وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

الموضـــوع:

دور التنمـية المـحلية في تفعيل التنميـة المستـــدامة

دراســـة حـالة الجـزائر (1990- 2023)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد: **إشـراف**
الطالب/ مقـــداد خميسي **أ. د. علـي خـالـفـي**

لجنة المناقشة

- **د. عبد القادر فاضل – أستاذ التعليم العالي – جامعة الجزائر3 رئيسا**
- **د. علـي خـالفي – أستاذ التعليم العالي – جامعة الجزائر3 مشرفا ومقررا**
- **د. علي بوعمامة – أستاذ محاضر قسم (أ) – جامعة الجزائر 3 عضوا ممتحنا**
- **د. يحي جعفري – أستاذ التعليم العالي – جامعة التكوين المتواصل عضوا ممتحنا**
- **د.مليكة منصور – أستاذ محاضر قسم (أ) – المركز الجامعي تيبازة عضوا ممتحنا**
- **د. حسين شريط أستاذ محاضر قسم (أ) – جامعة محمد بوضياف بمسيلة عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024-2025

الشكر و الإهداء

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى اللذان قال فيهما الله سبحانه وتعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" ؛ الوالدين الكريمين.

إلى من كانت لي سندا وصدرا حنونا زوجتي ،و إلى بناتي وولدي.

إلى أساتذتي الكرام من الإبتدائي إلى ما بعد التدرج .

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

إلى كل طالب علم .

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل أتقدم بشكري و عظيم امتناني للمولى عز وجل مصدقا لقوله " و لئن شكرتم لأزيدنكم " .

ثم أتقدم بشكري الجزيل و تقديري الكبير إلى الأستاذ المشرف الدكتور" علي خالفي " على توجيهاته و نصائحه القيمة.

أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من آزرني من قريب أو من بعيد ولو بعبارات التشجيع والمواصلة والمثابرة حتى يرى هذا العمل النور.

الملخص

تعتبر التنمية المحلية والمستدامة الشغل الشاغل وهدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقه كل الدول والشعوب دون استثناء، وإذا كانت التنمية المحلية هي عملية تشاركية بين جهود أفراد المجتمع وجهود الحكومة للارتفاع بمستويات المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لتحسين معيشة السكان في تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية ، فان التنمية المستدامة تعني استدامة الموارد والمداخيل والمحافظة عليها للإيفاء باحتياجات الجيل الحاضر دون المخاطرة والإضرار بهذه الموارد والمداخيل لتلبية احتياجات الجيل القادم.

إن إشكالية التنمية المحلية والمستدامة مطروحة بحدة لدى كل الدول النامية دون استثناء، والجزائر ليست استثناء لهذه القاعدة ، بالنظر إلى البرامج التنموية وسياسات الإصلاح الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها منذ تسعينات القرن الماضي، لتحقيق تنمية شاملة تفي بمحاولة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور ومكانة التنمية المحلية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على مزيج من المناهج ، كالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي باعتماد أدوات المسح المكتبي، المواقع إلكترونية، التقارير الصادرة من الهيئات الرسمية الوطنية أو الدولية

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها يتمثل في :

ـ إن تحقيق تنمية المجتمع المحلي في الحد من البطالة ، توفير مناصب الشغل ، توفير خدمات عمومية ، تأمين فرص عادلة في توزيع الموارد، وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات ، هي في النهاية تحقيق للتنمية المستدامة.

ـ تنمية الوعي وروح المسؤولية لدى أفراد المجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات والسياسات المحلية وفي عملية متابعة التنفيذ والرقابة خدمة للتنمية المحلية والمستدامة .

ـ هناك رهانات وتحديات داخلية وأخرى خارجية كالعولمة مثلا تقف حائلا أمام تحقيق التنمية ببعديها المحلي والمستدام.

. المحور الرئيسي في عملية تحقيق التنمية هو المورد البشري، فالاهتمام به ماديا ومعنويا وتكوينا وتدريبا وأخلاقيا وسلوكيا، فالمحصلة النهائية هي الدور الفعال والأداء الجيد لهذا العنصر في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة .

الكلمات المفتاحية: تنمية ، تنمية محلية ، تنمية مستدامة ، مجتمع محلي، برامج ، إصلاحات اقتصادية

Abstract

Local and sustainable development is a major concern and a strategic goal that all countries and peoples strive to achieve without exception. While local development is a participatory process between the efforts of community members and the government to raise the economic, social, and cultural levels of the local community to improve the living conditions of residents in those communities at any level of local administration, Sustainable development means the sustainability and preservation of resources and incomes to meet the needs of the present generation without risking or harming these resources and incomes to meet the needs of the future generation.

The issue of local and sustainable development is sharply posed for all developing countries without exception, and Algeria is no exception to this rule. Considering the development programs and the economic and social reform policies it has adopted since the 1990s, Algeria aims to achieve comprehensive development that meets the efforts for economic and social progress in society.

This study aims to highlight the role and status of local development in promoting sustainable development in Algeria. To achieve the research objectives, a combination of methodologies was used, including the descriptive method, the historical method, and the analytical method, by adopting desktop survey tools, websites, and reports issued by national or international official bodies., and reports issued by national or international official bodies. The study reached several conclusions, the most important of which are:

- Achieving local community development by reducing unemployment, providing job opportunities, offering public services, ensuring fair opportunities in resource distribution, and equal opportunities in rights and duties, is ultimately the achievement of sustainable development.

- Raising awareness and a sense of responsibility among local community members to participate in decision-making and local policies and follow-up implementation and oversight for local and sustainable development.

- There are internal and external challenges, such as globalization, that hinder the achievement of development in both its local and sustainable dimensions.

The main focus in the process of achieving development is the human resource, with attention given to it materially, morally, in terms of formation, training, ethics, and behavior, which will ultimately result in the effective role and good performance of this element in achieving local and sustainable development.

Keywords: Development, Local Development, Sustainable Development, Local Community, Programs, Economic Reforms.

الفهرس

العنـــــــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمـــــــــة	أ – ذ
تمهيد	ب – ت
أولا: إشكالية الدراسة	ت
ثانيا: فرضيات الدراسة	ت
ثالثا: أهمية الدراسة	ث
رابعا: أهداف الدراسة	ث
خامسا: أسباب اختيار الموضوع	ث – ج
سادسا: حدود الدراسة	ج
سابعا: المنهج العلمي	ج–ح
ثامنا: أدوات الدراسة.	ح
تاسعا: الدراسات السابقة	ح – د
عاشراً: صعوبات الدراسة	د
حادي عشر: هيكل البحث	ذ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	01-44
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.	03
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.	03
ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية.	06
المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها	08
أولا: معوقات التنمية الاقتصادية	08
ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية.	11
المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية.	16

أولا: إستراتيجية الدفعة القوية.	17-16
ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن.	17
ثالثا: إستراتيجية النمو المتوازن.	17
رابعا: استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.	18
المبحث الثاني: مفاهيم التنمية المحلية.	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.	18
أولا: مفهوم التنمية المحلية.	19-18
ثانيا: مفهوم المجتمع المحلي.	20
ثالثا: أهداف التنمية المحلية ومجالات تحقيقها.	24-21
المطلب الثاني: اتجاهات التنمية المحلية ونماذجها.	24
أولا: اتجاهات التنمية المحلية.	24
ثانيا: نماذج التنمية المحلية.	26-25
المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية ومعوقاتها.	26
أولا: مرتكزات التنمية المحلية.	32-26
ثانيا: معوقات التنمية المحلية.	33
خلاصـة الفصل	44
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.	81-45
تمـهيد	46
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطورها الفكري.	47
المطلب الأول: تطور الأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة.	47
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها، خصائصها ومبادئها.	51
أولا: مفهوم التنمية المستدامة.	51
ثانيا: خصائص التنمية المستدامة.	55
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة.	56
رابعا: مبادئ التنمية المستدامة.	59
المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وأهم المؤشرات المحققة.	61
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة ومتطلباتها.	61
أولا: البعد الاقتصادي.	62

ثانيا: البعد الاجتماعي.	63
ثالثا: البعد البيئي.	64
رابعا: البعد التكنولوجي.	65
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.	68
أولا: مفهوم المؤشر.	69
ثانيا: أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة.	69
المطلب الثالث: معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة.	76
أولا: معوقات تحقيق التنمية المستدامة.	76
ثانيا: أهم التحديات التي تواجه الدول في مجال التنمية المستدامة.	79
خلاصة الفصل الثاني	80
الفصل الثالث: واقع التنمية المحلية المستدامة وآفاقها في الجزائر	147-81
تمهيد	82
المبحث الأول: ملامح تطور السياسة التنموية المحلية في الجزائر.	83
المطلب الأول: البرامج التنموية في ظل الاقتصاد الموجه.	83
أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969).	83
ثانيا: المخططين الرباعيين (1970-1977).	85
ثالثا: المرحلة التكميلية (1978-1979).	88
رابعا: المخططين الخماسيين (1980-1989).	89
المطلب الثاني: البرامج التنموية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999).	92
أولا: طبيعة أزمة الاقتصاد الجزائري.	92
ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من الهيئات الدولية (1991-1998).	93
المطلب الثالث: البرامج التنموية في الألفية الثالثة.	100
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004).	100
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009).	102
ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 ـ 2014).	103
رابعا: برنامج النمو الجديد (2015-2019).	104
المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وأهم مؤشراتها.	105
المطلب الأول: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.	105

أولا: المعاهدات والاتفاقيات المبرمة لتحقيق التنمية المستدامة.	105
ثانيا: القوانين التي سنها المشرع الجزائري لصالح التنمية المستدامة.	106
ثالثا: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة.	107
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.	109
أولا: المؤشرات الاجتماعية.	109
ثانيا: المؤشرات الاقتصادية.	117
ثالثا: المؤشرات البيئية.	123
رابعا: المؤشرات المؤسسة.	125
المبحث الثالث: متطلبات التنمية المحلية المستدامة وآفاقها في الجزائر.	127
المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية المستدامة.	127
أولا: تفعيل نظام المعلومات المحلي.	128
ثانيا: التنمية المكانية كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.	130
ثالثا: تعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسساتية.	136
المطلب الثاني: آفاق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	142
أولا: آفاق التنمية المستدامة لـ2030.	142
ثانيا: جهود الجزائر في تعزيز التنمية المستدامة.	143
خلاصة الفصل الثالث	147
الخاتمـــــة	154-148
أولا: نتائج اختبار الفرضيات	149
ثانيا: نتائج البحث.	151
ثالثا: التوصيات.	153
رابعا: آفاق الدراسة.	154
قائمة المراجع	173-155

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهداف ومؤشرات تحقيق المساواة الاجتماعية	72
02	أهداف ومؤشرات تحقيق الصحة العامة	73
03	خدمة الدين من قيمة الصادرات(%)	94
04	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	102
05	معدل التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي والثانوي	112
06	العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (1991-2020)	114
07	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)	119
08	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الوحدة (%)	120
09	الميزان التجاري (2000-2016)	121
10	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2015)	122
11	تطور الأسعار (2007-2015)	123
12	معدلات التضخم خلال فترة (2000-2016)	123
13	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة (2000-2015)	125
14	مساحة الغابات من مساحة الأراضي خلال الفترة (2000-2015)	125
15	أنواع الثدييات والنبتات المهددة بالانقراض سنة 2016	126
16	مستخدمو الإنترنت لكل 100 شخص للفترة (2000-2016)	126

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل الأمية للسكان في السن 10 سنوات فأكثر من 1966 إلى2021	111
02	معدل الالتحاق بالتعليم العالي (2003-2020) (%)	113
03	نسبة السّكان الّذين تتوفر لديهم مياه مأمونة للشرب وقدرة الحصول على مرافق الصرف	116
04	تطور معدل البطالة في الجزائر (1991-2021) (%)	117
05	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)	119
06	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2016)	120
07	الميزان التجاري (2000-2016)	121
08	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2015)	122
09	**معدل التضخم** خلال الفترة (2000 – 2016)	124
10	معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)	124
11	مستخدمو الانترنت خلال الفترة (2000-2016)	127

المقدمة

أولا: تمـهـيد.

لقد تعددت وتطورت مفاهيم التنمية المستدامة تطورا كبيرا في خضم التحولات التي شهدها العالم مع نهاية القرن الماضـــي، حيث اعتبرت عملية متعددة الأبعاد والجوانب، تهدف إلى إحداث تحولات اقتصـــادية واجتماعية عميقة وإيجابية تحقق الرفاهية وترفع من المســتوى المعيشـــي للأفراد. لكن تحقيق هذا الهدف ليس أمرا سـهلا، لأنه تعترضـه صـعوبات ومعوقات اقتصـادية واجتماعية وسـياسـية ومالية وثقافية وغيرها تقف عارضـــا في ســـبيل تحقيق التنمية الاقتصـــادية وتمنعها من تحقيق أهدافها، ولذلك ينبغي إزالة هذه المعوقات حتى يتم تهيئة الظروف والمناخ الملائم التي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذا كانت التنمية المستدامة تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، فإن التنمية المحلية هي صـــورة مصـــغرة عن هذا الوضـــع في منطقة ما من هذا الوطن، ولذلك اعتبرها المختصـــون والمهتمون في هذا الإطار بأنها عملية يمكن من خلالها تحقيق التعاون والشـــراكة بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا في أي مسـتوى من مسـتويات الإدارة المحلية، وباسـتغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية والبشـرية والتنظيمية، وذلك لا يتحقق إلا بالقضـــاء على المشـــكلات أو المعوقات التي تعترض عملية تحقيق التنمية المحلية فالمعوقات الاقتصـــادية يتمثل أهمها في قلة مصـــادر التمويل وكثرة النفقات، والمعوقات الاجتماعية والتي تتمثل في القيم السائدة في المجتمع، ومشاكل الهجرة من الريف إلى المدينة وعدم إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية وعدم الشـعور بالمسـؤولية واللامبالاة وانتشـار الأمية والجهل وكثرة الإجرام وغيرها من المظاهر الاجتماعية الأخرى .

وفي ظل تراكم الأعباء التنموية الاقتصـــادية والاجتماعية، ترتكز التنمية المحلية على مجموعة من المقومات لتحقيق أهدافها المسطرة وهي نظام الإدارة المحلية، التخطيط للتنمية، توفير التمويل المحلي، ثم تقويم التنمية المحلية مع ضرورة اعتماد إستراتيجية تضمن التكامل بين هذه المقومات وحسب خصوصية المنطقة والمجتمع المحلي.

وبما أن عملية التنمية مرتبطة تاريخيا بتطوير الدول النامية بعد تحررها من قيد الاســتعمار، والجزائر واحدة من هذه الدول ، فقد اعتمدت نموذجا تنمويا للخروج بســـرعة من التخلف الناجم عن الحقبة الاسـتعمارية الذي ورثت منه الجزائر وضـعا اقتصـاديا مزريا، يتميز بسـيادة القطاع الزراعي والصـناعة الإسـتخراجية، إضـافة إلى تبعيته المطلقة للاقتصـاد الفرنسـي، ولمواجهة هذا الإرث سـلكت الجزائر سـبيل المخططات التنموية والإصـلاحات الاقتصـادية كإسـتراتيجية للتطور الاقتصـادي وتحقيق التنمية الشـاملة عموما والتنمية المحلية خصـوصـا، فتحققت العديد من الأهداف المسـطرة رغم النقائص في بعض النتائج المسـجلة خلال الفترات المختلفة، حيث تقدمت في فترة وتم تسـجيل تراجع في فترة أخرى، لأسـباب منها الموضـوعية ومنها الذاتية ، أهمها انخفاض أسعار المحروقات خاصـة في سنة 1986 ودخول الجزائر في

مرحلة الأزمة الخانقة فبادرت إلى تدارك الوضع من خلال سياسة الإصلاحات وتسطير برامج تنموية هامة عدة خلال فترة (1990- 2015) ، بتخصيص مبالغ مالية كبيرة وضخمة، وقد احتوت هذه البرامج على محاور وأهداف، حتى وإن اختلفت هذه المحاور والأهداف فيما بينها إلا أن القاسم المشترك يبقى دائما هو رفع مستوى النمو اقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين ظروف الحياة، وكل هذه الأهداف تدخل ضمن صميم أهداف التنمية المحلية المستدامة، والمتتبع لمسار البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية يلاحظ مدى الأهمية التي حازت عليها التنمية المحلية كرافد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

ثانيا: الإشكالية.

من خلال ما تقدم عرضه وبهدف دراسة وتحليل موضوع دور التنمية المحلية في تفعيل التنمية المستدامة يمكن طرح **السؤال الأساسي** والذي يمثل إشكالية هذا الموضوع:

«كيف تساهم التنمية المحلية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر»؟

ولتسهيل الإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم التنمية المحلية ومضامينها؟
2. ما هو مفهوم ومضامين التنمية المستدامة؟
3. ما هو واقع التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر؟
4. ما هو دور المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر؟
5. ما هي آفاق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ثالثا: فرضيات الدراسة.

ولتسهيل تحليل الموضوع والإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن وضع وصياغة الفرضيات التالية

1. تساهم التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
2. الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر عكستها البرامج التنموية وسياسات الإصلاحات الاقتصادية.
3. ساهمت التنمية المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالنظر للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق البرامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية.
4. تملك الجزائر مقومات وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: أهداف الدراسة.

تتمثل الأهداف الرئيسية من دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1. محاولة الإحاطة بمختلف السياسات والبرامج التنموية التي ركزت على موضوع التنمية المحلية والمستدامة.
2. إبراز العلاقة الوطيدة بين التنمية المحلية والتنمية المستديمة.
3. توضيح مسار عملية التنمية المستدامة والمعوقات التي تعترضها وكذا عوامل تنميتها في الجزائر.
4. إبراز ملامح ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.
5. معرفة مدى الاهتمام بهذا الموضوع من قبل القائمين على وضع الخطط والسياسات الاقتصادية، أو من قبل الأكاديميين والمختصين.
6. محاولة الوصول إلى نتائج موضوعية وتقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد مخططي وواضعي السياسات والبرامج التنموية مستقبلا.

خامسا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. محاولة الإحاطة بمختلف البرامج التنموية وسياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الجزائر في فترة الدراسة.
2. التعرف على مكانة وأهمية التنمية المحلية في تفعيل التنمية المستدامة نظريا وعمليا.
3. تبيان انعكاس تنفيذ هذه البرامج وهذه السياسات على تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر.
4. محاولة الوقوف على أسباب ومعيقات التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر.
5. محاولة اقتراح الحلول المناسبة لمعالجة النقائص والعراقيل في هذا الإطار.
6. استغلال نتائج هذا البحث في تدارك الخلل والصعوبات بخصوص هذا الموضوع، بغرض انتعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع كبناء الهياكل القاعدية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وغيرها من مؤشرات التنمية المحلية والمستدامة الأخرى.
7. إثراء الموضوع وبالتالي يشكل هذا البحث حقل جديد في المعرفة ونواة لدراسات أخرى وباستعمال أدوات تحليل أخرى.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة.

هناك أسباب ومبررات ذاتية وأخرى موضوعية دفعتني لمعالجة هذا الموضوع وهي:

1. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام والميول والرغبة الشخصية في تناول مثل هذه المواضيع ذات العلاقة بالتنمية عموما.
- تناسب موضوع البحث مع مجال دراسة الطالب الباحث وتخصصه.

– محاولة تبيان العلاقة الوطيدة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة وكيف تكون الأولى رافد للثانية.

– الموضوع في حاجة إلى بحث وإثراء أكثر، وهذا ما تم ملاحظته عند قيامي بالمسح المكتبي في هذا الإطار.

– السعي لرفع الرصيد العلمي والمعرفي الشخصي والتعمق أكثر في هذا الموضوع.

2. الأسباب الموضوعية:

من أهم الأسباب الموضوعية في تناول هذا الموضوع هي:

– المكانة التي تحتلها التنمية المحلية والتنمية المستدامة في تحقيق حاجات ورغبات المجتمع المحلي وفي تطويره وازدهاره.

– الاهتمام النسبي الذي حظي به الموضوع في الجزائر، وهذا ما نلاحظه من خلال المؤتمرات والندوات العلمية التي أصبحت تنادي وتوصي بضرورة إعطاء هذا الموضوع المكانة التي يستحقها بهدف رفاهية المجتمع.

سابعا: حدود البحث.

حدود البحث حدين أساسيين هما:

1. **الحدود المكانية:** تم عرض ودراسة الموضوع في جانبه التصوري والمفاهيمي بصفة عامة ودون تخصيص لمنطقة جغرافية محددة، ثم تم إسقاط الدراسة النظرية على الجزائر كحالة.
2. **الحدود الزمنية:** تم معالجة مؤشرات الموضوع المعالج خلال الفترة (2000 – 2023) وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر برمجة وتسطير وتنفيذ العديد من البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالتنمية المحلية والتنمية المستدامة.

ثامنا: المنهج المتبع.

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة ولإثبات صحة الفرضيات أو نفيها تم استخدام مزيج من المناهج التي تتلاءم وطبيعة الموضوع، وهذه المناهج هي:

المنهج الوصفي:

3. هو المنهج الذي يدرس الحالة كما توجد عليه في الواقع بتجميع البيانات والمعطيات، وعرض مختلف التعاريف والمفاهيم والجداول والأشكال بشأنه، فيصفها وصفا كيفيا وكميا، فالوصف الكيفي يصف الحالة مع توضيح أسبابها وخصائصها والعوامل التي تؤثر فيها ونتائجها، أما الوصف الكمي فيعطيها وصفا رقميا أو عدديا أو بنسب مئوية بتوضيح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع بعضها البعض أو ارتباطها مع حالات أخرى.

4. **المنهج التاريخي:** بدراسة الأحداث ـ البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية ـ حسب حدوثها وتسلسلها الزمني وترتيب الوقائع والسعي لتفسيرها ضمن السياق الذي حدثت فيه، لمعرفة الظروف والملابسات التي مرت بها.

5. **المنهج التحليلي:** بتحليل مختلف المعطيات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالدراسة، لنخلص في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج بشأنها.

تاسعا: أدوات الدراسة.

لتسهيل إثراء الموضوع ومحاولة الإحاطة به من كل الجوانب أكثر تم جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات التي تتناول التنمية المحلية والتنمية المستدامة. بالاعتماد على عدة أدوات ذات صلة بالموضوع سواء باستخدام المسح المكتبي: الكتب، الأطروحات والرسائل الجامعية، المقالات العلمية والمواقع إلكترونية والتقارير والدراسات التي تصدر من الهيئات الرسمية الوطنية أو الدولية.

عاشرا: الدراسات السابقة.

تتمثل في المسح المكتبي للمصادر والمراجع التي تطرقت لموضوع التنمية المحلية والمستدامة، تم إيجاد بحوث ودراسات ذات علاقة وصلة بموضوع التنمية المحلية والمستدامة بالرغم من اختلاف المتغيرات التي عالجتها هذه الدراسات، ولكن على العموم تصب هذه الدراسات في بعض مضامينها بنسب مئوية مختلفة في مضمون الموضوع المعالج، ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. دراسة محي الدين حمداني، بعنوان: **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر (2008– 2009)، حيث هدفت هذه الدراسة في بعض أهم جوانبها إلى محاولة معرفة وتقييم مدى فاعلية السياسة التنموية في الجزائر في تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وكذا المشاكل التي أعاقت جهود التنمية في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها : إن وفرة الموارد الطبيعية لا يعني أن التنمية المحلية والمستدامة تتحقق تلقائيا ، كما أن عدم وفرة هذه الموارد لا يكون عائقا دائما أمام تحقيق التنمية، بل إن التنمية المستدامة تبدأ وتتحقق ثمارها عندما يتوفر البلد على موارد بشرية ذات تكوين عالي وكفؤ، وتؤمن بالمبادئ وقادرة على خلق الثروة حتى ولو لم تتوفر هذه الإمكانيات، ولأدل على ذلك ما هو موجود في الكثير من الدول النفطية التي لها من الإمكانيات والموارد التي تجعلها مؤهلة لتحقيق هذا الهدف ، لكن لا توجد فيها تنمية محلية ومستدامة بالكيفية التي توجد في الدول المتطورة ، وعلى العكس من ذلك هناك دول لا تتوفر على مورد النفط ولكن تعتبر دول رائدة في هذا الإطار وأصبحت مضرب للأمثال وتجاربها محل اهتمام ودراسة عند غيرها .

2. دراســـة يونس قرواط، بعنوان: **دور الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في التنمية المســـتدامة على المســتوى المحلي، دراســة عينة من المشــاريع التنموية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة البليدة 2، 2018.

عالجت الدراسة موضوع دور الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في التنمية المستديمة على المستوى المحلي بدراسة عينة من المشاريع التنموية المحلية بولاية البليدة.

وهدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على مدى قدرة الهيئات المحلية للاضـــطلاع بدورها في تحقيق تنمية محلية في ظل التنمية المســتدامة وتســليط الضــوء على واقع كل من ممارســات الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات والتحديات التي تواجهها وركزت على مسالة بناء العنصر البشري وتأهيله علميا وتقنيا ومعرفيا أكثر من الاهتمام بالآلات، لكونه يمثل إستراتيجية الدول المرتبط بالتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي ،لتمكين الدول من المنافسة العالمية لخوض غمار التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى هذا الأساس تسعى الدول إلى المضي في تنمية الموارد البشرية وتطوير القدرات والكفاءات وجعلها في موقع الصدارة في سلم الخطط التنمية المبرمجة .

وتوصـــلت الدراســـة إلى بعض النتائج من أهمها، منح الإدارة المحلية الأدوار والصـــلاحيات الممكنة لتحقيق التنمية المحلية والمستدامة لتخفيض العبء عن السلطات المركزية وإعطائها الفرصة للتفرغ لقضايا المشاريع الكبرى، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات والسياسات المحلية والتعاون الوثيق في إعداد الخطط وإثرائها وفي عملية المتابعة والرقابة للمشاريع المبرمجة والمنجزة

3. دراســـة ناجي عبد النور، بعنوان: **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، تجربة البلدية الجزائرية**، مقال في مجلة دفاتر، جامعة ورقلة، العدد 01، 2009، حيث هدفت هذه الدراســـة إلى تبيان المشــاكل والتحديات التي تواجه البلدية في الجزائر في ســبيل أداء مهامها والوقوف على واقع حال النظام المحلي في الجزائر انطلاقا من دراسة وتحليل تنظيمات وتشريعات الإدارة المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المهام المسندة للبلدية تستدعي وجود جهاز إداري كفؤ وذو خبرة ويكون قادر على التخطيط والاستشراف، وضرورة منح المجلس البلدي المنتخب السلطات والأدوار والصلاحيات التي تخول له مباشرة مهامه دون تدخل من الإدارة المركزية.

4. **دراســة المهدي ســهر غيلان وآخرون** بعنوان: **دراســة تحليلية لأهم مؤشــرات التنمية المســتديمة في البلدان العربية والمتقدمة**، مقال في مجلة: كلية الإدارة والاقتصـــاد للدراســـات الاقتصـــادية، جامعة بابل، العراق، المجلد 322، العدد 01، 2009

عالجت هذه الدراسة مسالة التطور الاقتصادي الذي شهدته البلدان العربية والبلدان المتقدمة التي اعتمدت مشــاريع اســتثمارية كبرى، ونتج عن اعتماد مثل هذه المشــاريع ارتفاع في حجم الناتج المحلي الإجمالي، لكن بالمقابل تم استنزاف الموارد الطبيعية بدون النظر إلى حق الأجيال المستقبلية واللاحقة للاستفادة من

هذه الموارد إضافة إلى الانعكاسات السلبية لهذه المشاريع على البيئة وما خلفته من أضرار كزيادة التلوث البيئي والتصحر وتدني نصيب الفرد من المياه وغيرها.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

– تدني معدل الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في الدول العربية منفردة ومجتمعة مما انعكس سلبا على ضعف وقلة الكفاءات والإطارات في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.

– كذلك هناك ضعف الرقابة الحكومية أثناء تنفيذ المشاريع في الدول العربية، وهذا انعكس سلبا على مؤشرات التنمية المستدامة في هذه الدول مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة.

– هناك معيقات وتحديات تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية منها ظاهرة الفقر بسبب قلة الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وتوزيعها بعدالة بين أفراد المجتمع، وكذا عدم وجود مناخ يناسب الاستثمار المحلي بما يفعل التنمية المستديمة في هذه الدول.

5. دراسة عبد الرسول جاسم، بعنوان: **التنمية المستدامة وضرورة تطوير مهارات العاملين،** مقال في مجلة: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014،

وقد عالجت الدراسة مسالة تعطيل الكفاءات والطاقات المنتجة نتيجة ضعف مهارات العاملين، وكذا في كيفية معالجة أسس ومنهجيات تطوير المهارات والكفاءات لمسايرة التطور التقني الزاحف، إضافة إلى وضع الخطط ووضع المناهج التنظيمية وتقسيم الأعمال والأدوار في مختلف الأنشطة لضمان الاستفادة الأعظم من قدرات الموارد البشرية المتوفرة خدمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة في خلاصة تحليلها إلى أن الشرط الأساسي والضروري المفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة يبدأ من الاهتمام الجاد بتنمية قدرات العاملين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم وتكوينهم وتدريبهم، وهذا كله بهدف تسخيرهم واستثمارهم لصالح عملية التطوير والتنمية ووفق ما تتطلبه وتستدعيه معطيات التنمية المستدامة.

الحادي عشر: صعوبات البحث.

هناك جملة من الصعوبات اعترضتني عند إعداد وانجاز هذا العمل يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– عدم كفاية المصادر الإحصائية المنشورة عن الموضوع في الجزائر وعدم دقتها أو تضاربها في غالب الأحوال مما صعب عملية العرض والتحليل.

– الموضوع المعالج ذو طبيعة اقتصادية وقانونية لذا فإن دراسته تحتاج إلى الإلمام ولو جزئيا بهذه الطبيعة.

– عدم اكتمال الملامح النظرية لهذا المصطلح بعد وهذا ما نلاحظه من خلال صعوبة إيجاد مفهوم اصطلاحي عربي يرادف المصطلح الأجنبي.

الثاني عشر: محتوى البحث.

لدراسة الموضوع تم تقسيمه إلى مقدمة تضمنت الإشكالية والفرضيات، أسباب الدراسة وأهميتها وأهدافها، المنهج المعتمد في الدراسة، الدراسات السابقة، الصعوبات البحث، بالإضافة إلى محتوى البحث، بالإضافة إلى ثلاثة فصول ،حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المحلية، والفصل الثاني تناول فيه الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة، أما الفصل الثالث فتضمن واقع التنمية المحلية المستدامة وآفاقها في الجزائر، وخاتمة تضمنت اختبار الفرضيات، النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تمهيد:

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا وسريعا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من المفهوم الضيق الهادف ورفع وتيرة معدلات النمو الاقتصادي، إلى مفهوم أوسع، هادف إلى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم، مع ضمان تحقيقها في المناطق الريفية والحضرية. مع كل ما يعترى هذا الهدف من مشاكل ومعوقات ميدانية نظرا للاختلاف الكبير بين كلا البيئتين، حيث تزداد الهوة اتساعا على مستوى الدول النامية، لذلك تظهر الحاجة إلى أنماط جديدة للتنمية تضع في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والثقافية للبلدان النامية. وكذا التضامن القائم على تبادل المصالح، وإمكانيات العدالة وفق تصور جديد للإنسان والعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، والمنطلق بالأساس من الوحدات المحلية للمجتمع، وذلك بالاعتماد على طاقات المجتمع المحلى للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية، والتي تعد اللبنة الأساسية لبسط التنمية الشاملة على مستوي القطر الوطني، وهو ما نركز عليه كمدخل نظري في هذا الفصل، الذي نعالج فيه ماهية التنمية الاقتصادية في المبحث الأول، وماهية التنمية المحلية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فيتم التطرق إلى متطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عند الاقتصاديين، فمنهم من يميل إلى المساواة بين المصطلحين أي استخدامهما كمفردين حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، ومنهم من يميل إلى استخدام النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة، في حين تستخدم التنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما، لكن الرأي الأعم والذي نتفق معه هو وجود اختلاف بين المصطلحين، ولهذا فمن المفيد تبيان مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:**

يقصد بالنمو الاقتصادي «حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي»[1] .

من التعريف السابق نجد بأن النمو الاقتصادي يتميز بالعناصر التالية:

أ. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ب.أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست اسمية.

ت.أن تكون الزيادة في دخل الفرد مستمرة.

2. **مفهوم التنمية الاقتصادية:**

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.....الخ.

هناك عدة تعاريف لمفهوم التنمية الاقتصادية، منها:

أ. تعرف التنمية الاقتصادية بأنها «عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل»[1] .

---

[1] يمكن الاطلاع على:

- د. عبد الحليم شاهين: «**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**»، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021، ص: 01-02.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، «**التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**»، بدون مكان، 2000، ص: 51.

ب. وتعرف التنمية الاقتصادية كذلك بأنها «العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن»[2] .

ت. ويعرفها بعض الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية الاقتصادية بأنها «قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5% إلى 07% أو أكثر»[3]، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، فتم الربط بين التنمية والتقدم الاقتصادي، بمعنى قدرة الحصول على مزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المتنامية بصورة مستمرة، واتجه الاهتمام في هذه الفترة إلى النمو الاقتصادي، من خلال قياس النمو في الناتج القومي الإجمالي ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات – من الناتج القومي الإجمالي – كمؤشر للنمو، لكن ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تدمير لمعظم اقتصاديات الدول الصناعية، وما صاحبها من مشاكل اقتصادية كبيرة كالبطالة التي استفحلت بشكل كبير في تلك الفترة، كل هذا أدى بالاقتصاديين إلى الاهتمام بتوفير فرص العمل للقوى العاملة كهدف أساسي للتنمية الاقتصادية المنشودة.[4]

ث. كما يرى البعض **أن** مفهوم التنمية الاقتصادية يتم تحديده بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، ما أدى إلى خلط كبير وواضح بين «طبيعة العملية التغييرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية كالزيادة في الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه..... »[5].

ج. كذلك عرفت بأنها «العملية الهادفة لإحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى مقبول من الحياة الكريمة، التي تقل في ظلها عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلة البطالة، والفقر والجهل والمرض، ويتوفر قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مساره ومستقبله»[6] .

---

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: «**التنمية المستدامة: مفهومها - أبعادها - مؤشراتها**»، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص:67.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، «**دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي**»، الطبعة الأولى، بغداد العراق،1958، ص 370.

[3] محمد شريف بشير: «**إشكالية التنمية: من الكم إلى الإنسان**»، مقال منشور بتاريخ 27 / 05 / 2009، جامعة بتراء- الأردن، موقع إسلام أون لاين (www.islamonline.net)

[4] محمد محمود الإمام: «**السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**»، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص:347-348.

[5] صالح صالحي: «**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**»، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص:88.

[6] محمد علي الليثي: «**التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياستها**»، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص :09.

ح. كما عرفت بأنها: «تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن».[1]

ومن ثم التنمية الاقتصادية تنطوي ليست فقط على تغيرات اقتصادية معينة فحسب، بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، كما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادات في الدخل الوطني الحقيقي وفي نصيب الفرد منه.

وهذا التحسن في الدخل (الإنتاج) يساعد على زيادة الادخار، مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع كما تشمل عملية التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وقدرة العامل للحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج، بطرق أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتحسين أداء المؤسسات المالية، وتحسين مستويات الصحة، وتوقعات الحياة والتعليم، وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.[2]

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية في التالي:[3]

- التنمية عملية مقصودة ومخططة؛ وكذا عملية ضرورية للتغيير المنظم؛
- التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة؛ بالإضافة إلى أنها عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية؛
- التنمية عملية ديناميكية؛ وعملية مستمرة وضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها؛
- أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي وكذا أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية؛
- ضرورة توفير التركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى.

[1] د. أنور عبد الله ليمان: «**التنمية المستدامة (مدخل لمفاهيم التنمية المستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع)**»، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، الخرطوم، السودان، 2022، ص: 23-24.

[2] محمد علي الليثي: مرجع سابق، ص: 8 - 9.

[3] مدحت أبو النصر: ياسمين مدحت محمد: مرجع سابق، ص: 68-69.

3.الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

بعد تعرضنا إلى تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يظهر الفرق بين المصطلحين كما يلي:[1]

أ. أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا من غير تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المبذولة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

ب. النمو الاقتصادي يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة في جانب معين من الحياة، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

ت. النمو الاقتصادي يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية الاقتصادية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود، والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

ث. النمو الاقتصادي يتمثل في التغير الكمي، في حين التنمية الاقتصادية تشير إلى التغيير الكيفي في كل مجالات الحياة على اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية.

عادة ما ترتبط أهداف التنمية الاقتصادية بالمبادئ الأساسية التي تعتنقها الدولة، ولذلك فإن أهداف التنمية الاقتصادية تعبر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تمر بها تلك الدولة، كما تعبر عن نوع السياسة الاقتصادية التي تنتهجها وصولا لتحقيق أهدافها الرئيسية، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

1.**تحقيق تنمية الاستثمار الذي** يُعدّ من العوامل الرئيسة الّتي تعزّز من عجلة الاقتصاد، وتحقق التنمية الاقتصادية في البلد، وتزيد من دخل الدولة، ويرتكز الاستثمار على العديد من قطاعات الدولة إلى جانب الأنشطة التجارية الخارجية التي تكون على مستويات كبيرة.[2]

2.**تحقيق زيادة الدخل القومي الذي تعدّ** إحدى أهمّ الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فيمكن زيادة الدخل القومي من خلال تحسين نوعية السلع الّتي يتم تصديرها للخارج؛ خلق سلع جديدة قابلة للتصدير والاستثمار، ورفع مستوى الخدمات في البلاد.[3]

---

[1] يمكن الإطلاع على:

- أحمد مصطفى خطر: «**التنمية الاجتماعية (المفهومات الأساسية نماذج، ممارسة)**»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص:13.

- Haller, A. P: «**Concepts of economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge**». Economy Transdisciplinary Cognition,15,2012, p:66-71.

[2] مدحت القريشي: «**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**»، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 165-166.

[3] النجار، د. يحيى غني، د. آمال شلاش: «**التنمية الاقتصادية**»، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991، ص: 350 -354.

3.**تقليل البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي،** ويتم بتشجيع التنويع في القاعدة التجارية والصناعية؛ وتشجيع الحصول على الحوافز الاقتصادية مقابل توفير وظائف ذات جودة عالية، بالإضافة إلى تقليل الحواجز أمام النمو الاقتصادي، مع فهم دور الوظائف التنظيمية، والبحث عن مصادر جديدة لدعم التنمية الاقتصادية.[1]

4. **تنمية القدرات الفنية للموارد البشرية،** ويتحقق ذلك بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لتوفير التدريب والمهارات اللازمة للوظائف المختلفة، الاستفادة من مهارات الموظّفين القدماء وخبراتهم لتوفير مهارات ومعرفة مميزة إلى مكان العمل، وكذا تقليل الحواجز أمام الموظفين للحصول على مهارات العمل المناسبة، وتطوير وتوفير المواد التعليمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[2]

5. **تطوير الصناعة وزيادة حجم التجارة،** ويتم بدعم الصناعة والمشاريع الموجودة في المنطقة، وتشجيع تطوير البنية التحتية، والارتباط مع الشركاء المحليين من أجل تحقيق الفوائد الاقتصادية للمنطقة، وكذا دعم الصناعة والمشاريع الموجودة في المنطقة، وتشجيع تطوير البنية التحتية.[3]

6. **القضاء على مشكلة الفقر،** يُعدّ الفقر من أهمّ التحديدات الّتي تسعى جميع البلدان للتغلّب عليها، وهي كذلك من أهمّ أهداف التنمية الاقتصادية، كما تهدف هذه العمليّة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع القانطين في البلاد، حيث يقع على عاتق الدولة مسؤولية تزويد جميع السكان بالحدّ الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، والتي تشمل توفير الدواء، الغذاء والمأوى، وغيرها من الخدمات الأساسية.[4] وتساهم الطرق الآتية في تحقيق ذلك:

- استخدام الضرائب التصاعدية.
- تحقيق اللامركزية للقوى الاقتصادية.

7.**الاكتفاء الذاتي،** حيث يعدّ من أهمّ أهداف التنمية الشاملة الّتي تسعى الدول إلى تحقيقها، ويمكن تحقيق هذا الاكتفاء بالجهود المشتركة بين الحكومات، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الاجتماعية، وأفراد المجتمع، وتحمّل كلّ فريقٍ مسؤوليّاته، وعند وصول الدولة إلى اكتفائها الذاتي ستنهض جميع القطاعات في الدولة، وتقلّ الواردات مقابل زيادة في الصادرات، مما يساعد على الاقتراب من تحقيق التنمية الاقتصادية.[5]

---

3 مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 172.

[2] Thirwall A.P., Growth and Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan Press Ltd, pp 128-130.

[3] Jhingan, M.L. The Economics of Development and Planning, Vrinda Publications (P) Ltd, 32, Revised and Enlarged Edition, 1999, pp 334 - 337.

[4] مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 166.

[5] النجار، د. يحيى غني، د. آمال شلاش: ص :35-37.

8. **الحفاظ على المشاريع الصغيرة وتطويرها**، ويتحقق بالتعاون مع أصحاب العمل، والمؤسسات التعليمية، والحكومية، والمنظمات المجتمعية للحصول على جميع المعلومات اللازمة عن هذه المشاريع، ومساعدة الشركات المحلية على إيجاد أماكن لتطوّرها وتوسّعها، بالإضافة إلى تقوية المنطقة كمركز بيع ضمن المنطقة التجارية.[1]

9. **وهناك أهداف أخرى** للتنمية الاقتصادية، تتمثل في:[2]

- تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية؛ وكذا ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- توافر المياه النظيفة وإدارتها في إطار مبدأ الاستدامة؛ تقليل تكلفة الطاقة النظيفة؛
- النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل اللائق؛ وكذا تطوير البنية التحتية والصناعة وتشجيع الابتكار؛
- إقامة مدن وتجمعات بشرية آمنة ومستدامة؛ واستحداث أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛
- مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره، وحماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية واستدامتها؛ وتحقيق السلم والعدل وبناء مؤسسات قوية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.

تعترض التنمية الاقتصادية صعوبات ومعوقات تحول دون تحقيق أهدافها، الذي يؤدي بالقائمين على عملية التنمية الاقتصادية للبحث عن متطلبات لإيجاد الحلول ومواجهة هذه المعوقات.

أولا: معوقات التنمية الاقتصادية.

يوجد الكثير من المعوقات أمام الدول وتتعدد تلك المعوقات فمنها ما هو طبيعي لا دخل للإنسان فيه، ومنها ما هو اقتصادي، متمثلة في الأوضاع المختلفة والمعتمدة في أغلبها على تصدير المواد الخام الطبيعية بأشكالها المختلفة، وهذا ما يجعلها غير مستقرةً وعرضةً للتقلبات في الأسواق العالمية، وتحكم للدول الكبرى الصناعية، ومنها ماهي اجتماعية؛ أشكالها تتضح في انتشار الأمية والفقر والجهل والمرض وانتشار الفساد وغيرها.

---

[1] Mil. Jhingan., Ibid., pp 337 - 341.

[2] يمكن الرجوع إلى:

- عبير محمد علي عبد الخالق: «**تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 13/ جانفي 2022، ص:46 -47.
- What are the Major Motives and Objectives of "economic development?", ahsankhaneco, 23/12/2011, Retrieved 10/4/2022. Edited.
- United Nations, UNDP for Arab States https://www.arabstates.undp.org,2015.

إن معوقات التنمية الاقتصادية متعددة ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:[1]

1. **العوامل الاجتماعية:**

حيث يتوقف التغيير والتجديد في مجتمع ما على أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، والتي تكون النظم الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها لا تختفي بظهور النظم الجديدة التي تستحدثها التنمية، ومن ثم احتدام الصراع بين القديم والجديد، خاصة إذا كانت تلك النظم الجديدة لا تتفق وطبيعة وظروف المجتمع البيئية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، وأهم هذه العوامل هي:

أ. **النظم الاجتماعية السائدة:** كنظام الملكية، ونظم القرابة، وكذا النظام السياسي، كلها قد تعيق برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، وتقف حجر عثرة في طريقها.

ب. اعتقاد بعض المجتمعات بأن أية تغييرات في المجتمع قد تهدد استقرارهم وتؤدي إلى تفكك وحدتهم لذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير.

وتلعب المنزلة الاجتماعية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، بحيث تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد أن يؤديها وتحتم عليه الابتعاد عن أداء أدورا أخرى، حيث أن ممارسة لمثل هذه الأدوار قد تضعف من منزلته الاجتماعية.

2. **العوامل الثقافية:** وتتمثل على الخصوص فيما يلي:

أ. التقاليد السائدة في المجتمع التي تجعل أصحابه يتمسكون بالقديم وما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ومن ثم يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا.

ب. المعتقدات السائدة والتي عادة ما تكون لها دورا كبيرا في إعاقة برامج التنمية الاقتصادية، وخاصة في المجتمعات التقليدية التي تنفذ فيها مشروعات تنمية، وبالأخص التنمية الزراعية.

ت. القيم الاجتماعية والثقافية والدينية، التي تسود المجتمعات والتي عادة تعيق نجاح المشروعات والبرامج التنموية، مثل زراعة بعض المحاصيل الزراعية، وتربية الحيوانات للقضاء على مشكل التغذية وأحسن مثال على ذلك تربية الأبقار في الهند.

3. **معوقات بشرية:**

تمثل تلك المعوقات في النمو الديموغرافي السريع والصراعات السياسية، والجهل، والفقر، والمرض، وغيرها. حيث أن وجود الكثافة السكانية المتزايدة بدون وجود أي برامج تنمية توازيها فإنها تمثل عوائق

[1] مدحت القريشي: مرجع سابق، ص:149-157.

بشرية لعملية التنمية، حيث أنه في بعض الدول الزيادة السكانية لا يوجد رعاية صحية لها، كذلك تدني مستوي التعليم، مما يترتب علية انتشار الجهل والمرض في العديد من الدول كما هو الحال في بعض دول أفريقيا، كما أن انتشار الجهل والمرض والأوبئة من أهم معوقات التنمية. كما أنه يوجد العديد من الصراعات الداخلية سواء بين الدول بعضها البعض كما في بعض القارات مثل قارة أفريقيا أو بين القبائل في نفس الدولة، كل تلك الصراعات تقف حجر عثر أمام عمليات التنمية الاقتصادية.

وكذلك انتشار ظاهرة الفساد في مختلف الأجهزة وعدم القدرة علي كسر جماحه، ووجود إدارة مشتتة بين البيروقراطية، وضعف القدرات والكفاءات، والمحسوبية، وضعف نظام المراقبة والمتابعة والمحاسبة لتنفيذ التشريعات والخطط والبرامج الحكومية، ووجود أوضاع غير مستقرة، وانخفاض مستوي الفاعلية للسلطات، وعدم كفاءة خدمات البنية التحتية إلي جانب انخفاض مستوي الاستثمار المحلي بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني مستوي الكفاءات المحلية والخبرات، وغياب تطبيق نظام المواصفات والمعايير الإقليمية والدولية علي المنتجات المحلية، وعدم فاعلية الأدوات المعنية بتشجيع الصادرات، وعدم القدرة علي فتح الأسواق الجديدة[1].

4. **العوامل التكنولوجية:**

يعتبر التقدم التكنولوجي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد، ومن ثم فإن البلدان النامية تعاني من التخلف في عدة مجالات بسبب ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم في المجالات المختلفة، زيادة على ذلك جلب الأساليب الفنية الجديدة، واستيعابها في الدول النامية، تعتبر عملية شاقة وباهظة التكاليف، تعترضها صعوبات عديدة كعدم وجود الأداة الإدارية الصالحة في الأجهزة الحكومية لهذه الدول، وكذا عدم تمتع مواطنيها بالمستوى الثقافي، والتعليمي بشكل مناسب خاصة في القطاع الزراعي، زيادة على عدم ملاءمة الإطار الاجتماعي لها، إذ لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي ما لم يكن الإطار الاجتماعي، والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والإبداع .

ونجد كذلك من الصعوبات الخاصة بالتقدم التكنولوجي في الدول النامية عدم ملاءمة الوسائل الفنية الجديدة المنقولة من البلدان المتقدمة لاحتياجات البلدان النامية، وعدم إدخال التعديلات عليها بما يتلاءم مع البيئة الجديدة، وكذا عدم توفر الكفاية التنظيمية والقدرات الإدارية بالقدر السكاني في هذه البلدان[2].

---

[1] يمكن الاطلاع على:

- what are Economic Resources? - Definition, Types & Examples.", Study.com, Retrieved 29/1/2022. Edited.
- Economic Resources: Definition, Types", penpoin, 15/9/2021, Retrieved 29/1/2022. Edited.

[2] بن سعيد لخضر، أونان بومدين: «**حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة**»، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السادس، السنة الرابعة ،2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2013، ص: 185-195.

5. **العوامل المادية والفنية:**

ترجع هذه العوامل إلى ظروف البلد ذاته كالبيئة الطبيعية والمناخية، وكذا الخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية فيه، بحيث الظروف الطبيعية والمناخية قد تكون عاملا من العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية في بعض البلدان، وخاصة تلك التي تعتمد في نشاطها على الطبيعة كالزراعة فتجد أن الظروف المناخية تؤثر في نوعية الخضروات والفواكه التي تزرع في بلد ما حسب ظروفه الطبيعية والمناخية، وبالتالي صعوبات البيئة الطبيعية تعتبر من الصعوبات الكبرى التي يقع على الدولة مواجهتها والتغلب عليها لأنها في الغالب أكبر من قدرات وإمكانيات البلد.[1]

كما تعتبر الخدمات من معوقات التنمية الاقتصادية كذلك، حيث يتجلى ذلك في عدم كفاية المرافق العامة ونقص خدماتها في مختلف المجالات التعليمية والصحية والإسكان.

ويعتبر نقص الخدمات معوقا آخر لتنفيذ البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فقد توضع أهداف خيالية لبعض المشروعات، لا يمكن تحقيقها واستخدام أدوات قياس لا تناسب ظروف أفراد البلد، وذلك راجع إلى نقص الموارد البشرية المتخصصة والموجهة للتنمية من حيث الكم والنوع.

إن معوقات التنمية الاقتصادية عديدة، ولا يمكن أن تتحقق إلا بتلافي العوامل المعيقة لها، وهذا ما سنتطرق إليه في متطلبات التنمية الاقتصادية.[2]

ثانيا: مقومات(متطلبات) التنمية الاقتصادية.

فقد أفرزت التجارب الدولية وتطبيقاتها عدد من الركائز التي تتبناها الدول في سعيها لتحقيق الأهداف التنموية، والتي تمثل قواسم مشتركة تحدد أهم عناصر تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية. وقد أوضحت العديد من الدراسات منها دراسة (Upreti,parash,2015) حول مقومات التنمية الاقتصادية ومحدداتها في الدول النامية، حيث أوضحت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تعتمد على مقومات أساسية، من أهمها: الموارد البشرية، وزيادة نفقات البنية التحتية، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، ودور الحكومات. كما تؤثر تلك المقومات من حيث توافرها ونوعيتها على مدى ما تحققه الدولة من إنجاز في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن إيجاز هذه المقومات في مقومات الموارد الطبيعية والمادية للتنمية الاقتصادية، وكذا الموارد البشرية والموارد غير المادية (رأس المال غير الملموس).

---

[1] يمكن الاطلاع على:
- حسين عمر: «**التطور الاقتصادي**»، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون سنة نشر)، ص:260.
- نجاح قدور: «**أفريقيا ومكافحة التصحر في ظل الاتحاد الإفريقي**»، مجلة دراسات، العدد 12، طرابلس 2003، ص:86.

[2] يمكن الاطلاع على:
- جودة حسانين جودة: «**جغرافيا أفريقيا الإقليمية**»، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص:58.
- محمود أبو العنين: «**الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية**»، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة 2001، ص:29.

1. مقومات الموارد الطبيعية والمادية للتنمية الاقتصادية:

أ. توفير مصادر تمويل برامج وخطط التنمية:

حيث يشير مصطلح «تمويل التنمية» إلى توفير التدفقات المالية المحلية والخارجية وتوجيهها لتنفيذ البرامج والمشروعات الإنمائية. وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى قسمين:[1]

- **المصادر المحلية للتمويل**، وتشمل المدخرات الاختيارية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال العام والخاص، وكذلك المدخرات الإجبارية ممثلة في مدخرات القطاع الحكومي والتمويل التضخمي.
- **المصادر الخارجية للتمويل**، وتشمل التدفقات والتحولات من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل مؤسسة التنمية الدولية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. كذلك تتضمن المصادر الخارجية لتمويل التنمية كلاً من الاستثمارات الأجنبية والمنح والمعونات والقروض الخارجية.[2]

ب. **التخصيص الأمثل للموارد المتاحة:** حيث تتطلب العملية الاستخدام الأمثل للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع آخذا في الاعتبار حقوق الأجيال في المستقبل.[3]

وبالتالي يجب أن تنطوي آلية التخصيص الأمثل للموارد على حفظ الموارد الطبيعية المتجددة وترشيد استهلاك الموارد غير المتجددة، والحد من التلوث البيئي، وكذلك تحسين جودة الحياة، وحماية النظام الحيوي، فضلاً عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة.

ت. **الحوكمة الرشيدة وإقامة بنية مؤسسية قوية** من شأنها تعزيز السياسات الاقتصادية والتنموية بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار العدالة، والشفافية، والرقابة، والمساءلة. يستلزم ذلك إقرار الضوابط والقوانين التي تكفل الرقابة الفعالة والمساءلة، تزامناً مع استقلالية السلطات القضائية والتشريعية، وخلق هيئات رقابية مستقلة. ويتطلب تنفيذ تلك الضوابط إجراء إصلاحات هيكلية في نظم الإدارة العامة، وتطوير الموازنات الحكومية وتحسين أداء العاملين في الإدارات الحكومية لرفع كفاءة تقديم الخدمات وضمان استقلالية الأجهزة التنظيمية.[4]

---

[1] عبير محمد علي عبد الخالق: «**تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**»، مرجع سابق، ص: 48.

[2] عبير عبد الخالق: «**آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة**»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ،24 العدد ،78، بيروت2017، ص: 22.

[3] United Nations: UNDP for Arab States(https://www.arabstates.undp.org)

[4] للتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى:

- أمحمد بلقاسم، عمار طهرات: «**تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية نماذج لتجارب دولية رائدة**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيثر، بسكرة، المجلد81 / العـــدد: 20، الجزائر 2018، ص: 29- 50.

ث. **توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار ولدور القطاع الخاص:**

في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وزيادة التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية. وفي هذا الصدد، تقتضي آلية التخصيص الأمثل للموارد المشار إليها سابقاً إجراء مفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات والأنشطة المختلفة بما يكفل توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بإنجاز الأهداف الإنمائية مثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمالهم من انعكاسات إيجابية على الأهداف المتعلقة بالحد من معدلات الفقر وتقليل معدلات البطالة وتنويع الصادرات... وغيرها.[1]

ج. **تطوير التجارة الخارجية وتحسين التنافسية الدولية:** حيث يوفر قطاع التجارة الخارجية منافذ واسعة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة، وتوفير أرصدة الصرف الأجنبي وزيادة الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية. كما يحتل التصدير أهمية خاصة من خلال دورها لتمويل مجال التنمية الاقتصادية وقدرته على الحد من أثر التقلبات الاقتصادية غير المرغوبة.

يضاف إلى ذلك دور أنشطة التصدير في دعم القدرات التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية وتعزيز قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. ويرتبط تنفيذ آلية تطوير القطاع الخارجي بتحسين التنافسية الدولية ممثلة في قدرتها على توفير بيئة إنتاجية تنافسية لتحقيق زيادة مستدامة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[2] تؤدي زيادة قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي ينتجها بكفاءة عالية والخدمات التي تقدمها في ظلال منافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.[3]

2. **مقومات التنمية الاقتصادية في مجال تنمية الموارد غير المادية:**

أثبتت التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية أن نجاح الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة لا يعتمد فقط على توفير وتخصيص الموارد الطبيعية والمادية، وإنما هو رهن بتنمية واستثمار رأس المال غير المادي أو ما يطلق عليه في الدراسات المعاصرة مصطلح «رأس المال غير الملموس»، ويشمل كلا من الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية والتنظيمية التي تمتلكها قوة العمل ورأس المال

[1] يمكن الاطلاع على:
- مريم ساخن: «**متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري**»، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلة دولية سنوية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، المجلد رقم 09، العدد رقم 01، برج بوعريريج، الجزائر 2022، ص: 01-20.

[2] World Economic Forum: «**Global Competitiveness Report**» **(**https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020)

[3] OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", **OECD Publishing**, Paris, 2017.

الاجتماعي المتراكم نتيجة المشاركة الفعالة بين كافة أطراف المجتمع، بالإضافة إلى العناصر المؤسسية اللازمة لتنسيق جهود تلك الدول على نحو يكفل تحسين الأداء الاقتصادي.[1]

وتتمثل آليات تنمية الموارد غير المادية للدولة في تبني الأنشطة كثيفة المعرفة، وتدريب القوة العاملة على استخدام وتطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتنمية الأصول المعلوماتية والملكية الفكرية وإدارة وتنمية المعارف والمهارات التي تمتلكها القوة البشرية في مجال تقنيات المعلومات والابتكار، ومهارات البحث العلمي والتطوير على نحو يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي.

وتتمثل أهم المقومات الاقتصادية غير المادية فيما يلي:

أ. تنمية الموارد البشرية وإدارة النمو السكاني:

فقد أكدت الدراسات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارًا لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي.[2]

وتهدف التنمية البشرية إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وإكسابه المعارف والمهارات والقدرات التي تجعله قادراً على أداء الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن يتم تخصيص الاستثمار في رأس المال البشرى في مجالات التعليم والتدريب والصحة وفقاً لمعدل العائد منه في تلك المجالات. وقد أثبت تحليل بيانات سلاسل زمنية لعدد من الدول وجود علاقة معنوية قوية في الاتجاهين بين معدل التنمية الاقتصادية، وكل من الإنفاق العام على الصحة والتعليم بمعنى أن العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي علاقة تبادلية.[3]

من ناحية أخرى، تؤثر معدلات النمو السكاني والتوزيع العمري للسكان على العائد المتوقع من سياسات التنمية البشرية، فضلاً عن معدلات التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، رغم أهمية دور التعليم في التنمية الاقتصادية، إلا أن ارتفاع معدلات النمو السكان يمكن أن تؤدي إلى ظهور فجوة بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها ينجم عنها انخفاض مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي إلى زيادة في أعداد الخريجين بمعدل أكبر من معدلات خلق الوظائف في القطاعات المختلفة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض العوائد الاقتصادية للتعليم وضعف

---

[1] يمكن الإطلاع على:

- عبير محمد علي عبد الخالق: «**تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**»، مرجع سابق، ص: 50- 53.

- Word Bank: «**World Development Indicators**»,2008(https://databank.worldbank.org)

[2] Robert Dorfman: «**Economic development from the beginning to Rostow**»", **Journal of Economic Literature**, Vol. 29(2),1991.

[3] Gustav Ranis: «**Economic Growth and Human Development**», **World Development Journal**, Vol. 28, No. 2, 2000.

مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم يجب أن ترتبط سياسات تنمية الموارد البشرية بسياسات سكانية ملائمة.[1]

ب.**الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** ويشير اقتصاد المعرفة إلى التركيز على تراكم المعارف وتوظيفها وتطويرها بهدف تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر المعرفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. ويرتبط اقتصاد المعرفة بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة من خلال الموارد البشرية المؤهلة. ويقاس حجم الاقتصاد المعرفي ونموه باستخدام العديد من المؤشرات، مثل: نسبة المكون المعرفي من قيمة السلع والخدمات المنتجة، نسبة الصادرات والواردات المعرفية من حجم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية «حواسب، هواتف، شبكة الإنترنت.. والمحتوى الرقمي، والقدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات المختلفة».[2]

ت. **تطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار والتطوير:** في ظل ثورة المعلوماتية المعاصرة، تمثل أنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار إحدى ضرورات التنمية الاقتصادية وضمانا لاستدامتها. ويشير مفهوم الابتكار إلى كل عمل إبداعي يؤدى إلى إنتاج سلعة، أو خدمة جديدة، أو عملية تنظيم، أو تسويق جديدة على أن تدخل حيز التنفيذ ويتم الاستفادة منها.[3]

ويتطلب تحقيق معدلات مقبولة للتنمية الاقتصادية توفير مناخ داعم للبحث العلمي والتطوير وبيئة ملائمة حاضنة له، وبناء قدرات بحثية ذات كفاءة، فضلاً عن التنسيق بين منظومة البحث العلمي داخل كل دولة وجهود الابتكار على المستوى الدولي.[4]

ويقاس الوضع النسبي لكل دولة فيما يتعلق بأنشطة البحث والابتكار والتطوير بمؤشرات كمية مثل: الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، عدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان، عدد براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية..... وغيرها.

ث.**دمج العوامل النفسية والاجتماعية في عملية تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية،** وذلك من منطلق التركيز على العنصر البشري باعتباره محور عملية التنمية. وقد تناولت دراسات حديثة مدخل «الاقتصاد السلوكي»، والذي يعني بدراسة العوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في عملية اتخاذ، وهو ما يمكن

[1] Sudhir Anand &Amartia Sen, "Human Development and Economic Sustainability", **World Development Report**, Vol. 28(12), December 2000.
[2] ESCWA: **United Nations Data Hub for the Arab Region**, https://data.unescwa.org
[3] OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", **OECD Publishing**, Paris, 2017.
[4] UNESCO,2017.

استخدامه بصورة كبيرة في صياغة برامج تنموية تخاطب الفرد بناءً على احتياجاته وثقافته المجتمعية، فضلاً عن الاعتبارات النفسية التي تؤثر على قيامه بسلوك معين.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

لقد رأينا فيما سبق، بأن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى، الأمر الذي يعتمد على أمور عديدة من أهمها زيادة الاستثمار، ولذلك يتطلب من القائمين على عملية التنمية الاقتصادية إيجاد الإستراتيجية الملائمة التي تعني الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو، والتي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المسطرة، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

أولا: إستراتيجية*الدفعة القوية.

يتمثل مبدأ الدفعة القوية في إغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات، توجه لبناء القاعدة الأساسية من طرق ومواصلات ووسائل النقل وقوى محركة تدير القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة عالية غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، مثل هذه المشروعات تنتج وفورات اقتصادية خارجية، تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وهي ضرورية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية التي لا يمكن إقامتها إلا بتوفر هذه الخدمات، بالإضافة إلى جملة من الاستثمارات تستعمل لإقامة نسيج من الصناعات المتكاملة فيما بينها، وتحقق بدورها وفورات اقتصادية خارجية تستجيب لكل من العرض والطلب كما تؤدي ضخامة هذه المشاريع إلى تحقيق زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم ارتفاع الميل الحدي للادخار مما يجعل عملية التنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة مستمرة.[2]

ويرى روز نشيتين- رودان*- بأن التصنيع هو الوسيلة الوحيدة لتطوير اقتصاديات الدول النامية باعتبار التصنيع يستطيع استيعاب فائض القوى العاملة في القطاع الزراعي، ينصح الدول النامية التي لا تمتلك بنية أساسية مقبولة أن تبادر إلى بناء مثل هذه البنية لتطوير المشاريع الصناعية، ويصر أيضا على أهمية تحقيق التوازن ما بين الصناعات الاستهلاكية وصناعات البنية التحتية، وبما أن مبدأ الدفعة القوية يعتمد على ارتفاع تكاليف مشاريع البنية الأساسية وعدم إقبال القطاع الخاص عليها لقلة الربح فيها، فيجب أن يكون للدولة دورا كبيرا في هذا المجال، وفي تنفيذ برامج التصنيع بغرض تأمين مستلزمات

[1] Alain Samson: **The Behavioral Economics Guide 2018** (with an introduction by Robert Cialdini)

* يعتبر مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم لعسكرية التي تم استخدامها بعد ذلك في بقية فروع المعرفة تحقيقا لظاهرة إنسان المعرفة، كما يعتبر التكتيك لاحقة بالإستراتيجية، ويتعدد تلقائيا بتحديد الإستراتيجية المناسبة، والمفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة يتوقف على تكلفة الإستراتيجية من حيث المال والزمن والعامل البشري في ضوء العائد المتوقع.

[2] عصام خوري، عدنان سليمان: التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا 2002، ص:227-228.

* اقتصادي ينتمي إلى إحدى دول شرق أوروبا، استقر في الولايات المتحدة الأمريكية.

إقامة مشاريع استثمارية وتوفير احتياجاتها من القوى العاملة، أو رؤوس الأموال من المصادر الداخلية والخارجية.[1]

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

تستهدف هذه الإستراتيجية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير للتخلص من القيد الأساسي الذي يواجه البلدان النامية والمتمثل في ضيق حجم السوق الوطنية، ويقوم مبدأ التوازن على فكرة أن قيمة الناتج في الصناعة ينتج دخلا موازيا لهذه القيمة يوجه لشراء منتجات تلك الصناعة ومنتجات الصناعات الأخرى، وبالتالي فإن تزامن إقامة الصناعات وتكاملها يحقق شرط النمو الشامل في حجم السوق الداخلية، وتصريف مجمل الإنتاج المحقق ،أي كل عرض يخلق طلبه الخاص به حسب قانون المنافذ للأسواق، ولذلك فإن الطلب الاستهلاكي يتوقف على الدخل، والدخل مصدره عملية الإنتاج[2].

ثالثا: إستراتيجية النمو المتوازن.

على الرغم من أن«بيرو»هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن فكرة النمو غير المتوازن حيث رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه الإستراتيجية ارتبطت بالاقتصادي «هيرشمان» الذي يعتبر من أبرز روادها، حيث أعطاها الدقة وأبعد مدى،ويتفق في عدة نقاط مع أصحاب إستراتيجية النمو المتوازن كضرورة تحليل عملية التنمية الاقتصادية على أساس افتراضات الحركة وليس السكون، وكذلك أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات، وضرورة الدفعة القوية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى ،لأن الاستثمار في الصناعة في فترة معينة سوف ينتج عنه استثمار في صناعة أخرى في فترة موالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات، ودعا إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن بكونها واقعية تتلاءم والمواد المتاحة وفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار التي تفتقر إليه البلدان النامية.

وتعتبر إستراتيجية النمو غير المتوازن سلسلة متصلة من اختلال التوازن، حيث أن كل اختلال يولد قوة مصححة له[3].

---

[1]انظر: - محمد عبد العزيز وآخرون: «**التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص -النظريات الإستراتيجية- المشكلات)**»، مطبعة البحيرة، مصر 2008، ص: 170 - 177.

[2] للتوسع يمكن الرجوع إلى:

- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 96-97.
- عمرو محي الدين: ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، مصر ،1990، ص: 297.
- د. عبد الحليم شاهين: مرجع سابق، ص: 15-16.

[3] يمكن الإطلاع على:

- أحمد زهير نامية: مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة، عمان 1992، ص:267.
- ألبرت هيرشمان: إستراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين عمر، القاهرة 1967، ص: 248.

رابعا: استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.

لقد انتقد العديد من الاقتصاديين استراتيجية التنمية التي تعتمد على توفير رأس المال المادي كأداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، في حين يتم إهمال عوامل التغير الاجتماعية والسياسية الضرورية في عملية التنمية كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة في توزيع نتائج التنمية.

ولذلك يتطلب اعتماد جديدة للتنمية تتجه أساسا إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين على العمل مع التقليص المستمر في الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبني ما يطلق تلبية الحاجات الأساسية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وبالتالي أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الخدمات الصحية والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف الصحي كمؤثرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي.[1]

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية.

في ظل تراكم الأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة، لجأت الدول إلى تقاسم هذه الأعباء مع الأقاليم المشكلة لها، حيث أنيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد، الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومها وأهدافها في المطلب الأول، ثم اتجاهات التنمية المحلية ونماذجها في الطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فنتعرض إلى مرتكزات التنمية المحلية ومعوقاتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

أولا: مفهوم التنمية المحلية.

هناك تعاريف عديدة **للتنمية المحلية** نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

1. تعرف **التنمية المحلية** بأنها «العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الحكومة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سابق، ص: 198- 203.

وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة».[1]

2. وتعرف **التنمية المحلية** أيضا على أنها «مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا».[2]

3. كذلك تعرف **التنمية المحلية** بأنها «العمليات التي تبذل بقصد وفق خطة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو وطنية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكسب كل منها فترة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات».[3]

4. كما تعرف **التنمية المحلية** أيضا على أنها «عملية تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال ترابي معين، من خلال تعبئة مواردها وطاقاتها».[4]

من خلال هذا التعريف فإن **التنمية المحلية** هي عملية تمس مختلف مجالات الحياة سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية في المجتمع المحلي.

5. كما عرفتها **هيئة الأمم المتحدة** بأنها: «مجموعة من المداخل والأساليب التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، وتحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية للمجتمع».[5]

6. وهناك من يعرفها أيضا بأنها «حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تتضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة».[6]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: «**التمويل المحلي والتنمية المحلية**» دار الجامعية الإسكندرية، مصر 2011، ص: 13.

[2] كمال التابعي: «**تعريف العالم الثالث، دراسة تغذية لعلم الاجتماع التنمية**»، دار المعارف، القاهرة 1993، ص:23.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: «**التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**»، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2015، ص: 120.

[4] K. Kemem," Qu'est-ce que le développement local ", Obtenu : www.make-deveopement-inclusive.rog. At: 03/01/2022.

[5] يمكن الإطلاع على:

- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح: «**التنمية في ظل عالم متغير**»، د ار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر2006، ص: 14.

- فؤاد بن غضبان: «**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**»، المجلد الطبعة الأولى، دار الصفار للنشر والتوزيع، عمان الأردن :2015، ص: 23.

[6] رشيد أحمد عبد اللطيف: «**أساليب التخطيط والتنمية**»، المكتبة الجامعية، القاهرة 2002، ص: 26.

ثانيا: مفهوم المجتمع المحلي.

إن تحديد مفهوم المجتمع المحلي، يعتبر مدخلا للإحاطة بأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في إنجاح عمليات تنميته، حيث تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها، لا من حيث الحجم فحسب، وإنما أيضا في خصائصها، وبصفة عامة يمكن أن نعرف المجتمع المحلي بأنه «جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش أعضاؤها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية». وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلي يقوم على أساسين: **الأول**: الذي يشغله **والثاني:** الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل، كما يمكن أن يكون المجتمع المحلى من منظور آخر بأنه «مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة ».[1]

أما بعض الدارسين، فيرون أن المجتمع المحلي ليس مجرد تجمع إنساني يعيش فيه الناس، تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم، لأن كل مجتمع محلي له قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التي تنظم العلاقات و تشكل نسج الحياة فيه، ومعنى هذا أن المجتمع المحلي، يجب أن ينظر إليه كمجموعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، وكل تغيير يطرأ عليه ،لا بد أن يفرض تحديات على مقومات هذه الحياة، فإذا كان الأمر متعلقا بالتنمية، فإن التوصل إلى الوعي والمشاركة في برامجها، يكون أسهل خصوصا إذا كان هدف التنمية موجها إلى صالح المجتمع المحلى ككل، ومعنى ذلك في نهاية الأمر، أن المجتمع المحلي كنسق فرعى، يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الأكبر)، من خلال علاقات متداخلة، ويعكس مشاكله الرئيسية سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أن هناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية، منها المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة(المجتمعات الحضرية) وكذا المجتمعات المستحدثة وهي الأكثر تقدما.

[1]مزيم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: «**قضايا التنمية في الدول النامية**»، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص: 230.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية ومجالات تحقيقها.

نتطرق في هذا العنصر إلى التنمية المحلية وكذا مجالات تحقيقها.

1. أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية.

أ. **الأهداف الاقتصادية:**

تتمثل الأهداف الاقتصادية في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات للارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم، وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي.[1]

ب. **الأهداف الاجتماعية:**

تتمثل في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل:[2]

- مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل والسكن.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة ... الخ.
- دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وتخفيف أثار العزلة التي فرضتها المدينة.

[1] يمكن الاطلاع على:
- سامح سيد جعفر: «**دور التمويل المحلي في عملية التنمية الاقتصادية**»، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر 1996، ص:31-36.
- شريفي أحمد: «**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 19، الجزائر 2009، ص: 120.

[2] يمكن الإطلاع على:
- بوشامة مصطفى؛ مولود حواس: «**الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر**»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحمية ودورها في تحقيق التنمية بجامعة البليدة 2، العدد 1، الجزائر 2011، ص: 18-19.

ت. **الأهداف السياسية:**

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لديهم لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب عملي وواقعي.[1]

ث. **الأهداف الإدارية:**

تتضمن هذه الأهداف تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتقلب على مشكلة البيروقراطية.[2]

2. مجالات تحقيق التنمية المحلية.

هناك العديد من المجالات والميادين التي يمكن أن نلمس ونرى فيها ثمار التنمية المحلية ومن بين هذه المجالات نجد:[3]

أ. **الصحة:**

تلعب الصحة دورا بارزا في عملية التنمية حيث أنها تعتبر ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما أنها تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشة والتغذية، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد للمفردات الدراسية إلا بتوفر حالة صحية جيدة، فضلا عن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها تعتمد على لياقته الجسمية والعقلية والذهنية

لقد حققت الدول النامية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، نموا واضحا في السيطرة على الأمراض الوبائية، إلا أن تردي الأوضاع الصحية مازال هو المصير الأغلب لسكان هذا العالم، ولا تزال بعض الدول في إفريقيا لا يبلغ فيها طفل من بين أربعة أطفال عيد ميلاده الأول، ومن البديهي أن

---

[1] بن الحاج جلول ياسين: «**أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية ّ حالة الجزائر**»، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، 2017، ص :140.

[2] يمكن الاطلاع على:

- طلعت محمود منال: «**الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**»، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2003، ص: 25.
- بسمة عولمي: «**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010، ص: 264.

[3] أحمد مصطفى خاطر: «**تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع** »، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:14.

التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسن الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادي لحياة السكان، وتحسين الظروف المعيشية، وإنشاء المؤسسات الطبية بالإضافة إلى نشر الثقافة الصحية، حتى يتهيأ السكان للإسهام بوعي وإرادة في التنمية المحلية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية، وليس هناك شك في أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف. وبالتالي فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلي والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، لأنه قد يمثل مطلبا مصاغا إنشائيا أو على مستوى الشعارات الفارغة من المضمون الحقيقي، فلابد مثلا لبلوغ أهداف الرعاية الصحية من مواجهة مشاكل سوء التغذية، التي تنعكس مثلا على انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المحلي. إن الرعاية الصحية ليست هدفا منعزلا بعيدا عن إعادة بناء المجتمع المحلي في كل قطاعاته الاجتماعية والثقافية وغيرها، لأن الصحة نتيجة وليست سببا.

ب. **السكن:**

تعتبر الحاجة للمأوى حاجة أساسية، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية، ومن ثم جرت العادة على ترك أمر تدبيرها للأفراد ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا، وتؤثر تأثيرا بالغا على العمل والعلاقات الأسرية والعلاقات الزوجية. كما يترتب عليها الكثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الإنحرافية بكل صورها، لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية ودعم الجهود الحكومية، لها أمر بالغ الأهمية، فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة، من حيث المناخ والبيئة والقيم الثقافية لأي مجتمع محلي، ومن ثم لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلاءم جميع الأحوال.

وينبغي أن نشير هنا بأن تغيير بعض المعتقدات والمعايير الاجتماعية والاتجاهات الثقافية قد يؤثر بصورة أو بأخرى على مواجهة المشكلة السكانية، لذلك فإن أي تخطيط لمواجهة المشاكل السكانية ينبغي أن يضع اعتبارا للأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذه المشكلة.

ج. التعليم:

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية

وخلق اتجاهات علمية جديدة، تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر.

والتعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، كما يهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والإبداع والابتكار، كما يمكن للتعليم كذلك القضاء على الثنائية الإقليمية التي تفصل بين الريف و المدينة، بحيث تلحق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال التقدم، كما أصبح ينظر إلى التعليم على انه عامل محفز في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، إذن فقد أصبح من المتعارف عليه لدى المجتمع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وتطوير أنظمة التعليم وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما، يؤثر بطريقة ايجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يرى «**آرثر لويس**» مثلا أن فشل أي سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية، كما أنه وعلى الرغم من أهمية التعليم الأساسي للصغار وأهمية توجيهها وتطويره إلا أن الاهتمام بالتعليم ينبغي أن يتضمن تطوير برامج ملائمة لتعليم الكبار، وخلق الكوادر القادرة على مواجهة متطلبات العمل في قطاعات التنمية الصناعية والزراعية.

المطلب الثاني: اتجاهات التنمية المحلية ونماذجها.

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى كل من اتجاهات التنمية المحلية وكذا نماذجها الإنمائية التطبيقية.

أولا: اتجاهات التنمية المحلية.

للتنمية المحلية عدة اتجاهات ويمكن تلخيصها في ثلاث اتجاهات رئيسية هي:[1]

1. الاتجاه الأول:

ينظر هذا الاتجاه إلى التنمية المحلية على أساس أنها اصطلاح مرتبط ببرامج الرعاية والخدمة الاجتماعية والاقتصادية، والمعروف تاريخيا أن هذه المفاهيم قد نشأت أساسا في كنف المجتمع الصناعي الرأسمالي، ولهذا فالتنمية المحلية من هذا المنظور لا تتلاءم وواقع الدول النامية.

2. **الاتجاه الثاني:**

هذا الاتجاه يركز على ثنائية التنمية بحيث تحصر التنمية الاجتماعية في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في مجالات معينة كالصحة والسكن والتعليم...الخ. يعاب على هذا الاتجاه أنه لا يتماشى

[1] نبيل السملوطي: «**علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)**»، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، مصر 1976. ص:101.

وظروف الدول النامية التي خرجت من الاستعمار مثقلة ببنيات اجتماعية لا تتماشى والواقع الجديد، وعادة ما تعيق هذه الظروف وما ارتبط بها من قيم وتقاليد أهداف التنمية على المستوى الوطني والمحلي.

3. الاتجاه الثالث:

يعتبر هذا الاتجاه بأن التنمية المحلية تغيير ديناميكي يلحق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وبوظائفها قصد إشباع الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وهناك من أخذ بهذا الاتجاه في تعريف التنمية المحلية.

ثانيا: نمـاذج التنمية المحلية.

كذلك من خلال دراسة النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ بأن هناك ثلاثة نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي:[1]

1.النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى الوطني بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة من مدينة وريف وصحراء، بمعنى آخر النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي والوطني، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين جهود الحكومة المخططة والجهود المحلية المستشارة، كما يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط في بعض الدول النامية.

ولنجاح التخطيط في بعض الدول النامية ولنجاح هذا النموذج يجب توفر اتصال من خلال قنوات ثابتة ومستقرة بين الهيئة المركزية والهيئة المحلية، من خلال لجان تتواجد في المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن تحقيق التنمية وهو النموذج الذي أخذت به معظم الدول النامية ومنها الجزائر[2] .

2.النموذج التكييفي:

يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق ذكره في كون كل منهما ينبثق على المستوى المركزي، والاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يتم التركيز فيه على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات المحلية، كما يتطلب هذا النموذج كذلك استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم كونه قابل للتنفيذ في ظل أي تنظيم، ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذه بأي جهاز إداري قائم، ولجأت كثيرا من الدول النامية خاصة بعد استقلالها إلى هذا النوع من

---

[1] يمكن الاطلاع على:
- حجاب عبد الله: «**التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**»، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 06 / جوان 2017، ص: 360.
- أحمد عبد الفتاح ناجي: «**التخطيط للتنمية في الدول النامية**»، المكتب الجامعي الحديث، صنعاء، اليمن، 2011، ص: 36.

[2] حجاب عبد الله: مرجع سابق، ص: 360.

النماذج مثل غانا، نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه الدول، ولكن سرعان ما تلجأ إلى النموذج التكاملي لكونه قادرا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. نموذج المشروع:

ويختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة لهذا له خصوصيته المتميزة.

ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن: «أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية».[1] ويقصد بها المناطق المحلية، طبق هذا النموذج في مشروع الجزيرة في السودان، وفي مشروعات توطين البدو في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية ومعوقاتها.

تقوم وتتأسس التنمية المحلية على عدة مرتكزات كما تعترضها الكثير والعديد من المعوقات.

أولا: مرتكزات التنمية المحلية.

هناك مقومات عديدة لتحقيق التنمية المحلية وأهمها ينحصر في خمسة وهي: الإدارة المحلية، التخطيط للتنمية المحلية، تمويل التنمية المحلية، المشاركة الشعبية ثم تقويم التنمية المحلية.

1.الإدارة المحلية:

تعرف الإدارة المحلية بأنها:" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"[2] ، كما تعرف بأنها: "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات"[3] كذلك تعرف بأنها : " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة "[4]، كما تعرف أيضا بأنها: " نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له أي أن نظام الإدارة المحلية الذي لا يزيد عن كونه جزءًا من الجهاز الإداري للدولة، أي أنه جزءٌ من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشائه، الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة

[1] سميرة كامل: مرجع سابق، ص: 21- 22.
[2] علي خاطر شطناوي: «**قانون الإدارة المحلية**»، دار وائل للنشر،عمان، الأردن 2002، ص:97.
[3] نفس المرجع، ص:97.
[4] محمد الصغير بعلي: «**قانون الإدارة المحلية الجزائرية**»، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص:09.

الموارد المحلية أو تقليلها، وتمديد الاستقلال المحلي أو تقليصه، بل من حقها أن تلغي النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذلك[1] .

أ. **أهداف الإدارة المحلية:** تكمن أهداف نظام الإدارة المحلية في النقاط الآتية:[2]

– تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات على جميع المستويات، بهدف الوصول إلى الرفاهية والخير العام للمجتمعات المحلية.

– ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.

– ضمان العدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناءا على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

– تعتبر الإدارة المحلية مدرسة لتدريب القيادات على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والوطني.

– تعميق أسلوب الحكم الديمقراطي وإشراك أفراد المجتمع فعليا في اخذ القرارات.

ب. دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية:

تساهم الإدارة المحلية في تغيير سلوك وقدرات الفرد، وكذا توفير المناخ الصالح في محيط العمل، بما يوفر جوا ملائما لبعث روح العمل الجماعي الساعي إلى تجسيد مبادئ التنمية المحلية. ولعل العراقيل البيروقراطية التي تميز الأداء اليومي للإدارات المحلية، فضلا عن المشاكل التي تتخبط فيها أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام العمل التنموي المحلي، مما دفع بضرورة الحديث عن آليات إصلاح القطاع الإداري أو ما يسمى بمصطلح التنمية الإدارية، والذي يهدف إلى إيجاد وتوفير أرضية عمل إداري سليم. يمكن الإدارات المركزية أو المحلية من تأدية دورها بشكل يتجاوز العراقيل البيروقراطية، من خلال تكوين إطارات تؤمن بأن العمل الإداري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة

2. **التخطيط للتنمية المحلية :** يعرف التخطيط بأنه «وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام ممكن بحيث يعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل، في أقل فترة زمنية ممكنة»،[3] كما يعرف بأنه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق، في أقل فترة زمنية ممكنة في ضوء الإيديولوجية والحقائق العملية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.[4] كذلك يعرف بأنه أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق الذكر، ص:40.

[2] منال طلعت محمود: مرجع سابق الذكر، ص: 178.

[3] عبد الهادي محمد والي: «**التخطيط الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية**»، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1983، ص: 08.

[4] هناء حافظ بدوي: «**التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**»، مرجع سابق الذكر، ص 144.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن التخطيط هو إعداد قرارات تنظم استخدام الموارد المحلية المتاحة وغير المحلية لتحقيق أهداف يقرها المجتمع المحلي.

تتضمن عملية التخطيط للتنمية المحلية الاختيار بين البدائل المتاحة، ولذلك فإن إعداد مخطط للتنمية المحلية يكون ضمن الخطة الوطنية الشاملة، وتحقيق أهدافها بالرغم من أنها مسؤولية الحكومة إلا أن الجماهير هي الفاعلة لأنها تزيد من تأثيرها الايجابي، ومن ثم ينبغي أن تشارك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالصناعة لا تبنى بالمديرين والعمال فقط، والزراعة لا تكون بدون الفلاحين، والتعليم لا يتم بغير المدرسين، والرعاية الصحية لا تنجز إلا بالأطباء والممرضين. وإجمالا فإن الجماهير هي التي تقوم بالتنمية المحلية وذلك من خلال تخطيط نشاطهم وتوجيهه لما تقتضيه الحاجة والأولويات التنموية وفقا لخطط مدروسة بدقة.[2]

3. تمويل التنمية المحلية:

يقصد به توفير الموارد الحقيقة وتخصيصها لأغراض التنمية المحلية، فالموارد الحقيقة تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية المحلية، وما يتصل بها من رؤوس الأموال واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات المحلية.

وتمويل التنمية المحلية يمكن أن يأتي بأشكال مختلفة والتي تتمثل في:

أ. الموارد المحلية: تعتمد الموارد المحلية في تمويل التنمية المحلية على الادخار وهو مجموع الدخل في المؤسسات الادخارية بغية الحصول على فوائد لحسابهم وينقسم الادخار إلى نوعين هما:

- **الادخار الاختياري:** وهو ما يقوم به الأفراد والمؤسسات الفرعية اختياريا وبمحض إرادتهم.
- **الادخار الإجباري:** وهو ما يفرض على الأفراد والمؤسسات بقوة القانون أي دون إرادتهم، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال.

وتتمثل المدخرات المحلية في المدخرات التالية:

- **مدخرات القطاع العائلي:** تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم المصادر في الدول النامية وتتمثل مدخرات القطاع العائلي فيما يلي:[3]

---

[1] عبد الباسط محمد حسين: «**التنمية الاجتماعية**»، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر،1977، ص:152.

[2] عبد الوهاب إبراهيم: «**معوقات التنمية في العالم الثالث (مع دراسة الحالة المصرية)**»، دار النهضة العربية، مصر 1985، ص: 137.

[3] نفس المرجع: ص: 154.

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والتقاعد وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها المؤسسات والهيئات المحلية
- الاستثمارات المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن.
- الزيادة في الأصول النقدية للأفراد والذين يحتفظون بها صورة نقود وأصول أخرى كالمجوهرات والحلي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة التنمية دور الادخارات العائلية في تمويل التنمية المحلية يجب التركيز على النقاط التالية:[1]

– تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد والأسر بمختلف الوسائل، وشن حملات نوعية لترشيد الاستهلاك.

– تطوير النظام المصرفي واستحدث أوعية ادخارية جديدة وتعميمها على مختلف المناطق الحضرية والريفية.
– وضع سياسات ملائمة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح ذوي الدخل الضعيف حتى يزيد.
– نصيب هؤلاء من الناتج الوطني ورفع الميل الحدي للادخار.

- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهو الادخار الذي تقوم به المنشآت والمؤسسات والشركات الصناعية والزراعية والتجارية.
- **مدخرات القطاع العام:**

وتتمثل في الفرق بين الإيرادات والنفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة الذي يطلق عليه فائض الموازنة الذي يستعمل في تمويل المشاريع الإنمائية، ويزداد هذا الفائض كلما نمت الإيرادات وضاقت النفقات الحكومية الجارية، وتتحقق الإيرادات من عائدات الضرائب المختلفة والرسوم التي تفرضها الدولة. كما يتوقف حجم الإيرادات الناتجة عند الضرائب على طبيعة النظام الضريبي وقدرة جهازه على تحقيق الحصيلة الضريبية ونجد أن معظم الدول النامية تشكو من انخفاض الضرائب وعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي على الفئات الاجتماعية المختلفة.
لذلك فإن تطوير النظام الضريبي وتوسيع إطاره ورفع كفاية أجهزته يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية التي بدورها توجه إلى تمويل التنمية المحلية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة للوطن.

- **الادخار عن طريق التضخيم:**

وتلجأ له الدولة لتمويل التنمية المحلية في حالة عدم كفاية الموارد السابق ذكرها، وذلك عند طريق التمويل بالعجز بإصدار أوراق نقدية إضافية يخلقها الجهاز البنكي وسحب أموال على الكشوف من البنك المركزي

[1] حسام خوري، عدنان سليمان، مرجع سابق، ص:335.

دون أن يرافق ذلك توفير كمية مقابلة من السلع والخدمات، والأصل أن يكون تمويل التنمية المحلية من خلال توفير موارد حقيقية تقتطع من الناتج الوطني وتوجه من دائرة الاستهلاك لدائرة لاستثمار لكن الملاحظ أن غالبية الدول النامية تتميز بانخفاض دخلها الوطني وسوء توزيعه بين فئات المجتمع ، وانخفاض كل من أرصدة الاستهلاك والادخار وضعف وسائل تعبئة المدخرات الوطنية كلها عوامل تجعل تحصيل المدخرات الوطنية غير كافية، عند تمويل التنمية المحلية الامر الذي سيؤدي بهذه الدول إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي، الذي له أثار سلبية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، كالارتفاع المستمر في الأسعار والتدني المستمر للقدرة الشرائية للعملة المحلية وتراجع ثقة المواطنين بها، وتحول جزء من الرأسمال الوطني من القطاعات الإنتاجية إلى أنشطة ثانوية، أو هامشية كالتجارة في الأراضي والعقارات ومجالات المضاربة والسمسرة وإنتاج السلع الكمالية والترفيهية ذات الأرباح المرتفعة، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، واتساع نطاق التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع.

- **القروض الحكومية:**

ويسمى كذلك بالتمويل المصرفي وتلجأ إليه الدولة عندما يعجز الادخار الحكومي على تغطية النفقات العمومية، وهو يعد ادخارا حقيقيا بل يعتبر تحويلات من فوائض القطاعات الاجتماعية المختلفة التي تحصل عليها الدولة وتستخدمها وفق أولويات التنمية المحلية. فالقروض الحكومية تتمثل في قروض اختيارية على شكل سندات قابلة للتداول وقروض إلزامية على الجهاز المصرفي وذلك بإيداع جزء من الودائع لدى الخزينة أو البنك المركزي.

والقروض الحكومية قد تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي إذا ما تم توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة وكذا تقليص الاستهلاك وكبح التضخم النقدي.

ب. **الموارد الأجنبية:**

إن عدم كفاية الموارد المحلية بمختلف أنواعها في تمويل مجالات التنمية المحلية في الدول النامية يؤدي بهذه الدول إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تأخذ الأشكال التالية:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

4. **المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:** تعرف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية بأنها: «إسهام قيادات المجتمع، بالجهود الذاتية، لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه»[1]. كما تعرف أيضا بأنها «الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف».[2]

يشارك الفرد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون له فرصة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وإنجازها، لذلك تعتبر المشاركة عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية[3] .

والمشاركة في التنمية المحلية هي وسيلة وغاية في نفس الوقت بسبب الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البشرية، ثم تكفل تلك القدرات بما يحقق النضج للجميع وزيادة المشاركة وهي مبدأ يتوقف على نجاح أو فشل جهود التنمية كما أن المشاركة المحلية تؤدي إلى أن يصبح نسق الخدمات أكثر واقعية وأقرب لكل حاجات الناس وأكثر تماشيا مع الثقافة المحلية، كما أن مشاركة المواطنين في المشروعات يشعرهم بملكيتهم لها مما يدفعهم إلى المحافظة عليها والتعود على صيانتها وتحديدها والدفاع عنها، كما تظهر أهمية المشاركة في التنمية المحلية من خلال النقاط التالية:

- عن طريق المشاركة يتوصل المواطنون إلى حل مشاكلهم.
- يؤدي إشراك المواطنين في عمليات التنمية المحلية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها وموازنتها مما يجعلها أكثر استمرارية وأعمق فائدة.
- التنمية المحلية الفعلية لا تتم بدون مشاركة شعبية من جانب المواطنين.
- كما أن الحكومة لا تستطيع القيام بجميع الأعمال وتقديم جميع الخدمات دون مشاركة شعبية التي لها دور تدعيمي وتكميلي لدور الدولة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.
- كذلك المشاركة الشعبية في التنمية المحلية من خلال الهيئات المحلية تؤدي دورا رائدا قد تعجز عن تأديته بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات عند القيام به نظرا للمرونة التي تتميز بها الهيئات المحلية والتي تتيح لها فرصة الاستجابة بسهولة وبسرعة لرغبات الجماهير داخل المجتمع.
- تمكن المشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية من فتح بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة التي لم تكن متوفرة من قبل.

---

[1] هناء حافظ بدوي: «**التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**»، مرجع سابق الذكر، ص: 166.

[2] هناء حافظ بدوي: مرجع سابق الذكر، ص: 179

[3] تقرير التنمية البشرية لعام 1993: «**منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**»، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1993، ص: 129.

– يمكن للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية من خلال الهيئات والمجالس المحلية أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد على اكتشاف عناصر الضعف والخلل في المجتمع وتمنع المشاركة أحيانا المسؤولين التنفيذيين من الوقوع أو ارتكاب الأخطاء.

أ. مقومات المشاركة الشعبية:

تتحدد مقومات المشاركة الشعبية فيما يلي:[1]

– الاهتمام بآراء المواطنين ومقترحاتهم بصفة مستمرة.

– توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص، سيادة القانون، الشعور بالاطمئنان، تدعيم أجهزة المشاركة، تطوير قوانين ولوائح العمل، الاهتمام بالتعاون والتنسيق.

– الاتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية.

– تنشئة جيل مسؤول وواعي بالمشاركة، الديمقراطية ولديه أيضا القدرة على المساهمة في العمل الجماعي، والتمتع بقدرة على الإقناع والشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

– إنشاء مراكز لتدريب القيادات والمواطنين على مهارات المشاركة وتدريبهم على كيفية اتخاذ القرار.

– العمل على استحداث وتجريب مداخل جديدة للتنمية، يكون أساسها المشاركة، ثم متابعتها وتقويمها تمهيدا لتعميقها.

– تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالمشاركة، في شتى جوانبها، وصولا إلى خيارات وتوصيات تزيد من فعالية المشاركة.

– تشجيع تجارب التنمية المحلية التي تدعم فكرة اختيار المشاركين في المجتمعات المحلية نفسها.

– تشجيع انفتاح الأجهزة الخدمية على المجتمع خاصة المستفيدين، من خلال المجالس والاجتماعات الدورية وغيرها.

ب. معوقات المشاركة الشعبية:

تعددت أسباب العزوف عن المشاركة، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، ففي بعض المجتمعات لا يشعر الأفراد بانتماء حقيقي للمجتمع، وأن المشاركة لا طائل من ورائها، وأن هناك فجوة

[1]عبد المنعم شوقي: مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، مرجع سابق الذكر، ص: 67-68.

بين القول والفعل في المجتمع مما يدفع إلى الابتعاد عن المشاركة، ويمكن أن نجمل أهم هذه العوامل الاجتماعية فيما يلي:[1]

- اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب.
- اهتزاز قيمة العمل.
- اهتزاز هيبة القانون.
- ضعف الثقة بين السلطة والفرد.
- المظاهر السلبية للأفراد والتي تقف حائلا بينهم وبين المشاركة الشعبية.

5. تقويم التنمية المحلية:

تعتبر الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي وهي خطوة لها أهمية كبرى بحيث من خلال التقويم نستطيع معرفة مدى نجاح عملية التنمية المحلية من عدمها.

وينصب تقويم التنمية المحلية على البرامج أكثر منه على الأهداف من اللحظة الأولى لتنفيذها وذلك على فترات معينة ومتتابعة من خلال التنفيذ، وقد يكون التقويم يومي أو شهري أو كل 06 أشهر أو كل سنة أي حسب طول فترة تنفيذ البرامج الموضوعة

كما تتطلب مشروعات وبرامج النهوض بالمجتمع المحلي المداومة على تقويمها بغية اختيار مدى كفاءتها في تحقيق الأغراض التي أقيمت مثل هذه المشروعات من أجلها، وأي إغفال لهذا العنصر في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي يترتب عليه نتائج خطيرة ينجم عنها ضياع المال والجهد دون الوصول إلى الأهداف المرغوبة، علاوة على أن السير في المشروعات دون تقويمها قد يؤدي إلى فشل هذه المشروعات في النهاية، وهذا بدوره قد يتسبب في فقدان الثقة وانخفاض جدوى هذه المشروعات الحيوية.

أيضا للتقييم أثره في اكتشاف العناصر والخبرات الناجحة في العمل كما أنه يعين على إصلاح وتوجيه هذه العناصر في حالة ارتكاب أخطاء ما[2] .

ثانيا: معوقات التنمية المحلية.

تعترض التنمية المحلية التي تسعى الدول النامية لتحقيقها التي تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول معوقات كثيرة ومتعددة فمنها ما يتصل بالمكون المادي ومنها ما يتصل بالمكون البشري ويقف الكثير من المهتمين بعملية التنمية على وجود نوعين من المعوقات إحداهما داخلي والآخر خارجي.[3]

---

[1] منال طلعت محمود: مرجع سابق الذكر، ص: 321.

[2] إدوارد جيم بلاكيلي: «**بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا الإستراتيجيات)**»، ترجمة حمدي الحناوي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1990، ص: 153.

[3] للتوسع يمكن الإطلاع: - سي فضيل الحاج؛ حيتالة معمر؛ بن عطة محمد: «**إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 09 - جانفي 2017، ص:169- 171.

1.**المعوقات الداخلية:**

والتي تتمثل في العوامل غير الوظيفية الكامنة والظاهرة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي يعاني التخلف وعدم توازن وانتظام مسيرته التنموية ولعل أبرز هذه العوامل - المعوقات - عدم التكامل في التنمية المحلية في مختلف القطاعات وفي كل الاتجاهات منفصلة، وكذا غير متوازنة وغير مستمرة، وعليه فمن غير الممكن تنمية قطاع الصناعة مثلا دون تنمية قطاع الفلاحة أو قطاع التعليم، ذلك لكون المجتمع كل متكامل تعمل مؤسساته بطريقة متكاملة ومتوازنة وبالتالي فالاهتمام بأي قطاع منه لا بد وأن يؤدي إلى الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

لكن الملاحظ بالنسبة للتنمية المحلية في الدول النامية أنها تعاني من عدم التكامل في الفعل التنموي الراجع أساسا إلى نقص الموارد المالية والتنظيمية وقلة الموارد البشرية التي يعتمد عليها.

أ. عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية، ويقصد به ذلك الحجم من التنمية المراد الوصول إليه اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وديموغرافيا، بحيث عدم الوصول إلى هذا الحد المعتبر في عملية التنمية يعتبر معوقا للتنمية والذي يرجع في الأساس إلى عدم تطوير التشريعات في الدول النامية لجعلها تتماشى وتطور المجتمع ومتطلباته، كذلك عدم تحديد العلاقة التي تربط المركزيات بالمحليات والدور الذي تلعبه كل واحدة منها في عملية التنمية بغية تجنب الآثار الضارة المترتبة عن تداخل العلاقات بين الأجهزة في مختلف المستويات وتعقدها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

كما أن للخوف من التجارب الجديدة والتي تحتاج إليها عملية التنمية المحلية باستمرار نتيجة التغير الذي يحدث في المدن بسبب بروز بعض الوظائف والاختصاصات الحديثة التي تؤدي في النهاية إلى تغيير نمط وخدمات المؤسسات والمراكز المحلية وما ينجز من ذلك من تغيرات **سوسيو** اقتصادية تمتد لتشمل دور الريف في تحديد الحد الأمثل للتنمية.

ب.التخطيط للتنمية المحلية في الدول النامية لم يبلغ المستوى المطلوب حتى تتحقق هذه الأخيرة، وذلك لكون عملية التخطيط للتنمية المحلية تشوبها عدة معوقات تعمل على عدم وضوح الأهداف وبالتالي تحقيقها، وترجع أساسا إلى نقص الوعي التخطيطي والإعلام المتخصص بالنسبة للقائمين على وضع الخطط التنموية.

ت.المعوقات الإدارية التي تعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه التنمية المحلية وذلك بالحد من فعاليتها والتعقيد على مستوى الإجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات وتناقضها، بالإضافة إلى انتشار السلبية واللامبالاة وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التنفيذية، بحيث يرجع ذلك إلى سوء توزيع الاختصاصات في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية كما أن سوء الإدارة في الدول النامية ولاسيما في الجزائر يعتبر من أهم المعوقات

الإدارية التي تجعل عملية التنمية المحلية تسير في الاتجاه المعاكس الناتج عن تجاهل المشاركة الشعبية، وضعف طرق ووسائل الاتصال.[1]

ث.المعوقات الثقافية:

إن قبول أو رفض التجديد الذي يطرأ على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول والميل أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة، إذ أن الأفراد في المجتمعات يختلفون في إدراكهم للجديد باختلاف ثقافاتهم.

ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي سكان الأرياف لكل ما هو جديد، وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة تجاه الوحدات الصحية أو المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة، لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم الماضي ويظهر ذلك أيضا في رفض بعض المجتمعات لأنواع من المشاريع مثل الزراعات الصناعية والتقنيات الحديثة التي تستخدم في تفعيل الإنتاج.

وفي حقيقة الأمر إن مثل هذه المعوقات ترجع إلى الجمود الثقافي وعدم اتسامه بالمرونة الشيء الذي يعيق عملية التنمية المحلية ويساعد على تعطيل عجلتها، ومن ذلك أيضا ما نجد من عادات مرتبطة باكتناز الأموال والاحتفاظ بها في المنزل، أو الاهتمام بأساليب غير منتجة وضعف الميل للادخار وتنمية الرأسمال المحلي والوطني، وبالتالي فإن كل هذه العوامل المذكورة سابقا يكون له دورا في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية المحلية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.[2]

ح. ارتفاع نسبة الجهل وانخفاض مستوى التعليم:

تتميز الجزائر كغيرها من البلدان النامية بارتفاع نسبة الأمية حيث وصلت في مرحلة من المراحل إلى حوالي 25% من مجموع السكان، كما أن هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية من حيث انتشار التعليم، كما أن نسبة الأميين في المناطق الريفية تصل أحيانا إلى ضعف ما هي عليه في المدن، هذا علاوة على أن بعض المناطق الريفية محرومة تماما من التعليم وخاصة منذ ظهور وتفشي ظاهرة

---

[1] يمكن الإطلاع على:

- عثمان محمد غنيم: «**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**»، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 90.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: «**التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا**»، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر 2009، ص:231.
- محمد شفيق: «**دراسات في التنمية الاجتماعية**»، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص: 75-77.
- مجدي حجازي وشادية قناوي: «**التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**»، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة 1987، ص: 197.

[2] عمار جيدل: «**تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة**»، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام 24 و25 و26 مارس 2008، ص:316.

العنف،[1] كما أن الأفراد في الدول النامية لا يقبلون كثيرا على التعليم الفني والمهني بأنواعه المختلفة (صناعي، تجاري،.....الخ).

كما أن حوالي نصف المتعلمين والمتمدرسين في الجامعات الأجنبية لا يعودون إلى أوطانهم بعد استكمال فترة التأهيل والتدريب مع العلم أن تكلفة الواحد تبلغ في المتوسط 30000 دج سنويا وذلك بحساب كل ما تستهلكه العملية التعليمية من منشآت وأدوات وإطارات ومنح، هذا بالإضافة إلى انعدام المحيط التكنولوجي في أغلب المجتمعات المحلية وصعوبة الانتقال من الأشكال التقليدية في الفلاحة والصناعة التحويلية البسيطة إلى الأشغال الأكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية وهذا هو النمط السائد في كل الدول النامية، وأنه لا مخرج من هذه الوضعية إلا إذا اعتمدت تلك البلدان على زرع التكنولوجيا وملاءمتها مع المحيط الاجتماعي والثقافي وتكوين أفراد مؤهلين مهنيا بواسطة التعليم الفني الذي يزاوج بين الأنماط التقليدية في الزراعة والصناعة وبين التقنيات الحديثة ضمن مخططات التنمية الشاملة واستراتيجيتها المرسومة.

خ. انخفاض المستوى الصحي في الدول النامية:

والناجم عن قلة الإمكانيات الطبية وضيق مجال الخدمة الصحية وكذلك سوء التغذية وهذا كله يعيق عملية التنمية التي يكلفها عبء كبير ويجعلها تراوح مكانها النامية

مما لا شك فيه أن انخفاض المستوى الصحي له آثاره السلبية المتعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ولعلّ أخطر هذه الآثار السلبية انخفاض الإنتاجية، وقد أثبت العلماء أن انخفاض المستوى الصحي يؤدي على خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 20 و30%ولا شك أن هذا الأمر خطير للغاية لأن الدول النامية تعاني من الندرة النسبية لرأس المال وهذا ما يزيد في التأثير على البرامج والمشاريع التنموية وكل هذا يرجع إلى ما يلي:

- **قلة الإمكانات الطبية:**

إن قلة الإمكانات الطبية تتجلى أساسا في نقص الأطباء المتخصصين في الكثير من الأمراض المزمنة والخطيرة وعدم إمدادهم بالوسائل العلمية الكافية التي تضمن لهم استمرارية الأبحاث العلمية الطبية، وكذلك نقص الأدوية ووسائل العلاج الحديثة والمتطورة ونقص المراكز الاستشفائية المتخصصة وغلاء الأدوية، وكل هذا يؤدي في النهاية إلى انخفاض المستوى الصحي حيث نجد أن نسبة الأسرة في المستشفيات والأطباء لكل مواطن تكون منخفضة جدا، وهذا ما يؤثر في نهاية الأمر على الإنتاجية بصفة عامة وبالتالي تتعثر التنمية المحلية والوطنية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية: مرجع سابق. ص:63.

- **ضيق مجال الخدمة الصحية:**

يتمثل مجال الخدمة الصحية في اقتصار خدمات المجموعة الصحية دون غيرها من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ضعف فاعلية هذه الخدمات الصحية بالقياس على الجهود التي تبذل فيها وكذلك عدم اهتمام الوحدات الصحية بتقديم الخدمات الطبية العلاجية لأهل الريف، وكذلك فشلها في مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها بسبب الأساليب الوقائية.

كما أن ضيق مجال الخدمة الصحية يتمثل أيضا في عدم وجود رعاية طبية للأمومة والطفولة على مستوى الريف، كما أن خدمات المستوى الصحي للبيئة المحلية لم تقم بدورها القيادي في التوعية الصحية على أحسن وجه وكل هذا في حقيقة الأمر يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي الذي ينعكس فيما بعد على التنمية المحلية.

- **سوء التغذية:**

تعاني كثير من المجتمعات المحلية- إن لم تكن كلها- في الجزائر من نقص الموارد البروتينية والدهنية والفيتامينات التي لها أثر كبير في الطاقة الجسمانية على مقاومة الأمراض، ولقد أكدت هيئة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على أن سوء التغذية له آثار سيئة تتمثل في كثرة انتشار الأمراض بالإضافة إلى التأثير على إنتاجية العامل سلبيا.

د. ضعف البنيان الزراعي:

هناك الكثير من الوسائل التي يلجأ إليها لقياس درجة التقدم أو التخلف الزراعي مثل كمية الإنتاج الزراعي بالنسبة لكل الأفراد أو عدد المحاريث بالنسبة للمساحات الزراعية أو كثافة الحيوانات بالنسبة للمساحات المزروعة...الخ، والجزائر تعد من الدول التي مازالت فيها هذه المؤشرات متذبذبة ومنخفضة، وعلاوة على ما تقدم فقد تبين أن البذور المستخدمة في الزراعة فهي في غالبية الأحيان من النوع الرديء، وكذلك فإن من أهم أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية في هذه المجتمعات هو عدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة وعدم إيجاد الاحتياطات الكافية قبل ظهورها وانتشارها في مساحات شاسعة زيادة على سوء توزيع ملكية الأرض.

بالإضافة إلى نقص السدود والحواجز المائية واعتماد جل المجتمعات المحلية على الزراعة المطرية بصورة واسعة ولم تنل الزراعة المسقية حظها الكامل حيث نجد على مستوى الجزائر مثلا إلا 300 ألف هكتار فقط مسقي وهذا قليل جدا مقارنة بمصر التي نجد مساحتها الزراعية تعتمد كلية على السقي، بالإضافة على نقص البحوث التطبيقية في هذا المجال الإستراتيجي.

وقد يرجع ضعف البنيان الزراعي إلى السياسة التنموية التي اعتمدت في الجزائر بعد الاستقلال حتى يومنا هذا، حيث أعطيت الاهتمامات إلى الصناعات الثقيلة.

ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم وجود سياسة فلاحية واضحة تحمي الفلاح ويظهر هذا من خلال الوضعية المزرية التي يعيشها هذا الأخير نتيجة عدم وجود قانون واضح خاص بالفلاح من جهة، وسيطرة شريحة واسعة من الانتهازيين المتطفلين على الإدارات والمكاتب الفلاحية من جهة أخرى، حيث جعلوا منها وسيلة لكسب ثروة طائلة على حساب الفلاح والتنمية الفلاحية بواسطة الرشوة والمحاباة والسرقة والاختلاس...الخ.

ذ. **تفاقم ظاهرتي العنف والإجرام في الدول النامية:**

إن ظاهرتي العنف والإجرام في الدول النامية، انتشرت بطريقة مخيفة مما صعب من عمليات التنمية المحلية في هذه البلدان، ولعلّ أحسن مثال على ذلك حالة الجزائر التي وصلت إلى حالة مخيفة،مما انعكست آثارها على مسيرة التنمية المحلية، بسبب الاضطرابات التي حدثت من هجرة للمناطق، وحرق للمصانع والهياكل القاعدية، وإهدار جهود الأمة، ونفور المستثمر الأجنبي، وكذا الآثار الاجتماعية والنفسية التي أثرت على المجتمع ككل جراء هذه المظاهر السلبية.

ر. **ضعف التصنيع:**

تعاني الدول النامية من ضعف وتأخر صناعي كبير نتج عنه أن وضعت اقتصادياتها تحت رحمة اقتصاديات الدول المتقدمة، وحالة التصنيع في الجزائر كغيرها من الدول النامية أثرت على مسيرتها التنموية وطنيا ومحليا ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- صعوبة الاختيار بين الصناعة الجديدة.
- مشاكل تصريف المنتجات الجديدة.
- مشاكل تواجه المؤسسات الصناعية ذاتها.[1]

2. **المعوقات الخارجية:**

إن هذه المعوقات مرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمتقدمة وانعكاساتها[2]. ويذهب ميردال إلى أن العلاقات الدولية بين المجتمعات المتفاوتة في درجات نموها وتقدمها بأنها السبب في تخلف الدول النامية، وأن هذه العلاقات تساعد الدول المتقدمة على التقدم والمتخلفة على التخلف أكثر[3] ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطبق على تلك الفترة التي بدأت فيها غالبية المجتمعات النامية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا مسيرتها التنموية، وترى الدراسة الراهنة من أن العوامل الخارجية التي أعاقت تنمية الدول النامية تتمثل في:

[1] أحمد عبد اللطيف: التنمية المحلية، دار لدينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2011، ص:78.
[2] عبد الوهاب إبراهيم: مرجع سابق، ص:55.
[3] حسن إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص:101.

أ. **الاستعمار:**

فالمؤكد أن الدولة المتقدمة الاستعمارية قد حطمت كلية نسيج العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في الدول النامية وذلك خلال فترات الاستعمار ومن ثم فرضت على هذه الأخيرة نظما اجتماعية وسياسية واقتصادية تخدم في نهاية الأمر أهداف الاستعمار وتحول دون إحداث التنمية في المجتمعات المحلية[1]. والجزائر مثل الكثير من الدول تعرضت للاستعمار حيث تم تحطيم البنية الاقتصادية والصناعية التقليدية عن طريق استعمال القوة السافرة والوحشية وتم على إثر ذلك إقامة اقتصاد استعماري مع بقاء الاقتصاد المتخلف التقليدي في المناطق للبلاد، وهذا ما حدّ من إمكانية نمو محاولات تنموية وطنية ومحلية [2] ، كما اعتمد الاستعمار على تحطيم الزراعة التقليدية، والمهن والحرف القائمة وبضرب أنماط الملكية والإنتاج والتوزيع والتبادل والعمل الجماعي الذي اتسم به المجتمع الأصلي.

كما نتج عن هذا الاستعمار استنزاف ثروات المجتمع الجزائري وخلق نخب اجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط مصالحها معهم، مما صعب على الجزائر بعد الاستقلال تحقيق انطلاقة تنموية فعلية على المستوى الوطني والمحلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى ،فإن الإحصائيات تبين أن هناك ما يقرب من 3 ملايين جزائري قد خرجوا من ديارهم وقراهم لتجميعهم داخل مراكز أقيمت لهذا الغرض ، بالإضافة إلى 70000 من المهاجرين من القرى إلى المدن، إذ تم تسجيل في الفترة (1945–1960)اجبار 731000 فرد تحت ضغط الحرب على مغادرة البوادي والتوجه نحو القرى، حيث دمرت 8000 قرية تدميرا كاملا وهذا كله انعكس سلبيا على حركية المجتمع ما بعد الاستقلال[3] من هجرة كبيرة وبطالة ، وهذه هي صورة التقلبات التي عاشها السكان أثناء الاستعمار هذا إضافة إلى المعزولين واللاجئين الذين كانوا في تونس والمغرب الذين عادوا بعد الاستقلال.

ب. **التبعية:**

إن الأشكال الملموسة للتبعية بمفهومها النظري والمحددة لَتوقّف قوة التجديد المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان التي أصبحت متخلفة وهي التبعية التجارية والمالية والنقدية، والتكنولوجية وأخيرا السياسية. وتؤدي هذه الأشكال بدورها إلى تضخم وزيادة حدة التناقضات الداخلية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاضعة للسيطرة والمستغلة[4].

ويفرق **دوسانتوس** بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية محددا بذلك الخلاف التاريخي في أشكال التبعية طبقا لرأيه بثلاثة عوامل هي:

- الأشكال الرئيسية للاقتصاد العالمي الذي له قوانينه الخاصة بالنمو.

---

[1] عبد الوهاب إبراهيم: مرجع سابق، ص:55.

[2] عبد المالك وآخرون: «**دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي**»، طبعة 02، دراسات الوحدة العربية، 1983، ص:96.

[3] محمد مخلوف: «**اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية**»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص:44.

[4] كريستان بالوا :«**الاقتصاد الرأسمالي العالمي**»، ترجمة عادل عبد المهدي، طبعة 01، دار ابن خلدون، بيروت 1978، ص:179.

– نوع العلاقات الاقتصادية السائدة في دول المركز والطريق الذي تتخذه هذه الدول في التوسع نحو الخارج.

– أنواع العلاقات الاقتصادية السائدة في الدول النامية التي يتم احتواءها في إطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية التي يولدها التوسع الرأسمالي.

أشكال التبعية: للتبعية أشكال عديدة يمكن إيجازها في الآتي :

* **التبعية الاستعمارية:** وهي التي يسيطر فيها الرأسمال الأجنبي مع الدول الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاحتكارات التجارية التي يدعمها احتكار المستعمرين للمناجم وسيطرتهم على القوى العاملة وهذا نجم عنه مخاطر اقتصادية كبيرة[1].

* **التبعية المالية والصناعية:** وذلك من خلال سيطرة الرأسمال الكبير في المركز المسيطر وتوسعه في الدول النامية، في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية بما يمكن أن يطلق عليه تنمية متجهة إلى الخارج أكثر، وذلك من خلال تبعية هذه المجتمعات للدول المتقدمة صناعيا[2].

ورغم انخفاض درجة الاعتماد الجزائري على فرنسا فقد بقيت العلاقة الخاصة قائمة بينهما كما استمرت معظم معاملات الجزائر في التجارة في نطاق الكتلة الفرنسية، إذ أن ما جرى من توسع مع الشركاء التجاريين للجزائر قد حدث داخل بلدان الكتلة الغربية وبوجه خاص السوق الأوروبية المشتركة، ويرتبط الوزن الخاص للكتلة الغربية في التجارة الخارجية بطبيعة الصادرات الجزائرية خاصة بالنفط والغاز التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها، كما يرتبط بطبيعة السياسة الثقافية التي انحازت إلى الشركات الغربية ،ولم تكشف الإمكانات المتاحة عن تعاون صناعي أكثر تطورا مع البلدان الاشتراكية وفضلا عن ذلك ما زال لفرنسا دور مهم في قطاع النفط والغاز في الجزائر[3].

تحمل المالية المتمثلة في الاقتراض من وراءها شروطا وقيودا تحد في النهاية من تحقيق التنمية، كما أن التوسع في التصنيع والزيادة في الاستهلاك مستحيلان بدون التوسع في الزراعة باعتبارها قطاع مهم في تحقيق الأمن الغذائي للسكان.

*** التبعية التكنولوجية الصناعية:**

ينتج هذا النوع من التبعية من خلال هيمنة الشركات الدولية على النشاط الاستثماري في الميدان التكنولوجي والصناعي الموجه عادة للأسواق الداخلية للبلدان النامية.

ويقول محمد عبد المولى في هذا السياق بأن علاقات التبعية ذات الطرف الواحد بالإمبريالية ستبقى ما بقيت البلدان النامية من بينها الجزائر، وفي ظل هذا الظرف لا يزال انخراط صانعي القرار الجزائريين

---

[1] نعمة الله نجيب: «**أسس علم الاقتصاد**»، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص:272.

[2] نعمة الله نجيب: مرجع سابق، ص283.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: «**تجربة الجزائر الاقتصادية والتطور الاجتماعي**»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980، ص:197.

محدودا للغاية، فالمشاركة في القرارات الرئيسية واختيار العمليات التكنولوجية لا تزال تفوّت على صانع القرار المحلي فرصا كثيرة وأكثر من هذا فإن سيطرته على الشريك الأجنبي يصعب من مهمته ورغبته في الاستمرار في توظيف موارده في استثمارات جديدة، لأن النصوص تفرض عليه استخدام الموارد المحلية وأن يعطي أفضلية للشركاء المحليين.

كما أن التكنولوجيا في الواقع لا تنقل عبر الحدود الوطنية بقواعد قانونية مقبولة لدى المجتمع الدولي بل يتم توليدها محليا وترشيد القائم منها على المستوى الوطني والمحلي وتحسين المستورد منها لكي تتلاءم والظروف والاحتياجات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من هنا تبرز مسؤولية البلدان النامية من بينها الجزائر في تلبية احتياجاتها التكنولوجية من منطلق مبدأ الاعتماد على النفس.

كما أن نقل التكنولوجيا للبلدان النامية ومنها الجزائر، يتم بصفة أساسية عن طريق الشركات غير الوطنية وهذه الشركات نادرا جدا ما تضع احتياجات تلك البلدان في الاعتبار بحيث أن أي تكنولوجيا منقولة إليها تكون غير ملائمة في معظمها وما هو أسوء من ذلك أنه عفا عليها الزمن بالإضافة إلى تكلفتها التي تكاد تكون باهظة وبالمثل فإن الدول الصناعية ترفض تقديم التكنولوجيا المناسبة للبلدان النامية وإذا قدمت فهي بثمن باهظ وتحمل في طياتها عددا من القيود الخطيرة على جهود التنمية.

ت. **التخلف:**

تعد الجزائر من الدول النامية وذلك من خلال المؤشرات العديدة المتصلة بمعوقات التنمية المحلية فيها أو التنمية الشاملة بصفة عامة ويرجع هذا التخلف الذي تحاول الجزائر أن تتخطاه منذ بداية المسيرة التنموية إلى العوائق الهيكلية للنمو والتنمية فيها، لأن التخلف في هذه الحالة يتمثل في كون أن البلد له موارد طبيعية لكن غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفؤا وفقا للفن الإنتاجي الحديث وهذا ما تعاني منه الجزائر حقا، إذ أن لها إمكانيات تنموية كثيرة ولكن عدم التخطيط الفعال والاستغلال الجيد وانعدام التكامل التنموي أدى إلى هذه النتيجة، رغم أن هناك قدرة إنتاجية كامنة ولكن لم تستعل حسب إمكانياتها الحقيقية المتوفرة.

ث. **المديونية الخارجية:**

تتميز الدول النامية بمديونيتها الخارجية الكبيرة للدول المتقدمة ، والجزائر واحدة من بين هذه الدول، حيث قدرت ديونها في سنة 1993 بقيمة32 مليار دولار أمريكي والواقع أن هذا الأمر يدعو إلى الدهشة لأن مقدرتها على التصدير تكون ضعيفة إذا ما قورنت بحاجياتها المحلية من الواردات، كما تجدر الإشارة أن تحقيق التنمية قوامها التصنيع بمعدلات كبيرة وذلك راجع إلى حجم الاستيراد الكبير من السلع الرأسمالية الإنتاجية اللازمة لحركة التصنيع, لكن دوام المديونية وارتفاع فوائدها منذ 1993 إلى غاية 1998 أدى إلى نتائج وخيمة أثرت بدورها على مسيرة التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر مما أدى إلى أزمات اقتصادية

هيكلية تزيد من وطأة الديون، مما أدى بالحكومات الجزائرية بعد تردد بالقبول بوصفات التكيف الهيكلي والتي تعتمد على وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتركزة على شروط تعزيز آليات السوق الحرة[1].

يتفق جميع المتخصصون في دراسة مشكلات الدول النامية على أن نقص رؤوس الأموال يرجع بالدرجة الأولى إلى الأموال التي تقدر بعشرات الملايير من الدولارات التي ذهبت في خدمة الديون الخارجية دون أن تستفيد منها التنمية على المستوى الوطني والمحلي، مع العلم فإن نقص رؤوس الأموال يكون أحد المشكلات الهامة التي تواجهها تلك الدول عندما تريد تحقيق انطلاقة تنموية فعلية قوامها التصنيع بمعدلات سريعة.

وقد يؤدي نقص رؤوس الأموال في الدول النامية كالجزائر، نتيجة نقص الادخار وتوجيه الاستثمار في ميادين عملية غير منتجة كعمليات المضاربة بالإضافة إلى هروب رأس المال إلى الخارج بصفة خاصة وبالتالي يقلص من عدد مؤسسات الادخار وفعاليتها "بنوك تجارية، بنوك الادخار، صناديق توفير، ...الخ،" والميل إلى الاكتناز بالإضافة على تضخم النفقات الإدارية للدولة، ولقد أوضح **ديمو رينييه** كيف أن الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها السياسي أنها تسير في طريق خطير سينتهي بها إلى الخراب وهذا يخلق في إفريقيا برجوازية من نوع جديد ، والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي ينطبق عليها هذا الوصف، هذا بالإضافة إلى العلاقات المالية بين فرنسا والجزائر كانت مبنية على خلفيات سياسية وهيمنة مما أحبط تطور الأسواق المالية في الجزائر.[2]

ج. غياب شبه كامل للطبقة المتوسطة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تتميز بعكس ما هو عليه في الدول المتقدمة اقتصاديا بعدم وجود طبقة متوسطة وأن من يطلع على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدول الغربية التي وصلت اليوم إلى درجة عالية من التصنيع ولاسيما الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا، حيث ساهمت الطبقة المتوسطة بشكل كبير في تنمية هذه الدول.[3]

وإن عدم توافر الطبقة المتوسطة يعني عدم وجود طبقة الفنيين الذين يعتبرون أساس كل نهضة اقتصادية وخاصة إذا كانت الدول تتبع سياسة إنمائية قوامها التصنع بمعدلات سريعة.

ويترتب على عدم وجودها أيضا نقص الادخار، فالفقراء جدا لا يقدمون على الادخار نظرا لضعف دخلهم وعدم كفايته لمواجهة حاجياتهم الحقيقية وأن الأغنياء يكون ادخارهم عادة ضعيف لأنهم ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم في شراء السلع الاستهلاكية والكمالية.

---

[1] عامر دياب: «**التنمية والتخصص والمعوقات**»، مجلة العربي، مجلة شهرية تصدر عن وزارة الإعلام، العدد 438، الكويت 1985، ص:83.

[2] Salah mouhoubi : **«la politique de coopération Algéro- française »,** OPU- Alger 1986, p73

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : مرجع سابق، ص65.

ح. **انتشار البطالة:**

لقد أثرت المديونية الخارجية للجزائر على تدهور سوق العمل حيث يعاني حوالي 30% من مجموعة البالغين سن العمل البطالة أي حوالي 2.4 مليون بطال في الجزائر وكل هذا نتيجة لنقص رؤوس الأموال وارتفاع نسبة خدمة الديون وخاصة في ظل الأزمة العالمية الاقتصادية وكذلك من جراء السياسة الاقتصادية الأمريكية وعلى هذا الأساس فإن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة بشكل واسع[1].

خ. **العولـمة:**

إن العولمة كما يعرفها صادق جلال العظيم هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ وهي باختصار تسليع كل شيء، وبعبارة أخرى يصبح كل شيء عبارة عن سلعة: المنتجات، الخدمات، النقود، العمل، الأفكار، الثقافة.

ولقد نتج هذا المفهوم عن الوضع العالمي الذي نشأ في ظل سيادة الخصوصية الأوروبية على الشعوب الأخرى وضمن سياق هذه السيادة نشأت خصوصيات عديدة تشترك فيها الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت تظهر إشكاليات كثيرة أمام الشعوب الأخرى خصوصا بعد نيل استقلالها وإضعاف رقعة السيطرة الاستعمارية المباشرة ليحل نوع ثان من الاستعمار تفرضه العولمة وتتحكم فيه المؤسسات المالية والاقتصادية والإعلامية للعالم المتقدم والتي تؤثر على التنمية في الدول النامية، لأن هذه الأخيرة هي مركز ضعف أي مركز تأثر، وهذا ما يؤثر سلبا على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد ظهرت عدة اتجاهات تحرص وتكرس العولمة وبصورة فعلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تمكنت من بلورتها حاليا وهي الآن أصبحت واقعا مفروضا على الدول النامية ويظهر ذلك من خلال الاتجاهات التنموية الحديثة التي بدأت تفرض عليها، بهدف الخلاص من التخلف والالتحاق بالدول المتقدمة الذي يتوقف على مدى الالتزام بهذه النماذج من وجهة نظر أصحاب هذه الاتجاهات الممثلة في البلدان الأكثر تقدما.[2]

[1] Benachenhou:«**développement et coopération international**», OPU, Alger, 1982, p :160.

[2] السيد الحسيني:«**التنمية والتخلف (دراسة تاريخية نهائية)**» ، طبعة 02، دار المعارف، 1982، ص67.

خلاصــة الفصل:

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، فانتقل من المفهوم الضيق الهادف الى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، إلى المفهوم الواسع الهادف الى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة و إيجابية تحقق الرفاهية وترفع من المستوى المعيشي للأفراد، ولكن تحقيق هذا الهدف ليس أمرا سهلا لأن هناك صعوبات ومعوقات اقتصادية واجتماعية و سياسية ومالية وثقافية وغيرها تعترض التنمية الاقتصادية وتمنعها من تحقيق أهدافها، ولذلك ينبغي إزالة هذه المعوقات حتى يتم تهيئة الظروف والمناخ الملائم التي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، فإن التنمية المحلية هي صورة مصغرة عن هذا الوضع في منطقة ما من هذا الوطن، ولذلك تعرف التنمية المحلية بأنها العملية التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وباستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية والبشرية والتنظيمية، وذلك لا يتحقق إلا بالقضاء على المشكلات أو المعوقات التي تعترض عملية التنمية المحلية في الدول النامية ،فالمعوقات الاقتصادية يتمثل أهمها في قلة مصادر التمويل وكثرة النفقات والمعوقات الاجتماعية تتمثل في القيم السائدة في المجتمع ومشاكل الهجرة من الريف إلى المدينة وعدم إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية وعدم الشعور بالمسئولية وما يجب فعله إزاء هذا المجتمع و انتشار الأمية والجهل وكثرة الإجرام وغيرها.

وفي ظل تراكم الأعباء التنموية الاقتصادية والاجتماعية ترتكز التنمية المحلية على مجموعة من المقومات لتحقيق أهدافها المسطرة وهي نظام الإدارة المحلية، التخطيط للتنمية، توفير التمويل المحلي، ثم تقويم التنمية المحلية، مع ضرورة اعتماد إستراتيجية تضمن التكامل بين هذه المقومات وحسب خصوصية المنطقة والمجتمع المحلي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أصبح العالم يعاني العديد من المشاكل الإجتماعية والبيئية بسبب التوجهات التنموية التي أهملت الأبعاد الإنسانية للتنمية والقيود التي تفرضها على العمليات التنموية حيث بدأت بعض الوقفات التي بادرت باتخاذها المنظمات الدولية لتنذر العالم بخطورة الوضع البيئي والإنساني الذي يمر به من خلال إختلال التنوع البيولوجي وتقلص المساحات الغابية وتلوث الهواء والماء والتغيرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية خاصة المتجددة منها، مما جعل هذه المنظمات تنادي بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان، ومن هذا المنطلق تنامت الحوارات والمؤتمرات المهتمة بتعديل مسارت واستراتيجية التنمية إلى أن تم التوصل إلى ما يسمى بمفهوم التنمية المستدامة أين تسابقت العديد من دول العالم خاصة منها المتقدمة إلى تبنيه تحت مظلة ورعاية هيئة الأمم المتحدة.

فمفهوم التنمية المستدامة جاء من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية ومحاربةالفقر، ومواصلة التنمية الإقتصادية إضافة إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية على اعتبار أنها عمليات متكاملة فيما بينها وليست متناقضة، فهيضمان تحقيق حقوق الأجيال مستقبلا.

لذا تنطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المستدمة وتطورها الفكري في المبحث الأول وأبعادها ومؤشرات قياسها ومعوقاتها في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطورها الفكري.

إن التنمية المستدامة من بين المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم برز في مسيرة تطور الفكر التنموي وقد أظهر إضافة إلى مفهوم التنمية خلال السنوات الأخيرة، حيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة وهي التي تؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية، مع مراعاة الحفاظ على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة وكذا تجنب الإساءة إلى البيئة.

لذا نحاول في هذا المبحث معالجة مفهوم التنمية المستدامة والمسار التاريخي لتطوره في مطلبين.

المطلب الأول: تطور الأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة.

إن مفهوم التنمية المستدامة ليس مفهوما حديثا في الفكر الإقتصادي وإنما تمتد جذوره إلى الماضي البعيد حيث كان يكتنفه نوع من الغموض، وأول ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة كان من خلال تقرير برانتلاند*(Brundt land Report) الذي نشر لأول مرة سنة 1987 ويعد بمثابة النشأة الحقيقية لمفهوم التنمية وأصبح واسع التداول على الصعيد العالمي.[1]

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يتبلور مباشرة إلا بعد مخاض طويل في رحم الفكر التنموي الذي مر بعدة مراحل انطلاقا من النمو الاقتصادي مرورا بالتنمية الاقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة[2]، نظرا لتعرض العالم إلى العديد من الكوارث البيئية باستمرار، بسبب أنشطة وسلوك البشر الضارة بالبيئة.

ومن أجل معالجة الاختلالات التي نجمت على هذه الكوارث من جهة، والعمل على إيجاد سبل الحفاظ على البيئة من جهة ثانية، عقدت العديد من القمم والمؤتمرات من أجل تعديل مناهج ومسارات التنمية.

---

* ترجع تسمية تقرير برانتلاند نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير، وهي جروهالم برانتلاند رئيسة وزراء النرويج سابقا.

1 يمكن الإطلاع على:

- https://ar.gov-civ-guarda.pt/brundtland-report.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة علم المعرفة، العدد 142، الكويت 1989، ص: 17.

2 للتوسع يمكن الإطلاع على:

- رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجزائر،2007، ص ص: 05-08.
- Abdelkader Sid Ahmed : **Croissance et développement**, Tome1, Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, volume2, p p279-287

علما أنّ أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كان أثناء إنشاء ما يسمى نادي روما 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلميلتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

ففي سنة 1972، نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 ولعل أهم نتائجه، هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وانجراف التربة ...إلخ.[2]

كما تم نشر دارسة **لجاي مورستر** بعنوان «حدود النمو»، والتي تضمنت نموذج رياضي لدارسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدارسة اتجاهات هذه المتغيرات الكمية وأثارها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة 30 سنة.[3]

وفي نفس السنة وبالتحديد خلال الفترة(05-16) جويلية 1972 تم عقد مؤتمر **ستوكهولم** حول التنمية البشرية والذي بحث فيه لأول مرة الجوانب المختلفة للبيئة وعلاقته بواقع الفقر والتنمية في العالم، حيث تم انتقاد تجاهل الدول والحكومات للبيئة عند تخطيط التنمية.

وبعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم وذلك في سنة 1982 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة*(UNEP) والذي تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية،وجعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط السياسات اللازمة لذلك.[4]كما أكد هذا التقرير أن التنمية والبيئة ومسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد.[5]

---

[1] عمار عماري: «**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**»، ملتقى دولى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف1، الجزائر، 07 و08 أفريل 2008.

[2] الأمم المتحدة: «**تقرير المدير التنفيذي عن حسن الإدارة البيئية الدولية**»، المنبثق عن اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء، 18 افريل 2001، ص: 08-09.

[3] الطاهر خامرة: «**المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**»، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007، ص :25.

* UNEP : United Nation Environnemental Programme.

[4] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية 2002، ص :113.

[5] الأمم المتحدة: مرجع سابق، ص: 09.

من خلال التقييم لوضعية التنمية والبيئة في فترة السبعينات تبين أنها كانت مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، لم تؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المنشودة.

ولذلك برزت فكرة التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، بمحاولة وضع استراتيجية تربط العلاقة المتشابكة بين النمو الاقتصادي والإجتماعي مع متطلبات البيئة.[1]

ومنذ ذلك الحين شهد مفهوم التنمية وطرق قياسها تحولات واسعة ليس فقط نتيجة للجهود النظرية في اقتصاديات التنمية ولكن أيضا نتيجة لمراجعة حصيلة الجهود التنموية والنتائج التي أسفرت عنها، وكان من أهم نتائج تلك التحولات بلورة مفهوم «التنمية المستدامة» على يد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها الصادر بعنوان "مستقبلنا المشترك"، في سنة 1987.[2]

ولقد أوضح هذا التقرير أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لاتستوفي شروط الاستدامة، وأنها لو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة، وأوضح بأن "التنمية المستدامة" تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل، في موضوع آخر يقر التقرير أنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية، فالكثير من أنماط التنمية تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية التي تقوم عليها التنمية وفي المقابل فإنّ تدهور البيئة يمكن أن يعيق التنمية، ويدعو بالخصوص الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية،وعقد بالفعل بعد خمسة سنوات من صدور التقرير **بريو دي جانيرو** عام 1992 وهو إنجاز لم يتحقق لأي تقرير آخر حتى الآن.

وفي 14 جوان 1992 (قمة الأرض الأولى بريو دي جانيرو)، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو ديجانيرو بالبرازيل حيث ضمّ هذا المؤتمر 178 دولة وحضرته 150 دولة منهم رؤوساء من قادة العالم.[3]

---

[1] Lavoisier : « le développement durable », Revue Française de gestion, N152, Hermès, 2004, P118.

[2] انظر:
- بن الطاهر حسين: «**التنمية المحلية والتنمية المستدامة**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012، ص:459.
- البنا علي علي، **المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية**، دار الفكر العربي، القاهرة 2000.

[3] الأمم المتحدة: **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة**، (المنعقد بريو دي جانيرو:03-14 يونية 1992) المجلد الأول القرارات التي اتخذها المؤتمر الأمم المتحدة نيويورك 1993.انظر الرابط:
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

ولقد كان هدف هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ولقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، كما نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية، واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد للموارد الذي تتعرض له البيئة.

وقد تمثلت النتائج الفورية من إنعقاد القمة في مجموعة من النقاط نذكر منها:[1]

-إن الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا (ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية لاعتبارها الأعمدة الرئيسية للتنمية المستدامة التي شكلت عنوان المؤتمر) و115 مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة والتنمية البشرية بشكل متكامل، ولقد تضمنت الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي من الممكن أن يواجهها خلال القرن 21 وبشكل خاص التحديات التالية:[2]

-التفاوت بين المجتمعات الإنسانية (العالم الصناعي الغني والعالم النامي الفقير).

-تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث.

-تدهور النظم البيئية وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات.

ومن جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا (قمة الأرض الثانية)، بهدف التأكد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:[3]

-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

-استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.

-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

---

[1] ذبيحي عقيلة: «**الطاقة في ظل التنمية المستدامة**»، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2009، ص:16 -17.

[2] الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 ص: 03-04. (الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n02/636/91/pdf/n0263691.pdf)

[3] نفس المرجع، ص: 04 -06.

-تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

من هنا لم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة مجرد فكرة بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المتعاقبة، ولنفس الجيل من شعوب وحكومات العالم قاطبة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها، خصائصها ومبادئها.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة*واسع التداول، فلم يعد هناك مشكل غياب التعاريف وفي تعددها ووجهة نظرها والذي يعود إلى اختلاف زوايا الدارسة، وكذا الهدف من تبنيها حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية بحصر مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها من زواياها الخاصة تتناسب مع اهتماماتها، ولكن رغم الاختلافات في تعريفها للتنمية المستدامة إلا أنها تبقى تصب كلها في خدمة أهداف واحدة تعتبر الإنسان وسيلتها وفي نفس الوقت غايتها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

إنّ أحد التعريفات الأكثر شهرة وانتشارا للتنمية المستدامة هو الذي تقدمت به لجنة برانتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة1987، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها:"التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.[1]

يندرج تحت هذا التعريف الموجز قضيتين هما:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى إلى تقدم بشري مؤقت في أماكن محدودة ولسنوات محدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد (الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة عبر الزمن).

* التنمية المستدامة أخذت عدة تسميات منها: التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المطردة، التنمية المستديمة إلى غير ذلك.

[1] يمكن الإطلاتع على:

- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: مرجع سابق، ص: 81.

- فلاح جمال معروف العزاوي: «**التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**»، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:56.

- Xavier Michel Et Autre : « **Management Des Risques Pour Un Développement Durable** » ; L'usine Nouvelle ; Série Gestion Industrielle ; Dunod ; Paris, 2009 ; P 34.

- تلبية الحاجات الأساسية لفقراء العالم وتحقيق عدالة اجتماعية التي ينبغي أن تعطى لها الأولوية المطلقة.

للإشارة فقد تضمن تقرير برانتلاند فصلا كاملا حول التنمية المستدامة، وأكد على العلاقة بين البيئة والتنمية حيث نجد أن بعض أنماط التنمية تؤدي إلى تدهور البيئة من جهة ومن جهة أخرى فإن تدهور البيئة يمثل عائقا في طريق التنمية.[1]

- كما عرفها RuckelshausW وهو مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التنمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.[2]

وبالتالي يمكن القول أنّ التنمية المستدامة من خلال هذا التعريف تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية.

- هناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعد الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، والحق في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل.[3]
- وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.
- كما يعرفها الإقتصادي الإنجليزي(EDWARD BARBIER) بأنها النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.[4]

---

[1] Catherine Aubertin ; Frank Dominique ; « **Le Développement Durable-Enjeux Politique Economique Et Sociaux** » ; La Documentation Française ; France, 2006 ; p,30.

[2] عبد العزيز قاسم محارب: «**الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة**»، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2006، ص:54.

[3] قاسم، خالد مصطفى: «**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة العاصرة**»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 157.

[4] أ. بن حليمة سليمة؛ أ.د. خضراوي ساسية: «**واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**»، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، العدد رقم 06 / سبتمبر 2016، ص: 447.

ويوضح من خلال هذا التعريف أنّ التنمية المستدامة هو تداخل بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- وعرفت التنمية المستدامة أيضا بأنها «التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقراروالاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها». من خلال هذا التعريف تستنتج بأن التنمية المستدامة ركزت على البيئة.
- **تعريف موسوعة المعلومات ويكيبيديا (2015):** التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورةالتدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.
- كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة من خلال إصدار القانون رقم03/10 المؤرخ في 20 جمادى الأول 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والذي يتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث تنص المادة الرابعة على أن: " التنمية المستدامة هو مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستقرار وحماية البيئة، أي إدارج البعد البيئي في إطار التنمية لضمان تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. "

حيث عبر المشرع الجازئري في هذا التعريف عن ضرورة التوافق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى أهمية إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي والتي يضمن استمرارية التنمية سواء للأجيال الحاضرة أو للأجيال القادمة وبنفس الأهمية.

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره لما لهذا الموضوع من أهمية، لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية الذي نشره سنة 1992 موحدا شمل وجهات النظر المختلفة ويعطي ما يقارب عشرين تعريفا للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربعة مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وتكنولوجية.

* **من الناحيةالاقتصادية:** التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة هي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
* **من الناحية الإجتماعية:** فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية وتحقيق العدالة وأكبر مشاركة شعبية في التخطيط للتنمية.

* **من الناحية البيئية:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزارعية والموارد المائية.
* **من الناحية التكنولوجية:** فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون.

حيث ذكر هذا التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب أن لا تتجاهل الضغوط البيئية، وأن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

من خلال التعريفات السابقة نجد أن معظم الباحثين ركزوا على ثلاثة جوانب رئيسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأهملوا إحدى الجوانب الأساسية ألا وهو الجانب السياسي الذي هو في رأي بعض الكتاب العنصر الذي يدير ويوجه كل الجوانب السابقة في إطار الاستدامة. وبالتالي فالتنمية المستدامة من هذا المنظور هي التي تنصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والنهوض بالموارد البشرية، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد في جوسياسي تحكمه المشاركة الشعبية والشفافية وحرية التعبير.

وعلى أساس كل التعاريف التي أدرجناها سابقا يمكن أن نقترح تعريفا بسيطا وشاملا للتنمية المستدامة،حيث يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تهتم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البعد البيئي وتعمل على تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف أبعادهاوالغاية من ذلك هي تشجيع التوزيع العادل للثروات للأجيال الحاضرة وحماية مستقبل الأجيال المقبلة وتحقق لهم مختلف المتطلبات الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية بالإضافة إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة، كل هذا في إطار الاعتماد على التكنولوجية الحديثة والعمل وفق الحيز السياسي الذي يمتاز بالمشاركة والرشادة في صنع واتخاذ القارارت وبالتالي ضمان مراعاة عنصر الاستدامة للتنمية في كل مجال من مجالاتها.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة العديد من الخصائص والتي يمكن استنتاجها من التعاريف السابقة وهذه الخصائص هي:[1]

-التنمية المستدامة هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.

-التنمية المستدامة هي تنمية تفي باحتياجاتالحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها أي تحافظ على حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.

-التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية على اعتبار أن الأبعاد المكونة لها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا فهي عبارة عن عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحامية للبيبئة حيث من شدة تداخل أبعادها لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر.

-تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، والعمل على التوزيع العادل للموارد والثروة على مختلف فئات المجتمع.

-الإدارة الواعية والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

-تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضعه في المقام الأول فأولويتها تتمثل في تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وكل ما يتصل بتحسين الحياة مادية كانت أو اجتماعية فالإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.

-التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق متطلبات شرائح المجتمع الأكثر فقرا من عمل وغذاء وتعليم وصحة والتقليل من معدّات الفقر على المستوى العالمي (بعد دولي).

-تحاول التنمية المستدامة، تطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.

---

[1] يمكن الإطلاع على:

- خلفة سارة؛ عيساوي فلة: «**التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها**»، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد: 02/ العدد:01/ فيفري 2021، ص: 28- 29.

- سعد الدين عبد الجبار؛ شتاتحة عمر:«**التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي**»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الثالث/أفريل 2016، ص: 121-122.

- هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة وكذا التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا التعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيد على النوعية والتوجيه وتبادل الخبرات في مشروع التنمية وتحسين البيئة.[1]

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي ويجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومةالبيئية بما يحافظ عليها.[2]

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة.

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في:[3]

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تهدف التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

يكون ذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3. ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة:

حيث يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة من خلال تضمنها تنمية بشرية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية وتوسيع الخيارات، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية

---

[1] للتوسع يمكن الرجوع إلى:
- فلاج جمال معروف العزاوي: «**التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**»، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2016.

2 يمكن الإطلاع على:
- عبد العزير قاسم محارب: «**الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة**»، مركز الأسكندرية للكتاب، مصر 2006، ص: 54.
- عبوش سعيد: «**إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية**»، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، غير منشورة، جامعة الجزائر 2009، ص: 69-70.
- أنور عبد الله ليمان: «**مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافهامع التركيز على الهدف الرابع**»، ط1، الخرطوم 2022، ص: 25-26.

[3] يمكن الإطلاع على:
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: مرجع سابق، ص: 95.
- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط: «**التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**»، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص: 28- 30.

البشرية على اعتبار أنها حاسمة للتنمية الاقتصادية، وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام اكثر بالرجال والنساء والأطفال ، إذ تستهدف وتنسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، حيث تقوم التنمية المستدامة على فكرة رئيسية مفادها المشاركة، أي أن يشارك الناس وبكل ديمقراطية في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا و دينيا.

4. تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5. تحقيق تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل والثروات:

ينطوي هذا الهدف ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة فقد نصت عليه معظم الاتفاقيات الدولية المنادية بحماية حقوق الإنسان، ففي هذا المجال أي التوزيع العادل للمداخيل والثروات الطبيعية،نجد أن الكثير من الدول المتخلفة تعاني من مشكلة عدم الإنصاف في توزيع المداخيل، حيث تحصل غالبية أفراد الدولة على نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، وفي المقابل نجد أن فئة صغيرة من الأفرد تملك جزءا كبيرا من الثروة و يحصلون على نصيب عال من الدخل، ولعل العمل على تكريس هذا الهدف من شأنه أن يمحو جميع الفوارق الجهويةالحاصلة بين فئات مجتمع الدولة الواحدة.

6. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها.

7. إحداث تغييرمستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

يكون بطريقة تلائم إمكانيات هذا المجتمع وتسمح له بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

8.احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية، والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أهداف أخرى للتنمية المستدامة وفق الوظائف المختلفة للمجتمع[1] .

أ. أهداف اقتصادية: حيث تعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها من خلال:[2]

- اعتماد اقتصاد تنافسي وفعال يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة.
- الحفاظ على معدل نمو صناعي مرتفع مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- زيادة المخرجات الزارعية للوصول إلى القدر المناسب من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء مع العمل على تخفيض التأثيرات السلبية للزراعة على البيئة.
- التنمية الصناعية المستدامة.
- تحقيق سياحة مستدامة.
- التخطيط العمراني ودعم النقل المستدام.

ب. أهداف اجتماعية: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفارد المجتمع للوصول إلى الرفاهية من خلال:

- العدالة في توزيع الثروات والوصول إلى التعليم والخدمات والاندماج الاجتماعي.
- خفض نسبة الفقر والبطالة.

---

[1] يمكن الإطلاع على:
- الجمعية العامة للأمم المتحدة: «**تحول عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030**»، تقرير 1/70 (نيويورك: الجمعية العامة، 2015)، ص: 18-19.
- سيف ضياء دعير: «**التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعيفي ظل الحكم الرشيد، (نماذج مختارة) فيتنام رواندا تشيلي**»، الدار الجامعية للنشر والطباعة والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، بغداد 2021، ص: 16-17.

[2] عبد الرحمن محمد العيسوي: «**علم النفس والتنمية الشمولية**»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص: 21.

-توفير السكن خاصة بالنسبة للفئات المهمشة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.

-تحسين نوعية الخدمات الصحية وضمان وصولها لجميع المواطنين.

-تحسين نوعية التعليم وضمان الوصول إليه.

-تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية.

ج. **الأهداف البيئية:** وتبرز فيما يلي:[1]

– حماية الموارد الطبيعية وخفض التدهور البيئي ومستويات التلوث.

– الاستخدام المستدام للمياه.

– الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة.

– الحفاظ على مستوى التنوع البيولوجي.

– الحد من تلوث الهواء وانبعاث الغازات الدفيئة والمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

إذن فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن الديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى[2] .

رابعا: مبادئ التنمية المستدامة.

حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف بالأجندة 21، المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة1992، حوالي27 مبدأ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي اعتبرت هذه المبادئ

1 يمكن الرجوع إلى:
- ساجد أحميد عبل الركابي:«**التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ**»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا 2020، ص: 103- 104.

[2] يمكن الرجوع إلى:
- **الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة**، الربط:
(ttps://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-ontent/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf)
- محمد محمود العجلوني: «**آثار الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**»، المجلة العربية للتنمية، مجلد 39، العدد 04، مصر، ص: 28.
- Parihar, Surinder Singh (2012): «**Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage**», International Journal of Economic Research, Vol. 3, No. 5, pp. 13-21.
- Bartle, Ian and Vass, Peter (2006): «**Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance**», UK: University of Bath, Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research, Report No. 18, October.

أساسية للتنمية المستدامة، ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، حيث أدرجت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة والإحتمالات المستقبلية المتعلقة بها.

تتمثل أهم المبادئ الإنسانية للتنمية المستدامة فيما يلي[1] :

- الإنسان هو محور التنمية المستدامة وهدفها.
- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة.
- التعاون الدولي بين مختلف الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيرها.
- مبدأ لامركزية السلطة والتفويض.
- مبدأ الاقتصاد في استخدام القدارت الإدارية والتنظيمية أي العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية صارمة وأكثر تنظيما في مجال تسيير النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية وفرض ضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار أن الملوّث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة.
- مبدأ الحيطة والحذر والذي ينص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات احترازية واحتياطية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات.
- مبدا الوقاية حيث تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه.
- مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات بين الأجيال.
- مبدأ الملوث الدافع، هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك.
- مبدأ الإدماج والتضامن، نعني بالتضامن هو الإشراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية.
- مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية، وهو من المبادئ الهامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب من خلال هذا المبدأ احترام العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي

[1] للتوسع يمكن الإطلاع على:
- وزاني محمد، نقوت وفاء، ريم قصوري: «**الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة**»، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، يومي 30 نوفمبر 01 ديسمبر بسكرة، الجزائر 2011، ص:07.

مرتكز على التحديث وعمليات التغريب هو السائد، بل يجب أن تكون التنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية وخصوصياتها دون تمييز.

- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** أي إلزام مختلف المؤسسات أن تكون شفافة في تعاملاتها خاصة التقارير التي تبين مختلف النشاطات التي تقوم بها.

- مبدأ الشراكة والمشا ركة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة*.

- **مبدأ المسؤولية والمساءلة:** أي يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، وان يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواءا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو دينية.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وأهم المؤشرات المحققة.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر نرى بأن السلطات عملت بكل ما في وسعها من أجل مصادقتها على الإتفاقيات الدولية وتشريع قوانين تخدم التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تحقيق مؤشراتها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

لقد تطرقنا سابقا الى الى مفاهيم أساسية للتنمية المستدامة خصائصها، أهدافها ومبادئها، ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أبعاد التنمية المستدامة وكذا مؤشرات قياسها ومختلف المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة ومتطلباتها.

إن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية أمر ضروري لفهم التنمية المستدامة،لأن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الوسط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة و المجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل لهذا يتعين أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا، ومن هنا نستنتج أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية، بعد اقتصادي يهدف إلى التنمية الاقتصادية بعد اجتماعي يهدف إلى العدالة الاجتماعية،وبعد بيئي يتجسد من خلال حماية البيئة أثناء القيام بالعملية التنموية، وهناك من يضيف بعدا آخر وهو البعد التكنولوجي، لذا نحاول التطرق في هذا المطلب إلى مختلف هذه الأبعاد:[1]

* **نقصد بأطراف المصلحة:** بأنهم كل شخص أو جماعة تبدي اهتماما بالعمليات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها لتحقيق أهدافها وهم أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرون والعمال والموردون والزبائن وهناك من قسمهم إلى فئة ملاكا لمؤسسة، فئة العاملين بالمؤسسة، فئة عملاء المؤسسة (مستهلكين، مستفيدين، زبائن، حكومات، والمنافسين)، وفئة أفرادالمجتمععامة.

[1] يمكن الإطلاع على:
- أنور عبد الله ليمان: مرجع سابق، ص: 27-32.

أولا: البعد الاقتصادي.

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية، حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير نبرزه فيما يلي:[1]

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:**

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة، نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية حسب ما يشير إليه مستوى نصيب الفرد في العالم يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية و من ذلك مثلا: أن استهلاك الطاقة الناتجة عن النفط والغازوالفحم في الولايات الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة, وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)أعلى بعشرة مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة, وأن الدول المتقدمة تتحكم في حوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك 84%من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ تعدادها السكاني حوالي 25%من سكان الكرة الأرضية وهي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب.[2]

2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

إيقاف تبديد الموارد الطبيعية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية التأكد من دعم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان الناميبة، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض. [3]

3. **مشكلة التلوث ومعالجته:**

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، يضاف إلى هذا أن الدول

- مطانيوس مخول، غانم عدنان: «**نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية**»، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، سوريا، 2009، ص: 39.

[1] يمكن الرجوع إلى:

- خالد مصطفى قاسم: «**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**»، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007، ص: 158.

- Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu : « **LA DIMENSION SOCIALE DU DEVELOPPEMENT DURABLE : Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale**», 2003, pp 1-3.

[2] قاسم، خالد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص: 158

[3] أ. بن حليمة سليمة؛ أ.د. خضراوي ساسية: مرجع سابق، ص: 125.

الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وبامكانها تحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها.[1]

4. تقليص تبعية البلدان النامية:

حيث تعمل التنمية المستدامة على الاعتماد على الذات وتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي توفير جو من التعاون والتكامل بين الدول النامية.

5. الحد من التفاوت في المداخيل:

من خلال إعادة توزيع الأراضي على الطبقة الفقيرة والعاطلين عن العمل وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية ودعم المشاريع الصغيرة.

6. تقليص الإنفاق العسكري:

التنمية المستدامة تعمل على تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن ذلك إعادة تخصيص ولو جزء من الموارد المخصصة للأغراض العسكرية للتنمية الشاملة.

ثانيا: البعد الاجتماعي.

في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة، والهوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:[2]

1. تنظيم النمو الديمغرافي:

يتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات إيجابية نحو تنظيم النمو السكاني، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول في توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها، ويحد من جهود التنمية ويقلل من قاعدة الموارد الطبيعية، فالزيادة السكانية تبلغ نحو80 مليون نسمة كل سنة، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة إضافة إلى ذلك فإن85% من هذه الزيادة في دول العالم الثالث

[1] مجلة البيئة والتنمية: «**العالم في 2003**»، مجلد خاص العددين 52، 53، ص: 22-23.
[2] يمكن الإطلاع على:
- د. أنور عبد الله ليمان: مرجع سابق، ص: 29-31.
- أ. بن حليمة سليمة؛ أ.د. خضراوي ساسية: مرجع سابق، ص: 125.

والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد يعني العمل على تخفيض معدلات النمو حيث أن النمو المتزايد يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدارتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان، كذلك فإن النمو السريع لسكان في بعض البلدان يعتبر إحدى إعاقات تحقيق التنمية.

2. **أهمية توزيع السكان:**

يلعب عنصر توزيع السكان دوار هاما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة, فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب الكثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة وانتهاج أساليب الإصلاح الزارعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.

3. الصحة والتعليم:

التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية، والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية حيث تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية والقضاء على الأمراض المعدية وحماية المجموعات الهشة (الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناتجة عن التلوث البيئي.

كما أن التعليم يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة لذلك وجب توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق التعليم المستدام، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يكمن في العناصرالتالية:

التعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف.

- التعليم ييسر للجميع الإنتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل وبيئة الجماعة).
- التعليم يعد المواطنين لتحمل مسؤولياتهم ويشجع على الديمقراطية ويمكن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباهم.

- التعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة.
- التعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحا متوازنا.

4. **العدالة الاجتماعية:**

وتتضمن العدالة بين الأفراد والعدالة بين الأجيال حتى ترسخ فكرة أنّ ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك لأجيالنا القادمة.

5. الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم:

تحتاج التنمية على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية فيها كثيرا مايصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي (مشاركة شعبية) يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية (الاجتماعية) المستدامة في المستقبل.

ثالثا: البعد البيئي.

يعتبر البعد البيئي البعد الأساسي في استهداف التنمية المستدامة ، نظرا لأهميته في ضمان بيئة سليمة وآمنة للأجيال الحاضرة و القادمة، حيث يكمن جوهر البعد البيئي في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة واقتصاد الموارد غير المتجددة والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية، حيث أن كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية يجب أن تأخذ في الحسبان كمية و نوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية وكيفية عقلنة استخدامها, لأن عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، و يمكن إجمال عناصر البعد البيئي فيما يلي:[1]

[1] يمكن الرجوع إلى:
- لمياء فالروق مهدي عيسى: «**أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي**»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الجزائر، ص: 374-375.
- زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الدحماني: «**البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة**»، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أفريل 2008.
- كولون ريز: «**النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة**»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثلاثون، العدد 4، ديسمبر 1993، ص: 14-15.
- د. أنور عبد الله ليمان: مرجع سابق، ص: 31-32.

1. الأراضي (إتلاف التربة):

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من إنتاجها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزارعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا فيعلاقتها بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، وتعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكاملإدارة الأنظمة البيئية والأراضي وحمايتها من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد[1] .

2. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:**

بما أن التنمية المستدامة تعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة الفوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة، استقرار المناخ، أوالنظم الجغرافية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

3. **صيانة المياه:**

فالتنمية المستدامة تعمل على صيانة المياه وذلك بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف، والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

4. **حماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:**

كما هو معروف تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 71% من مساحة الكرة الأرضية وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات إضافة إلى أنها الأقل استكشافا من قبل العلماء كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

[1] التقرير الموجز للأمم المتحدة: «**السكان والبيئة والتنمية**»، نيويورك 2001، ص: 20.

5.الحفاظ على ملاجئ التنوع البيئي:

هدف التنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة الثراء الأرضي من التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات إنقراض الثروة الحيوانية والنباتية وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وبسرعة وإن أمكن إيقافها.

رابعا: البعد التكنولوجي.

إضافة للأبعاد الثلاثة الرئيسية المذكورة سابقا هناك بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي يهدف إلى استخدام التكنولوجيا في عملية التنمية لتخفيض المخلفات السلبية لأثارها ويتضمن العناصر التالية:[1]

1. استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة كثير منها لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي فأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، والتنمية المستدامة هنا تعني التحول نحو إستعمال تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستهلاك طاقة أقل.

2. الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من مثيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقة تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف تتناسب وظروف الدول النامية.

3. الحد من انبعاث الغازات:

في هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

[1] Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu, op.cit, p 1-3.

4. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فإتفاقية **كيوتو** جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهدة للأوزون وتوضح بأنّ التعاون الدولي لمعالجة البيئة العالمية هو أمر مستطاع لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية مادام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

إضافة إلى كل هذا هناك من يضيف البعد السياسي باعتباره الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة و هو يتجسد من خلال الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية, و هي إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار و تنامي الثقة و المصداقية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهو يساهم في تحقيق معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، و بشكل عام تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة بجميع أبعادها في علاقة تفاعلية و تكاملية إذ لا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة بدون وجود هذه الأبعاد مجتمعة. [1]

المطلب الثاني: مؤشرت قياس التنمية المستدامة.

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشرا و التي صنفت بناءا على أربع معايير اقتصادية، اجتماعية، بيئية و مؤسسية، كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم و دمج المؤشرات في 03 فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة، حيث تشير مؤشرات الضغط أوالقوة الدافعة إلى الأنشطة والعمليات الإنسانية، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة الراهنة كنوعية الهواء و المياه في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع وتوضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية المستدامة.

وقبل التطرق إلى هذه المؤشرت يجدر بنا أولا التطرق إلى تعريف مصطلح أو مفهوم المؤشر ثم أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

[1] بولين المعوشي أيوب: «**إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي**»، دار افكار للطباعة والنشر جونيه - لبنان 2016، ص: 22-23.

أولا: مفهوم المؤشر.

يعرف المؤشر على أنه«عبارة عن مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار».[1]

كما يعرف أيضا على انه «أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة أوعبارة عن أداة تشير إلى قضية أو ضرف معين يقيس مقدار التقدم أو التغير الحادث عبر الزمن».

فالمؤشرات التي نستخدمها تحقق لنا أغراض عدة حيث تساعدنا على الفهم والتعرف على حقيقة موقفنا الحالي، وإلى أين نتجه وكم نبعد عن الوضع المطلوب تحقيقه أو المرغوب الوصول إليه.

كما يشترط أن تتوفر بعض الخصائص في هذه المؤشرات حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية ولعل من أهم هذه الخصائص ما يلي:

- أن تكون دقيقة بمعنى استجابتها للتغيرات في الحالة المعينة بالقياس.
- عدم تحيز المؤشرات أو تضليلها.
- السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها.
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناءا على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييم لمدى تطور الإدارة البيئية ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 والتي أقرت في عام 1992 وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات اتجاه التنمية المستدامة في كل العالم.

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات, مما يدل على سياسات الد ول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت

[1] بودير ايمان، مختاري فيصل: «**المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر**»، مؤشر التعليم. المجلة الجزائرية للاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 8، العدد 2، 2017، ص:50.

تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة و مترددة كما هي في معظم دول العالم، ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل متجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات العشوائية و التي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية، وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية:[1]

المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأرض، البحار والمحيطات، المياه التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، الزارعة، التكنولوجيا، القوانين والتشريعات المؤسسية إلى غير ذلك.

ويمكن إيضاح مؤشرا ت قياس التنمية المستدامة كما يلي:

1. المؤشرات الاقتصادية:

المؤشرات الاقتصادية هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وتتلخص في مؤشرين هما:[2]

أ. البنية الاقتصادية:[3]

ويتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصاديةعلى استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دارسة مدى تأثير التطور الاقتصادي من جهة وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات القياسية الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

---

[1] باتر محمد على وردم: «**كيف يمكن قياس التنمية المستدامة**»، مرصد البيئة العربية 2006.
الرابط :.http// :www.Kanana on line.com/ users/Ahmed kordy

[2] باتر محمد علي وردم: «العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستدامة»، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003، ص ص 219 -218.

[3] الهيتي، نوزاد عبد الرحمان. المهندي، حسن إبراهيم. إبراهيم، عيسى جمعة: «**مقدمة في اقتصاديات البيئة**»، ط.1 الأردن، 2010، ص:25.

-**الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

-**التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.

-**الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقارنة الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أوالحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني لإجمالي.

ب. **أنماط الإنتاج و الاستهلاك:** يعد أهم العوامل في التنمية المستدامة, إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال و أنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية في دول الشمال و الجنوب .و يرى مختصوا البيئية أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لايمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية، فلابد من تغيير هذه الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، و ضمان بقائها للأجيال القادمة، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية (من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية).

في حين أن دول الجنوب كانت تسعى لتأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

* **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

* **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد بنسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

* **إنتاج وإدارة النفايات:** تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

* **النقل والمواصلات:** تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة...إلخ).[2]

---

[1] وردم، باتر محمد على: «**العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**»، دار الأهلية للنشر والطبع والتوزيع. الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص: 182.

[2] غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة أحمد: «**التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**»، دار صفاء ط.1 2006، ص:118.

2. **المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

أ. المساواة الاجتماعية:[1]

وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد في الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل وفي تحقيق العدالة للأجيال اللاحقة والمستقبلية، حيث عالجت الأجندة ضمن هذا المضمار مشكلة الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك وشؤون المرأة والطفولة والشباب وغيرها، حيث يمكن توضيح أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في الجدول رقم (01).

جدول رقم (01): أهداف ومؤشرات تحقيق المساواة الاجتماعية

الهدف	المؤشر
- القضاء على الفقر المدقع. - تخفيض نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة من1980 إلى الممتدة 2015. - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990 إلى 2015.	- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. - نسبةالسكان الفقراء. - عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر. - نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العمل. - إزلة التفاوت بين الجنسيين في موعد لا يتجاوز2015.	- نسبة الإناث إلى البنين في مراحل التعليم المختلفة. - حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في مختلف القطاعات مقارنة بالرجال. - نسبة التقاعد التي تشغلها النساء.

المصدر: حرفوش سهام وآخرون: مرجع سابق، ص :110.

يلاحظ أنّ أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد، حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم وهذا العدد في ازدياد مستمر.

ب. الصحة العامة:[2]

[1] الهيتي، نوزاد عبد الرحمان. المهندي، حسن إبراهيم. إبراهيم، عيسى جمعة: مرجع سابق، ص:23:
[2] غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة أحمد: «**التنمية المستديمة**»، **مرجع سابق**، ص:255.

هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، وقد وضعت الأجندة الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية والقضاء على الأمراض وتحسين التغذية، كما تعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة للأغراض الصحية، فعدم مراعاة الشروط الصحية كانت سببا في وفاة ملايين الأطفال وانتشار الأوبئة والأمراض، وتتمثل الأهداف الصحية ومؤشراتها فيما يلي:

جدول رقم (02): أهداف ومؤشرات تحقيق الصحة العامة.

الهدف	المؤشر
- تحسين تغذية الأطفال.	-وتقاس بالحالة الصحية للأطفال.
- تخفيض عدل وفيات الأطفال.	- وتقاس بمعدل وفيات الاطفال تحت الخمس سنوات والرضع.
- الرعاية الصحية.	- وتقاس بنسبة السكان القادرين للوصول إلى المرافق الصحية، نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية.

المصدر : غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة أحمد: التنمية المستديمة**: مرجع سابق**، ص:255.

ج. **التعليم:** ويعتبر من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط وثيق بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي أما مؤشراتها، فهي:[1]

***مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

* **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

د. **السكن:** يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ووضع خطط إستراتيجية لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن، ويقاس هذا الأخير بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

هـ. **النمو السكاني:** حيث من الضروري أولا إيجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، فحصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني على حساب معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنها خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها لوجود علاقة قوية بينهما، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة، مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئية بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية متعددة.

ويتمثل المؤشر المستخدم لقياس النسبة المئوية للنمو السكاني.

[1] طراف عامر، حسنين حياة: «**المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**»، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان، 2012، ص:108.

و. **الأمن الاجتماعي:** ويتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها وحالات التعدي على حقوق الإنسان خاصة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.[1]

3. **المؤشرات البيئية:** يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ومن بين المؤشرات الأكثر استعمالا والأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة من الناحية البيئية، تتلخص في العناصر التالية:

أ. **الغلاف الجوي:** تندرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار التوازن البيئي، والعوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:[2]

– التغير المناخي: يتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

– ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.

– نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط والمناطق الحضرية.

ب. الأراضي: يلاحظ عدم وجود منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية بغرض حماية الأرضمن التلوثوالتدهوروالتصحروعدم استنزاف الموارد الطبيعية من الأرض، لذا من الضروري المحافظة عليها وحمايتها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأارضي تتمثل في:

– **الزارعة:** ويتم قياسها بمساحة الأرضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزارعية.

– الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

– **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

– **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ج. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** نجد أن أكثر من ثلث سكان العالم يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائلكسب العيش لسكان المناطق الساحلية، وتواجه

[1] أديب، عبد السالم: «**أبعاد التنمية المستدامة**،» مجلة البيئة والتنمية، العدد 67، شركة المنشورات التقنية المحدودة ومركز الشرق الأوسط لتكنولوجيا الملائمة، بيروت،2003، ص:169.

[2] الهيتي نوزاد عبد الرحمان؛ المهندي حسن إبراهيم؛ إبراهيم عيسى جمعة: مرجع سابق، ص:27.

المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل، ومن بين أهم مؤشراتها:[1]

– **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

– **مصائد الأسماك:** وزن الصيدالسنوي (كمية الأسماك المنتجة).

د. **المياه العذبة:** تعتبرالمياه العصب الرئيسي للحياة، ومن أكثر العناصر أهمية للتنمية وضرورية للحياة البشرية، إذ تعد من الأولويات البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة، ويتم عادة قياسها بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية المياه وكميتها المستنزفة سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية التي يتم جمعها.

هـ. **التنوع الحيوي:** يتم منخلاله الحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة فيالطبيعة من الاستخدام المفرط والسيئ لأغراض التصنيع، فنجد علىسبيل المثال أن 75%من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبيعية وعلاجية متميزة.

ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين هما:

– **الأنظمة البيئية:** ويتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.

– نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

4. **المؤشرات المؤسسية:** هي عبارة عن معطيات رقمية تبين مدى تطور الجانب المؤسساتي فيتطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة فيما يلي:[2]

أ. **تنفيذ الاتفاقات الدولية:** يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول كيوتو.

ب. **البحث والتطوير:** تم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

ج. **الاستخدام التقني:** ويعبر عن مدى استخدام الأفراد التقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:[3]

---

[1] مزريق عاشور؛ بن نافلة قدور: «**التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية واالتزام المؤسسي**»، مداخلة في الملتقى: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة االقتصادية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2010، ص: 12.

[2] الهيتي نوزاد عبد الرحمان؛ المهندي حسن إبراهيم؛ إبراهيم عيسى جمعة: مرجع سابق، ص:32.

[3] وردم، باتر محمد على: 184.

* **خطوط الهاتف لكل100 شخص:** ويعدّ أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

* **الحواسب الشخصية لكل 100 شخص:** إنّ عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللّحاق بالاقتصاد العالمي.

* **مستخدموا الانترنت لكل 100 شخص:** يقيس مدى مسايرة الدول لعصر المعلومات.

وفي الأخير يمكن القول أن التنمية المستدامة هي البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين ما بين الشمال والجنوب وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ولكن تقييم مدى الإلتزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح فيتطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية لكل دولة.

المطلب الثالث: معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حدث خلال الفترة التي أعقبت إعلانقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة، وبالرغم من النتائجالإيجابية التي تحققت، فإنّ جهود تحقيق التنمية المستدامة المبذولة من قبل مختلف دول العالم تعترضها بعض المعوقات التي تعرقل تطور التنمية المستدامة، كما تواجه هذه الدول خاصة النامية منها تحديات تمتد أثار بعضها لسنواتعدة.

أولا: معوقات تحقيق التنمية المستدامة.

تعاني غالبية الدول خصوصا النامية منها من عقبات عديدة تعيق التنمية المستدامة وهي مختلفة من مجتمع لآخر وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينهما، ومن أبرز هذه المعوقات مايلي:[1]

-**الفقر:** والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية الاجتماعية والأخلاقية، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من الدول بالإضافة إلى انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان وتزايد معدلات البطالة وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدماتها الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيدو لا يفكرون إلا فيالقوت اليومي الذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة منفئات المجتمع أكبر التحديات.

-**الانفجار السكاني:** يأتي الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة، فبزيادة عدد السكان على الأرض تحتاج إلى إنتاج هائل لمواجهة حاجات الإنسان غير المحدودة الأمر الذي يشكل

[1] د. العربي حجام، أ. سميحة طري: «**التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**»، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج - الجزائر المجلد (06) / العدد (2) / ديسمبر 2019 ص: 136 – 137.

ضغطا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استنزافها بشتى صور كالزحف السكانيعلى الغابات والأراضي الزارعية وغيرها وهو مايهدد البيئة إلى اختلال توازنها.

- **الهجرة من الريف إلى المدينة:** ومن بين المعوقات أيضا نجد مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية، ونخص بالذكر الأيدي العاملة فيالمجال الزارعي وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفتقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.
- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:** واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- **عدم كفاية مصادر التمويل** اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدارت وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها الدولا لنامية، فلقد كان من نتائج مؤتمر قمة الأرض (ريو دي جانيرو1992)، تعهد الدول المتقدّمة بتقديم 0,7% من إجمالي إنتاجها المحلي إلىالدول النامية، وذلك في إطار تعويض تلك الدول ومساعدتها في تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد الدول المتقدّمة هيالمسؤول الأساسي عن تلوث البيئة.[1]
- **الديون:** تمثل أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلبا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدماتها عبئا كبيرا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الثالث.
- **ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية و البحثية:** وقصورها عنمسايرة التقدم العلمي و التقني في العالم و مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة و نقل التكنولوجيا للبلدان النامية، بالإضافة إلى مشكلة كبرى تعاني منها مختلف الدول النامية وهي هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة، فضلا عن عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة و خططها و نقص الخيارات اللازمة لدى هذه الدول لتتمكن من الإبقاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية و مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

[1] خبابة عبد الله؛ بوقرة رابح: «**الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**»، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2009، 370.

- عدم ملائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها.
- **الفسادالإداري:** من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإداري، نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وكثرة مسائل الرشوة واللامبالاة والمشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين والبطء الشديد فيإصدار الأوامر والقرارات.
- **الحروب والمنازعات والاحتلال الأجنبي:** والتي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.
- **المعوقات السياسية:** يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأنّ عدم توافر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية.

ثانيا: أهم التحديات التي تواجه الدول في مجال التنمية المستدامة.

هناك عددا كبيرا من التحديات والفرص المتاحة من أجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدّة المعوقات التي تواجهها الدول النامية على وجه الخصوص بغية تحقيق التنمية المستدامة المنشودة ولعل من أهمها مايلي:[1]

- يشكل الفقر تحديا أساسيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة إذ يعتبر من بين المعوقات كما ذكرنا في سابقا وفي نفس الوقت هو عبارة عن تحدي لذلك يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا وإقليميا وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول النامية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.
- **الزيادة المطردة في عدد السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة:** يمثل تحديا بيئيا للدول الفقيرة والغنية على حد سواء، إذ ينبغي مراعاته بشكل يتحمله النظام البيئي لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين حياتهم المادية (عمل، تعليم، صحة، تغذية).

[1] الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: تقرير تحديات التنمية في العالم، 2022، الرابط:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/world-development-challenges-broader-lens-summary-arabic_0.pdf

- **الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية:** تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء البنى التحتية والمرافق خدمة لسد احتياجات المواطن فيالريف والحد من هجرته إلىالمدن.

- **الاستغلال الغير الرشيد للموارد الطبيعية:** يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السلمية لتلك الموارد، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول المحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.

-**الأمن الغذائي:** هو أيضا يمثل تحديا أساسيا يجب مواجهته خاصة في ظل افتقار سياسات الدول النامية التي من شأنها أن تكفل إنتاج الغذاءالمطلوب، حيث سوف يزداد الطلب علىالغذاء مع زيادة النمو السكاني وتغيير نمط استهلاكهم.

-**إعداد البرامج التنموية:** والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا فالدول والمجتمعات المحلية والإقليمية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية، وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال.

- **نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة:** بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية ودراسة تلك التقنيات المراد استرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارهاالمحتملة.

- **تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي:** من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية منخلال المنظمة العالمية للتجارة.

- **إيجاد مصادر التمويل اللازمة** لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية و التزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5 %من الناتج المحلي)، بالإضافة إلى التزام المنظمات والهيئات الدولية بتمويل التنمية في الدول النامية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير(BIRD)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مؤسسة التنمية الدولية (IDA).

خلاصة الفصل:

الأزمات البيئية كالاحتباس الحراري والتلوث والتغير المناخي...، التي تسببت فيها الدول الصناعية بالخصوص أدت إلى تزايد المخاوف و انتشار الوعي البيئي مما أدى البحث عن نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية يقوم على دراسة اقتصاديات البيئية الموجهة الى تحليل و معالجة العلاقة التبادلية بين الانسان و النظام البيئي, و منه ظهر مصطلح ما يسمى بالتنمية المستدامة ، الذي جاء ليفرض على العالم نمط جديد لمعالجة مسالة التنمية و يدفعه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية كوكب الأرض من الدمار و المحافظة على نصيب الأجيال القادمة ،هذا يعتبر افضل أوجه المساواة و العدل بين أجيال الحاضر و المستقبل ، و تطور مصطلح التنمية المستدامة و أصبح يدور حول المجتمع و الفرد بدرجة أولى وفق الأهداف المسطرة من قبل الأمم المتحدة لسنة 2030 التي تسعى إلى خدمة أفراد المجتمع بدرجة أولى مع تحقيق تطور و تنمية اقتصادية شاملة دون المساس أو الإضرار بالبيئة.

الفصل الثالث

واقع التنمية المحلية المستدامة

وآفاقها في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان الساعية إلى التطور في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا البيئية قصد بلوغ درجات التقدم والرقي التي بلغتها الكثير من دول في العالم. فالتنمية المحلية المستدامة من أهم الخطوات التي تساعد على تحقيق الأهداف المسطرة، فهي تركز على تنمية وتطوير مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتقنية. وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة لآفاق سنة 2030، وذلك باتخاذها بكل الأسباب لبلوغ ذلك. حيث كانت سباقة في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتوفير البيئة التشريعية التي تساهم في حماية البيئة على جميع المستويات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن أجل تنفيذها واقعيا تضمنت المشاريع التنموية برامج من أجل تحسين مؤشرات التنمية كتحسين مستوى المعيشي برعاية صحية وتوفير تعليم راق لكل افراد المجتمع. ولمرافقة تحسين مؤشرات التنمية تم الاستعانة بعدة مؤسسات وهيئات ذات صلة بالتنمية المستدامة في الجزائر كالمراصد والمراكز والوكالات وغيرها. وتبرز مظاهر الاهتمام بالتنمية بلجوء الجزائر إلى تطوير منظومتها الرقمية في جميع القطاعات والتوجه إلى الاستثمار واستغلال الموارد البديلة كالطاقات المتجددة في ظل تبني الاقتصاد الأخضر. ومن أجل تحليل الموضوع تم التطرق في هذا الفصل إلى ملامح تطور السياسة التنموية المحلية في الجزائر في المبحث الأول، والجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وأهم مؤشراتها في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى آفاق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: ملامح تطور السياسة التنموية المحلية في الجزائر.

يتمثل الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، ومع بداية الثمانينات حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر والتي مست هيكلة الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، وبذلك يمكن تقسيم تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة البرامج التنموية في ظل الاقتصاد المخطط (الموجه) وكذا مرحلة اقتصاد السوق.

المطلب الأول: مرحلة البرامج التنموية في ظل الاقتصاد الموجه (1967-1989).

عرفت هذه الفترة اهتماما بالتنمية المحلية من خلال مجمل المخططات التنموية التي تم اعتمادها والتي ركزت على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع بصفة خاصة، وقد تم اعتماد العمل بهذه المخططات لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في حصر الإمكانات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة. واستخدام الموارد المحصورة والمنجزة أفضل استخدام ممكن.

كما تسعى لتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.[1]

وقد عرفت هذه الفترة عدة مخططات هي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969).

وقد جاء هذا المخطط في الأساس كبرنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي وذلك لأجل تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي، وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة حيث تم إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي إذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري.[2]

وما يلاحظ على هذا المخطط الثلاثي أنه يعتبر تمرينا على التخطيط، فهو أول محاولة في مجال التخطيط وبذلك طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت

---

[1] عادل إنزارن: «**التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات**»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة دولية، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمّة لخضر، الوادي، العدد السادس عشر ـ جوان 2017، ص: 369.

[2] محمد بالخير: «**التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**»، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 62.

يمكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة، حيث كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود فقد كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية.[1]

إنّ هذا المخطط كان يستهدف تحقيق ما يلي:[2]

1. توزيع عادل للدخل الوطني؛

2. ضمان تكوين الكفاءات البشرية لتجسد إستراتيجية التنمية؛

3. تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة؛

4. إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمية ليتلاءم مع المتطلبات الجديدة،

5. حماية أفضل للإنتاج الوطني باحتكار التجارة الخارجية.

ولقد ركز المخطط على إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم والفلاحة، لبناء اقتصاد قابل للاستمرارية وعلى التنويع في جلب الأموال لتمويل التنمية.[3] إضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا، مع تهيئة الأعوان الاقتصاديين للمهام التخطيطية والتنموية.

لقد خصصت الدولة لهذا المخطط مبلغ 06.9 مليار دينار كاستثمارات، وهو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكلفة الحقيقية للمشاريع تقدر بـ:58.19 مليار دينار، أي أن الاعتماد المالي المرخص به يقدر بـ: 46% من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية المخططة، وتبقى البرامج دون انجاز تقدر بـ 52.10 مليار دينار.

وقد كانت الاستثمارات الفعلية المحققة 16.9 مليار دينار عند نهاية المخطط أي أن نسبة الانجاز كانت في حدود 8.46%.[4]

---

[1] للتوسع يمكن الرجوع إلى:

-عبد الله بلوناس: «**الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 29-31.

- إسماعيل قيرة؛ على غربي: «**في سيكولوجية التنمية**»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 140.

- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont : le capitalisme de l'État Algérien, Paris,1977, P :97.

[2] يمكن الإطلاع على:

- كريمة جباري: «**الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق – دراسة تحليلية للسياسة التنموية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)**»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021، ص: 74-77.

- عبد الله بلوناس: مرجع سابق، ص: 30-31.

[3] Tahar Ben Houria : « L'économie de L'Algérie », François Maspero, Paris, 1980, P 256.

[4] يمكن الرجوع إلى:

- عامر هني: «**قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**»، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - دورية دولية سداسية علمية محكمة متخصصة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، المجلد 2 /العدد02/ 2018، ص: 216-217.

ثانيا: المخططين الرباعيين (1970-1977).

1. المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973).

حيث أن هذا المخطط لم يشر إلى سياسة واضحة للتنمية الإقليمية، إلا أنه كان هناك تدخل ضمني لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، إذ كان من أولويات هذا المخطط تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية.

وقد اهتم هذا المخطط بالتنمية المحلية من خلال تنمية الريف وبتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع المواطنين، وتوفير فرص عمل خارج الزراعة والتوسع في إنتاج الحديد الصلب ومواد البناء، وقد تم تخصيص مبلغ ثلاثين مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط خصصت منها خمسة عشر مليار دينار لقطاع المحروقات.[1]

ورغم أن هذا المخطط كان فرصة في إشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، إلا أن لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لم يتم إشراك النقابات والمجالس المحلية في إعداد الخطة.[2]

رغم الصعوبات التي واجهتها في تمويل الاستثمارات العمومية، فقد شكل المخطط الثلاثي تجربة مفيدة في سياسة التنمية، لذلك واصلت الجزائر سياسة التخطيط باعتماد مخطط ثاني متوسط المدى لفترة أربع سنوات ويعتبر مخطط الثورات الثلاث (الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية)، بالإضافة إلى الاهتمامات المذكورة سابقا، فإنه يهدف كذلك إلى ما يلي:[3]

- بناء الاشتراكية لتقوية الاقتصاد وتعزيز الاستقلال الوطني؛
- إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة باعتبارها محرك التنمية تسهل فيما بعد لتأسيس صناعات خفيفة؛
- تنمية المناطق الريفية وتحقيق نوع من التوازن بين المدينة والريف وتقليص التفاوت في مستويات التنمية بين الأقاليم؛

---

[1] يمكن الإطلاع على:
- أحمد هني: «**اقتصاد الجزائر المستقلة**»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص: 26.
- بلقاسم نويصر: «**التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية ـ دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**»، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011، ص:174.

[2] إسماعيل قيرة، على غربي: مرجع سبق ذكره، ص: 140 - 141.

[3] يمكن الإطلاع على:
- محمد بلقاسم حسن بهلول: «**سياسات تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**»، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ص: 163-177.
- عبد الله بلوناس: مرجع سابق، ص: 31-32.

- الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمارات؛

- العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي في المتوسط قيمته 9%؛

- العمل على توفير الشروط بما يسمح بتأمين العمل الدائم لقوة العمل من الرجال إلى غاية نهاية سنة 1980.

وقد تميّز هذا المخطط بإحداث تغييرات هيكلية جديدة مثل:[1]

- ظهور الثورة الزراعية؛

- في مجال الصناعة تم الاعتماد على أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي منح صلاحيات معتبرة للعامل في بلورة إستراتيجية المؤسسة الإنتاجية؛

- تأميم المحروقات عام 1971 وإعطاء الرقابة التامة لسوناطراك؛

- تأسيس المجلس الوطني للتخطيط كأداة لتدعيم جهاز التخطيط بصفة عامة.

أما بخصوص حجم الاستثمارات المخصّصة للمخطط كانت معتبرة وأخذت في الاعتبار تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن، فقد ارتفع المبلغ المخصص للمخطط الرباعي الأول إلى 75.27 مليار دج كاعتماد مالي، في حين كانت التكاليف الحقيقية للمشاريع 56.68 مليار دج، وبقيت الصناعة في مقدمة أولويات السلطة بمنحها أكبر حصة تجسيدا لفكرة الصناعة أساس النمو.[2]

2. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

وقد كان هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول حيث جاء لاستكمال البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

وقد شمل هذا المخطط مجموعة من العناصر وهي تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية. وتطوير الهياكل القاعدية للمجتمع. واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد مخططات التنمية للبلدية وإشراك المواطنين في التنمية المحلية.

فقد تم على صعيد المؤسسات إشراك مختلف اتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة الجديدة، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح حيث أن إدارة المؤسسات والأقسام الوزارية كانت

[1] كريمة جباري: مرجع سابق، ص: 77-82.
[2] جبهة التحرير الوطني: «**حصيلة العشرية (1967-1978)**»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص: 07.

الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات.[1]

بالإضافة إلى ما ذكر، فإنّ المخطط يهدف لتحقيق أهداف أخرى:[2]

- التركيز أكثر والاستثمار في القطاعات الإنتاجية (القطاع الصناعي والقطاع الزراعي)؛
- الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ككل متكامل؛
- التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك؛
- إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول وإعداد مشاريع جديدة؛
- تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 10%؛
- تحسين المستوى المعيشي للسكان من صحة وتعليم وإحقاق العدالة في توزيع الدخل؛
- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد بواسطة زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية على المستوى الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛
- وضع نظام جديد للأسعار وسلم وطني للأجور.

إضافة إلى هذه الأهداف فقد اعتمد المخطط اتجاهات تتلخص محاورها في:

أ. تدعيم التغيرات الاجتماعية؛

ب. تطوير وتنمية القوى المادية للمجتمع؛

ت. تمتين روابط التفاوت والتشاور الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث؛

ث. يتميز هذا المخطط باسترجاع الجزائر كل ثرواتها الطبيعية تدعيما للاستقلال السياسي، إضافة إلى حجم الاستثمارات الضخمة بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد الحظر البترولي الذي حدث بعد حرب أكتوبر 1973، ولذلك كانت الاعتمادات المخصصة للمخطط معتبرة مقارنة باعتمادات المخطط الرباعي الأول.

لقد خصصت الدولة مبلغا استثماريا قدره 22.110 مليار دج موزعة حسب الأولوية بالشكل الآتي:[3]

- الاستثمارات الصناعية بمبلغ 48 مليار دج كترخيص مالي؛

---

[1] عادل إنزارن: مرجع سابق، ص: 370.

[2] أنظر الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني.

[3] يمكن الرجوع إلى:

- المادة 10 من الأمر رقم 74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) المؤرخ في 26 جوان 1974، الجريدة الرسمية العدد 42 الصادرة في 28/ 06 /1974، ص: 116.

- محمد بلقاسم حسن بهلول: «**سياسة تخطيط التنمية**»، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سابق، ص: 258-263.

- استثمارات الهياكل الأساسية بقيمة 27.32 مليار دج؛
- الاستثمارات الزراعية بقيمة 72.16 مليار دج كترخيص مالي لمواجهة تكاليف استثمارية إجمالية قدرها 6.31 مليار دج
- الاستثمارات شبه الإنتاجية (سياحة، نقل، مواصلات...الخ) بقيمة 50.10 مليار دج؛
- استثمارات وحدات انجاز البناء والأشغال العمومية بـ: 73.2 مليار دج.

إذن بقدر ارتفاع حجم استثمارات المخطط الرباعي الثاني بقدر ما كانت مهامها متعددة وواسعة، والاستثمارات السابقة تبين اهتمام الدولة بالقطاع المنتج مباشرة لأنه يمثل الأساس لتطوير القوى الإنتاجية وبالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطور، وبقطاع الهياكل التحتية الاجتماعية تحقيقا لفكرة تعزيز وتقوية الاستقلال الوطني وبناء دولة الاشتراكية.

ثالثا: المرحلة التكميلية (1978-1979).

بالرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز يقدر بـ 190.07 مليار دج من مجموع الاستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني والبالغة 30.311 مليار دج، أي بنسبة61%[1] باقية بدون إنجاز، وهذا ما تطلب تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني مدتها سنة من 1978 إلى 1979 لإنجاز ما تبقى.

وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص وهي:[2]

- حجم البرامج الضخمة الباقية بدون انجاز من مرحلة المخطط الرباعي الثاني؛
- الكثير من هذه البرامج أعيد مراجعتها نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار والناجمة عن الأزمة العالمية؛
- إدراج برامج استثمارية لأول مرة لتلبية متطلبات التنمية الجديدة؛

شكلت برامج الاستثمارات المسجلة أو التي أعيد مراجعتها ما قيمته 63.95 مليار دج، وكانت الاستثمارات الفعلية في نهاية 1978 هي 65.52 مليار دج و78.54 مليار دج في نهاية 1979.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص:335.

[2] Abdelhamid Brahimi : « **L'économie Algérienne - Défis et enjeux** », Imprimerie Dahlab, 2éme edd, Alger 1991, p:322.

رابعا: المخططين الخماسيين (1980-1989).

تجسدت الاستراتيجية التنموية في هذه الفترة (1980-1984) من خلال تطبيق المخطط التنموي الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الحماسي الثاني (1985-1989) اللذين رصدا لهما غلاف مالي هام قدر بـ: بأكثر من 715 مليار دج [1]من خلال حجم الاستثمارات التي برمجت لهما.

من أهداف المخططين الحماسيين معالجة الاختلالات التي ظهرت في الفترة السابقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أهمها:[2]

- استمرار ارتفاع مستوى البطالة (19.2%) سنة 1979؛
- بروز ظاهرة أزمة السكن بسبب التجمعات السكانية في المدن الكبرى الصناعية؛
- منافسة الصناعة للزراعة حيث استعملت الأراضي الخصبة كمناطق صناعية، مما زاد من حدة النزوح الريفي نحو المدن من جهة، وزيادة الهوة في الدخل الفردي بين المدينة والريف الذي نجم عنه ظاهرة التضخم من جهة أخرى؛

1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

أولى المخطط الخماسي الأول اهتماما بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية، وقد أكد على مجموعة من التوصيات تتبلور حول إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان.

وتنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي. وتفادي الاختلافات بين الإنجازات والهدف المحدد. كما يعمل هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات. وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل. إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقته برامج التنمية الكبيرة.

ولتجسيد هذه التوصيات فقد تم تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.[3]

ارتكزت سياسة التنمية في المخطط الخماسي الأول على تحقيق أهداف أساسية وهي:[4]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: «**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الثاني**»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزء الثاني الجزائر 1999، ص: 05.

[2] مسعود درواسي: «**سياسة التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (1980-1994)**»، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص: 74.

[3] عادل إنزارن: مرجع سابق، ص: 370.

[4] يمكن الإطلاع على:

- محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص: 104.

- الإنتاج الوطني هو مصدر تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين خلال العشر سنوات الجارية؛
- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية؛
- دعم الاستقلال الاقتصادي والتحكم في التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات؛[1]
- تطوير النشاطات الاقتصادية المتكاملة وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل ربوع الوطن؛
- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني من خلال إعادة هيكلة جهاز الإنتاج؛
- السعي أكثر لتحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع؛
- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قيمتها8.2%؛
- إعادة الاعتبار لنظام التخطيط على المستوى المركزي والمحلي وفي المؤسسات؛
- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة؛
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تتضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وامتصاص التأخيرات الكبيرة في بعض القطاعات، وتوفير شروط استعمال أحسن لقدرات الإنتاج وتطويرها.[2]

وفي هذا الإطار فإن المخطط الخماسي الأول (1980–1984) أولى اهتمام بالتخطيط المحلي الذي ارتكز على عدد من الإجراءات منها توسيع الكفاءات الاقتصادية للولايات والبلديات، لا مركزية بعض الطرق الخاصة بالتسجيل وتمويل البرامج الولائية، تخفيف طريقة المراقبة المسبقة لبعض المصاريف التجهيزية، استحداث مديريات التخطيط الولائية، تواجد أكبر للهيئات المالية.

إن اعتبار الولاية ضمن المخطط هي سلّم التخطيط، وهي كيان مشارك في عملية التخطيط الوطني، ساهم بالتحكم أكثر في عملية التنمية على مستوى الولاية من خلال تحسين التنسيق بين البرامج والمشاريع الموجودة على تراب الولاية.[3]

2. **المخطط الخماسي الثاني** (1985–1989).

لقد أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية وهو يعلق أهمية كبرى على المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني ودمجه في حركة التنمية المحلية للبلدية

- جبهة التحرير الوطني: «**التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)**»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص: 01-05.

[1] Abdelhamid Brahimi: op.cit, p:350-366.

[2] سعدون بوكبوس: «**الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص: 60-61.

[3] جبهة التحرير الوطني: «**التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)**»، مرجع سابق، ص:47-50.

أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية من المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

وقد تم تخصيص مبلغ بقيمة خمسمائة وخمسين (550) مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.[1]

يتميز هذا المخطط بأنه مكمل لوظيفة المخطط الخماسي الأول، بوضع قواعد قوية للتحكم في التسيير ومواصلة متطلبات التنمية لدعم الاستقلال الاقتصادي، كما تزامن هذا المخطط مع تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية حادة ناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية في مجال المحروقات، لأن هذه الأزمة علاقتها مباشرة بظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ولذلك ركز المخطط على الجانب التنظيمي للاقتصاد وأعطى أولوية خاصة لتنمية وتطوير قطاع الفلاحة والري والحد من اللجوء إلى القدرات الأجنبية بأقصى قدر ممكن.

أما أهداف مخطط الخماسي الثاني فتتمثل في تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد الوطني من خلال:[2]

-تلبية الحاجات الضرورية للسكان الذين يتزايدون بمعدل 3.2% سنويا مواصلة متابعة النمو للإنتاج وللاستثمارات؛

-التحكم في التوازنات المالية الخارجية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي؛

-تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف الميادين بخصوص تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير مؤسسات الدولة واعتماد اللامركزية في الأنشطة والمسؤوليات؛

-الحفاظ على الموارد الناضبة بسبب تزايد الحاجيات المطلوبة من المجتمع ومن الاقتصاد؛

-العمل على تقليل النفقات وخفض مدة انجاز البرامج الاستثمارية والحد من اللجوء إلى القدرات الأجنبية العاملة في ميدان الانجاز والخدمات والمراقبة؛

-العمل على تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة وتعبئة الطاقات البشرية والمادية الموجودة والقضاء على عدم التوازن في تقسيم أعباء التنمية بين الدولة وأعوانها الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

إضافة إلى هذه الأهداف فإن المخطط الخماسي الثاني شخص الأولويات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:[3]

-مواصلة تنظيم الاقتصاد الوطني التي شرع فيها منذ 1980 بإتباع سياسة إعادة الهيكلة؛

---

[1] كريمة جباري: مرجع سابق، ص: 103-104.

[2] جبهة التحرير الوطني: «**التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، جانفي 1985، ص:05.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول: «**سياسة تخطيط التنمية**»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص:140-142.

- تطوير قطاع الفلاحة والري لإشباع حاجات المجتمع بتكثيف العمل وتطوير طرق الإنتاج وتحديث أدوات الإنتاج؛
- تقليل الاعتماد على الخارج بشرط تحقيق الإنتاج إلى المستوى الذي يعوّض فيه الإنتاج الأجنبي كمّا ونوعا. وكذلك تنويع الإنتاج لإشباع حاجيات السكان والاقتصاد معا.

خصصت الدولة 38.828 مليار دج كتكاليف استثمارية لهذا المخطط واعتماد مالي بقيمة 550 مليار دج من مجموع التكاليف، مما يدل على عدم كفاية وضعف الانجاز في الفترة السابقة.

هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له وهي5 سنوات حتى يتم تقييمها بموضوعية، لأن في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة بسبب تضافر الأزمة الاقتصادية الممثلة في أزمة البترول عام 1986 مع الأزمة السياسية في عام1988، و هذه الصعوبات أثرت على كل القطاعات بظهور الركود في كل المجالات، مع تسجيل انخفاض المداخيل التي تغذي الاستثمارات، فلم بتحقق النمو ولم تتوقف البطالة عن الارتفاع، وارتفعت المديونية وخدماتها وعجزت المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق الإنتاج، و هذا ما أجبر الجزائر على البحث عن مخرج لهذه الوضعية بتنفيذ إصلاحات ذاتية وأخرى بمساعدة الهيئآت النقدية و المالية الدولية.

المطلب الثاني: البرامج التنموية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999).

نتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة أزمة الاقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من الهيئات الدولية (1991-1998)،

أولا: طبيعة أزمة الاقتصاد الجزائري.

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري 1986 لأزمة اقتصادية بسبب الصدمة النفطية نتيجة تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار أدى الى تراجع عائدات الصادرات التي تمثل المحروقات منها حوالي 95%. مما سجل عجز ميزانية الدولة، لم يمكنها من معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد وكانت النتيجة تراجع معدلات النمو بصفة رهيبة، وكذلك تراجعت احتياطيات الصرف كما تفاقمت أزمة الفقر.[1]

لقد أدت هذه الأزمة إلى تراكم أزمة الديون وإلى هيكل اقتصادي غير موات للمحافظة علي وتيرة الواردات التي تلبي احتياجات الاستهلاك والمعدات. حيث انخفضت قيمة الصادرات والواردات كما ان ارتفعت نسبة خدمة الدين من 35% إلى 54.3% بين سنتي 1985 و1986.

[1] Chakib, C : « **Programme d'Ajustement Structurel et résultats socio-économique en Algérie** ». (U. M. Constantine, Éd.) Revue des Sciences Humaines, décembre 2002, p : 44.

جدول رقم (03): خدمة الدين ب % من قيمة الصادرات.

السنوات	1980	1983	1985	1986	1987	1988	1990	1991	1992
خدمة الدين	27	33.8	35.8	56.7	53.8	76.8	59.7	70.4	76.6

المصدر: البنك الدولي

حيث امتصت خدمة الدين اكثر من نصف تدفقات العملة الصعبة الداخلة، ولم يتبقى الكثير لتمويل ما يحتاجه الاقتصاد الوطني. حيث بينت هذه الأزمة عن ضعف الاقتصاد المخطط وباشرت الجزائر انطلاقا من 1988 في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الممركز إلى اقتصاد السوق على ثلاث دفعات متتالية حيث كانت الدفعة الاولى سنة 1988 ثم الثانية في 1991 والثالثة في 1994. تطبيقا لمبادئ الموصي بها من طرف «توافق واشنطن».[1]

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من الهيئات الدولية (1991-1998).

ابتداء من 1987، باشرت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية العجز الخارجي، وتشكل أول فوج للتفاوض[2] سنة 1988 مع البنك الدولي حول برنامج التصحيح في ظروف سرية تتمثل في مجموعة من الإصلاحات المتدرجة حيث باشرت الجزائر الدفعة الأولى من الإصلاحات سنة 1989 في تنفيذ سلسلة من لاقتصادية تتمثل في ما يلي:

1. اتفاق التثبيت الأول ماي 1989:

في نهاية 1988 وبداية 1989 دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات لتلبية احتياجات التمويل الخارجية[3]، وقد أكدت الجزائر في خطاب النوايا المرسل إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989 بأنها ستلتزم بالتحولات نحو الليبرالية والاعتماد أكثر على آليات السوق وعلى أساس هذا الطرح قبل الصندوق ما جاء في خطاب النوايا دون قيد أو شرط ومنح للجزائر 155.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[4]، أي 200 مليون دولار مرة واحدة في إطار اتفاق «ستاندباي» وقد استخدم هذا المبلغ كليا في 30 ماي 1990، كما قدم الصندوق 360 مليون دولار في إطار التسهيلات

[1] جمال دقيش: «**أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-1915)**»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد /03 العـــدد: 02(2019) ، مجلة دورية علمية دولية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص: 14-15.

[2] مسعود دراوسي: «**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 373.

[3] Mourad BEN ACHENEHOU: « **Réformes économique dettes et démocratie**» Op cit, P :119.

[4] Maamer boudersa:«**La ruine de l'économie Algérienne sou Chadli**», édition Rahma, Algéri,1993 ; p :34.

التعويضية للمفاجآت بسبب انخفاض أسعار النفط عام 1988 وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة من الأسواق العالمية، فكان مجموع القرض 560 مليون دولار.[1]

إلى جانب هذا القرض تحصلت الجزائر على تسهيل من الصندوق قيمتها 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) وهو مكمل للاتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية وخدماتها وسحبتها الجزائر في نفس السنة على أن يكون تاريخ استحقاقها من 3 إلى 5 سنوات.[2]

وللحصول على هذه التسهيلات، يشترط صندوق النقد الدولي على الدول لمساعدتها على تحقيق الاستقرار في المدى القصير، وبالتالي بدأت الجزائر خلال نهاية سنة 1989 بعض الخطوات الدالة على مضي الجزائر نحو اقتصاد السوق، المتمثلة في تنفيذ الإجراءات التالية:[3]

- اتباع سياسة نقدية صارمة؛
- القضاء على عجز الميزانية؛
- تعديل سعر الصرف؛
- إدخال مرونة على نظام الأسعار؛
- استقلالية المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر ببعض التغييرات على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية المتبعة حيث تم إصدار قانون المتعلق بالقرض والنقد (10-90) لأحداث تحولات في الجهاز المصرفي، كما قامت السلطات بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، كما حمل هذا القانون قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج كما يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في عملية التنمية. في أعقاب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض أخر وهذا لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية[4].

لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في، 1989 حيث ارتفعت قيمة الصادرات بـ: 19% مما كانت عليه في، 1988 كما ارتفع الناتج المحلي الخام بـ:2.9% سنة 1989 مما يدل على تحسن مؤشرات النمو في الجزائر.[5]

---

[1] Ahmed BEN BITOUR: « **Exposé de programme économique et financières, travaux sur le pas** »Alger ,1995, P84.

[2] الهادي خالدي: «**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**»، دار هومة، الجزائر، 1996، ص:96.

[3] جمال دقيش: مرجع سابق، ص: 15.

[4] للتوسع يمكن الاطلاع على: عبد الله بلوناس: مرجع سابق، ص: 167-168.

[5] مسعود دراوسي: مرجع سابق، ص: 374

2. اتفاق التثبيت الثاني جوان 1991.

بدأت المفاوضات من أجل اتفاق تأكيد ثاني خلال السداسي الأول سنة، 1990 إلا أن وتيرة المفاوضات انخفضت نتيجة لتحسن أسعار البترول خلال هذه الفترة وتحسن الأوضاع المالية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث أعادت الجزائر المفاوضات من جديد في جوان 1991 تحرير رسالة نية في أفريل، حيث تم 1991 وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم قرض قدره 400 مليار دولار على أربعة أقساط مقابل أن تلتزم الجزائر بجميع الإجراءات للحصول على الدعم اللازم.

أ. مضمون الاتفاق.

ولقد نص الاتفاق على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة؛
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية؛
- تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات؛
- رفع معدلات الفائدة؛
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية مست الجانب المالي والنقدي.

- وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية؛
- سن قانون الشبكة الاجتماعية لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا الاتفاق.

ب. إجراءات الاتفاق.

لتحقيق الأهداف السابقة ولكسب تأييد الصندوق والحصول على التمويل ركزت الحكومة على الإجراءات العملية الآتية:

- تحرير الأسعار بنسبة 40%؛

[1] Hocine BENISSAD : Algérie Restructuration et réformes économiques, (1979-1993), opu, Alger,1994, p :141.
- Banque d'Algérie : Résume du programme du Stand by 1994, P :10.

- التطهير المالي للمؤسسات؛
- تخفيض التعريفات الجمركية وتوسيع قائمة الإعفاءات؛
- تخفيض قيمة الدينار؛
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة التي تشمل الكهرباء والمحروقات مع جعل الأسعار المحلية في مستوى الأسعار العالمية.

وبموجب هذه الإجراءات قدم الصندوق قرضا قيمته 300 مليون DTS أي400 مليون دولار وكانت ترغب الجزائر في الحصول على هذا القرض دفعة واحدة، لكن الصندوق قسم القرض على أربعة أقساط متساوية المذكورة سابقا، كل قسط يساوي75 مليون DTS (100 مليون دولار) والتمويل يكون بالشكل الآتي:[1]

فالقسط الأول في جوان 1991، القسط الثاني في سبتمبر 1991، القسط الثالث في ديسمبر 1991، القسط الرابع في مارس 1992. قامت الجزائر بسحب الأقساط الثلاثة الأولى ولم تتمكن من سحب القسط الرابع، بسبب الأزمة السياسة المتمثلة في توقيف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية. مما جعل الصندوق يتحفظ بخصوص عدم جدية الحكومة في تطبيق إصلاحات عميقة جعلته لا يتسرع في تقديم المساعدات للجزائر لتصحيح التشوهات في الاقتصاد الجزائري، وكادت الاتصالات تنقطع بين الطرفين في سبتمبر 1991، إلا أن تم تدارك الموقف في أكتوبر 1991 بإرسال خطاب نوايا ثاني حيث تتعهد بموجبه الجزائر تطبيق أسعار جديدة على كل السلع والخدمات بما فيها ذات الاستهلاك الواسع لتقليص العجز في الخزينة العمومية، لكن الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر نتيجة الأزمة السياسية جعلت الحكومة تأخذ إجراءات معاكسة لبنود الاتفاق، فرفعت الحد الأدنى للأجور (Salaire minimum) إلى 7000 دج، وأصدرت قانون الشبكة الاجتماعية لفائدة العائلات لتهدئة الأوضاع الاجتماعية، مما يعني زيادة أعباء خزينة الدولة، وهذه الإجراءات اعتبرها الصندوق حجة كافية عن تراجع الحكومة عن تنفيذ برنامج الإصلاحات وأخلت بالتالي بأحد بنود الاتفاق، ولذلك رفض الصندوق تقديم القسط الرابع المقدر بـ:75 مليون DTS (100 مليون دولار).[2]

---

[1] للتوسع يمكن الرجوع إلى:
- Ahmed BEN BITOUR :« **Exposé du Programme économique et Financier** », Op.cit, P84.
- Abdelouahab Keramane :« **l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché** »", Media Bank, N15, banque d'Algérie, décembre/juin 95, p :07.

[2] يمكن الرجوع إلى:
- الهادي خالدي: مرجع سابق، ص: 200- 2001.

3. اتفاق التثبيت الثالث (1994-1995).

يشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي مرحلتين أساسيتين هما:[1]

- **مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل لمدة سنة** من أفريل 1994 الى غاية ماي 1995، وذلك تطبيقا لمبدأ المشروطية المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين، لإيجاد حل جذري لمشكل المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة وإعادة الاختلالات إلى حالة التوازن مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى.
- **مرحلة التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات** من 1995 إلى 1998.

أ. الأوضاع الاقتصادية السائدة قبل اتفاق (1994-1995).

هناك أوضاعا اقتصادية سيئة سادت قبل عام 1994 وأدت بالجزائر إلى توقيع الاتفاق على برنامج التعديل الهيكلي، وتتخلص هذه الأوضاع في مجموعة من الاختلالات النقدية والمالية والهيكلية التي أبرزت عددا من المشاكل الاقتصادية من أهمها:[2]

- انخفاض إيرادات المحروقات من 11 مليار دولار في سنة 1992 الى 6.9 مليار دولار سنة 1993مع توقع بلوغها 2.8 مليار دولار سنة 1994.
- عبء المديونية وخدماتها، بحيث بلغت المديونية 4.26 مليار دولار سنة 1993 في حين سددت ما قيمته 3.28 مليار دولار للفترة (1991-1993)، وهذا معناه قيمة التسديد أكبر من قيمة الدين وهذا وضع خطير كادت الجزائر على إثره أن تمتنع عن التسديد، أما خدمات المديونية فبلغت 3.92% من الصادرات في سنة 1993 ووصلت إلى 100% في الأشهر الستة الأولى من عام 1994.
- بلغ العجز في الخزينة العمومية 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 مؤديا إلى تراجع معدل النمو بنسبة (-2.2%)، أي هناك ركود اقتصادي.
- بلغت احتياطات الصرف 5.1 مليار دولار في نهاية 1993 ثم 1 مليار دولار في بداية 1994 وهذا يضعف من قدرة البنك المركزي في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية.

- Ben Abdellah. Y :« **La réforme économique en Algérie : entre rente et production** », revue monde arabe -Maghreb-Machrek, N166,1999, p :16-31.

[1] يمكن الإطلاع على:
- صندوق النقد الدولي: تقرير صندوق النقد الدولي، أوت 1994، ص:09.
- FMI: Programme stand by, Avril1994, p:08.

[2] يمكن الإطلاع على:
- بلعزوز بن علي: «**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**»، مرجع سابق، ص:191-193.
- MEDIA BANK n° :27 Décembre/Janvier 1997 ; P4.
- Ahmed BEN BITOUR: Op. Cit, P85-86.

– انخفاض الواردات إلى 8 مليار دولار في سنة 1993 وهذا انعكس بالسلب على تموين الجهاز الإنتاجي وبالتالي انخفض الإنتاج في هذه السنة بنسبة 5.2%.

– وصل العجز في الموازنة العامة للدولة 8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993، وكان يموّل بالإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم إلى حدود 5.20% في نهاية 1993.

– وصل معدل البطالة إلى حدود25% مع تزايد معدل النمو السكاني بـ 2,4%سنويا مما ولد ضعفا في الصحة والسكن والتعليم وغيرها.

– انخفاض مردودية القطاع الفلاحي إلى 4%عام 1993 بسبب الجفاف الذي تعرضت له مختلف جهات الوطن.

– سيادة القطاع العام ذو الوزن الأكبر مع كفاءة اقتصادية منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص الذي لا يتميز بهذه الصفات.

– إذن هذه المشاكل فرضت على الجزائر ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وقبول شروطهما للحصول على التمويلات ومساعدتها للخروج من أزمتها الخانقة.

ب. أهداف اتفاق (1994-1995):

يهدف الاتفاق إلى تحقيق ما يلي:[1]

– رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% سنة 1994 و6% سنة 1996 بغرض استيعاب نمو القوة العاملة وخفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة الناشطة إلى حدود 250000 طلب سنويا.

– العمل على تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر وبين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين.

– خفض عبء التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات السكانية المتضررة، والمحافظة على القدرة الشرائية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب بواسطة تطوير قانون الشبكة الاجتماعية.

– العمل على إرجاع قوة ميزان المدفوعات، وتحقيق مستويات كافية من احتياطي العملات الأجنبية.

4.برنامج التعديل الهيكلي(1994-1998).

إن الأهداف المرغوب تحقيقها والإجراءات المعتمدة خصوصا في اتفاق التثبيت الثاني، لم تحل أزمة الاقتصاد الجزائري بسبب نقص التمويل وقصر مدة الاتفاق، مما جعل الجزائر تعقد اتفاق التعديل الهيكلي

[1] يمكن الرجوع إلى:
- كريم النشاشي وآخرون: مرجع سابق، ص:13.
- Ahmed BEN BITOUR : Op.cit P91
- Banque d'Algérie :«**Algérie situation financières et perspectives à Moyen terme**», juillet 95, p 99.
- Programme de période de transition, Août 1994, p 32.

مع صندوق النقد والبنك الدوليين، يتضمن برنامج أعمق وأشمل للإصلاحات الاقتصادية، يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية وهي:[1]

أ. تثبيت أوضاع الاقتصاد: بتخفيض العجز في الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، الحد من ارتفاع معدل التضخم من خلال سياسة نقدية ومالية لتحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي، في إطار اتفاقية ستاندباي الموقعة مع صندوق النقد الدولي للفترة (1994-1995).

ب. سياسة الإصلاح الهيكلي: لإعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي، والتي بدأت مع البنك الدولي للفترة (95-98) بغرض نقل الاقتصاد نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتحرير الصادرات وإلغاء الدعم عن السلع.

ت. علاج الآثار السلبية لهذه الإصلاحات بتخفيف وطأة الإجراءات على الفئات المتضررة من هذه السياسة.

5.اتفاق التعديل الهيكلي (1995-1998).

بعد تنفيذ الخطوة الأولى مع صندوق النقد الدولي، شرعت الجزائر في تنفيذ الخطوة الثانية بإجراء سلسلة من المفاوضات مع البنك الدولي حول برنامج التعديل الهيكلي أو اتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة (95-98) لمواصلة الإصلاحات وتصحيح أوضاع الاقتصاد، وتحويلها من حالة التوازن إلى حالة الاستقرار والانطلاق نحو الاستخدام الأمثل للموارد ومتابعة مسيرة التنمية في ظروف الاستقرار.

1. أهداف برنامج التعديل الهيكلي:

إن الأهداف التي حددتها الجزائر في مفاوضاتها مع البنك الدولي تتمثل فيما يلي:[2]

أ. تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا خلال المرحلة (1995-1998) قابل للاستمرار ويخلق مناصب عمل ويمول الاستثمارات.

ب. الاستمرار في بذل جهود الاستقرار والتثبيت المالي بتخفيض معدل التضخم إلى 10,3% وهو نفس معدل التضخم السائد عند أهم عملاء الجزائر التجاريين.

---

[1] يمكن الاطلاع على:

- Revue Media Bank: « **le pré accords acquis, ajustement stucturele**», N°16 m banque d'algérie, mars 1995, P : 13.
- Peter heller :« **Les programme d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres** », in finances développement, decembre,1988, p :28.

[2] يمكن الإطلاع على:

- El Hadi MAKBOUL :« **le P.A.S en Algérie problématique et Application** », Revue CENEPAP, N° :15 2000, P09.
- Banque d'Algérie : « **Algérie, Situation Financier et perspectives** », OP.CIT, pp 05-06

ت. تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتحقيق احتياطي من الصرف يعادل ثلاثة أشهر من الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري، وتخفيض أعباء خدمات المديونية لتصبح تتراوح بين 45% إلى 50% والبحث عن مصادر تمويلات خارجية أخرى.

ث. ضمان حماية الفئات الإجتماعية المتضررة من عملية التعديل المطبقة.

المطلب الثالث: البرامج التنموية في الألفية الثالثة.

كان الوضع إلى غاية 2000 يتميز بالاستقرار وتحسن التوازنات المالية الخارجية التي تقوم على تسجيل فائض في الحساب الجاري، وانخفاض نسبة المديونية الخارجية وخدماتها، وقد استفادت الجزائر من هذا الاستقرار لمواصلة الإصلاحات على مستويات عدة، في إطار التحول النهائي نحو اقتصاد السوق.

منذ أن شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة الإصلاحات منذ تسعينات القرن الماضي، استمرت في نفس النهج حتى بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تكريسا لمبدأ الانتقال النهائي نحو اقتصاد السوق، وهذه الإصلاحات تندرج ضمن تعزيز النمو الاقتصادي ومسايرة التطورات الجارية على المستوى العالمي.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004).

1. **أهداف البرنامج:**

يندرج هذا البرنامج في إطار التطور الحاصل في السوق البترولية، التي استفادت الجزائر من هذا الظرف المالي المربح الذي مكنها من اعتماد مثل هذه الإصلاحات، للتخفيف من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يتحسن كثيرا، يهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- إعادة تنشيط الطلب؛
- دعم النشاطات التي تنتج قيمة مضافة؛
- مكافحة الفقر وتوفير مناصب العمل؛
- تحقيق توازن جهوي؛
- إعادة تأهيل المنشآت القاعدية التي تساعد على انطلاق النشاطات الاقتصادية، بغرض تغطية الحاجات الضرورية للسكان، يغطي هذا البرنامج الفترة (2001–2004) بغلاف مالي يقدر بـ:525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار، وقد ساهم هذا البرنامج في إنشاء 850000 منصب عمل، ساهمت فيها 22200 مؤسسة وطنية، منها 69% تابعة للقطاع الخاص.

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي: «**البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة (2001 - 20014)**»، أبحاث المؤتمر الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004"، يومي 11 و12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث، ص: 120.

2. **مضمون البرنامج(المخطط):**

تضمن المخطط عدد هائل من المشاريع (حوالي 15974 مشروع) في مختلف القطاعات من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر ومنها الجوانب الآتية:[1]

أ.دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة وفي مقدمتها القطاع الفلاحي؛

ب.تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية بما يسمح بإعادة تنشيط حالة الركود في النشاطات الاقتصادية؛

ت.توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ث.تحسين الظروف المعيشية للسكان وتنمية وتطوير الموارد البشرية؛

ج. تحسين الخدمات العامة.

3.الاعتمادات المالية للمخطط: قدر الغلاف المالي المخصص للمخطط والممول من خزينة الدولة مبدئيا بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 07 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وإعادة تقييم مشاريع سابقة ارتفع الغلاف المالي إلى 1216 مليار دينار أي حوالي 16 مليار دولار.

جدول رقم (04): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأشغال	رخص البرنامج (مليار دج)					مجموع رخص البرنامج (%)
السنة	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30	15			45	8.6
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20,3	22.5		65.4	4.12
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: «تقرير حول الضرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني»، 2002.

يتبين من الجدول رقم (04) بأن المخطط ركز أكثر على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، بنسبة 40.1% من مجموع المبلغ لما يشكل هذا القطاع من أهمية بالغة لتهيئة محيط يلائم إعادة تنشيط حالة الركود الاقتصادي، كما أولى أهمية إلى التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8% ممثلة في التربية والتعليم والتكوين والصحة والثقافة والرياضة وبرامج الحماية الاجتماعية، لمكانة هذه المشاريع في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتدعيم تحقيق التنمية الاقتصادية، كما لم يغفل المخطط عن القطاعات الإنتاجية مثل

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي: نفس المرجع.

قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4.12%، ومنه نستنتج بأن هذا المخطط ذو طابع تنموي اقتصادي واجتماعي.

ولتحقيق أهداف المخطط تم تدعيمه بجملة من السياسات الإصلاحية المصاحبة بتخصيص اعتمادات مالية إضافية لاستكمال عملية الإصلاح، تم التركيز فيها على عصرنة إدارة الضرائب، ترقية المنافسة الصناعية وتطوير عملية الاستشراف على المدى المتوسط والطويل وغيرها من المجالات الأخرى.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009).

يعتبر هذا البرنامج استمرارية لمخطط الإنعاش الاقتصادي، كما جاء ليكرس جهود الحكومة على مواصلة هذه السياسة التنموية الإستراتيجية والحفاظ على النتائج الإيجابية المحققة أثناء تطبيق المخطط السابق، بتبني أكبر قدر ممكن من الاستثمارات كأداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتقليص فجوة الفقر وتحسين معيشة السكان.[1]

1.**مضمون البرنامج وأهدافها:**

لقد تضمن البرنامج عدة مشاريع لتحقيق الأهداف التالية:[2]

أ.تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها؛

ب.مواصلة تطوير الهياكل التحتية الأساسية التي تم تجسيدها في مخطط الإنعاش؛

ت.إعادة التوازن الإقليمي بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛

ث. دعم التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحيوية؛

2. **الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج:**

خصص لهذا البرنامج مبلغا ماليا أوليا بقيمة 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار،على مدى خمس سنوات(2005–2009).

لكن بعد إضافة مخصصات برنامجي الجنوب وبرنامج الهضاب العليا والمبالغ المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي والتحويلات الخاصة بالخزينة العمومية وعمليات التقييم للمشاريع الجارية والبرنامج

[1] بن فرج زوينة؛ أ.نوي نبيلة: «**قراءة للبرامج التنموية في الجحزائر خلال الفترة (2001-2014) – الدور في تحقيق التنمية والمستدامة ،والتحديات الراهنة والمستقبلية**»- مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مجلة علمية دورية محكمة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر ، العدد:02/ جوان 2015، ص: 99-100.

[2] معيزي قويدر: «**البرامج التنموية وانعكاساتها على سياسة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)**»، مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، لونيسي على 2018، ص: 6.

التكميلي الموجهة لامتصاص السكن الهش ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، أصبح المبلغ الإجمالي النهائي 9680 مليار دج، أي ما يعادل 155 مليار دولار.

ولتنفيذ البرنامج تم توزيع مبلغ 4202,4 مليار دج على مجموعة من البرامج التالية:[1]

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بـ: 1980.5 مليار دج؛
- برنامج تطوير المنشآت الأساسية بـ: 1703.1 مليار دج؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية بـ:337.2 مليار دج؛
- برنامج تطوير الخدمات العمومية بـ: 203.9 مليار دج.
- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال بـ: 50 مليار دج.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 ـ 2014).

يعتبر هذا البرنامج استكمالا لمسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ 2001، كما يمثل استمرارية للبرنامجين السابقين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما يندرج أيضا ضمن حركية إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني المعتمدة منذ سنة 2001 بسبب الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع العوائد البترولية، وكانت تأمل الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق وثبة نوعية في كل المجالات بالنظر إلى أهدافها ومضمونها ومخصصاتها المالية.

1. أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[2]

أ. تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير الهياكل القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

ب. تنويع النسيج الصناعي بهدف دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛

ت. العمل أكثر للتخفيف من مشكلة البطالة وتطوير اقتصاد المعرفة.

2. محاور البرنامج:

لقد تضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية وهي:[3]

أ. دعم التنمية البشرية بنسبة 74,7%من مخصصات البرنامج؛

ب. تطوير الهياكل القاعدية وتهيئة الإقليم: استحوذ على نسبة 04%من اعتمادات البرنامج؛

ج. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وخصص لها نسبة 21,3%من اعتمادات البرنامج.

---

[1] مجلس الأمة: «**البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010)**».

[2] بالرقي تيجاني: «**تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة** (2001-2011)، **دراسة تحليلية تقييمية**»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص:59.

[3] بن فرحات ساعد، عباس وداد: «**فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**»، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2004، يومي11 و12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث، ص:06.

3.الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج:

خصصت الدولة لهذا البرنامج غلافا ماليا قيمتها 21214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار وهو يشمل ما يلي:[1]

أ. استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياة على الخصوص بقيمة 9.700 مليار دج أي (130مليار دولار) وهو المبلغ المرحل من الاعتمادات المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛

ب. اعتماد مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دج أي ما يعادل 156مليار دولار.

ت. يخصص برنامج (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية كإنجاز المنشآت التربوية، والجامعية والمرافق الصحية والمشاريع السكنية (2 مليون سكن)،....وغيرها من المشاريع الاجتماعية.

رابعا: برنامج النمو الجديد(2015-2019).

إن تراجع أسعار النفط من 112دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من جانفي 2015 أبدى نوع من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة، في ظل الدور الهام للجباية البترولية في تمويل الخطط التنموية، فيما أنه تم منح الأولوية في هذا المخطط لتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن، التربية الصحة، بالإضافة إلى خلق مناصب العمل، ورفع مستويات النمو.

1. أهداف برنامج النمو الجديد (2015 ـ 2019).

يهدف برنامج النمو إلى تحقيق مايلي:[2]

أ. العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

ب.تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

ت.استحداث مناصب العمل؛

ث.استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

ج. الاهتمام بتكوين الموارد البشرية من خلال التكوين وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة)، الدراسة والموافقة لبرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين (2010-2014)، اجتماع لمجلس الوراء يوم الإثنين 24 ماي2010.

[2] أوكيل حميدة: «**دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة الجزائر**»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس2016، ص:269.

ح. ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

خ. تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض ... الخ؛

د. عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرارات من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

ذ. العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

2. اعتمادات برنامج النمو الجديد (2015 ـ 2019).

خصص لهذا البرنامج قدره 7.9753 مليار دج، فإضافة للبرنامج السابق تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، وتم تقسيم النموذج الجديد لبرنامج النمو على القطاعات الأساسية بهدف تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتشجيع التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.[1]

أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية كان لها حصة الأسد بنسبة 41.32% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا لأجل إتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مشاريع البنية التحتية في ظل تراجع موارد الدولة بسبب انخفاض الجباية البترولية، أما مخططات البلدية ومواضيع أخرى فكان لها حصة تقدر بـ 08.45% من مخصصات البرنامج وهذا في إطار السعي لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كالتجهيزات التجارية.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وأهم مؤشراتها.

نتطرق في هذا المبحث إلى الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني يتضمن أهم مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: المعاهدات والاتفاقيات المبرمة لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر الجزائر من الدول السباقة التي صادقت على الاتفاقيات الدولية للتنمية المستدامة، وكذا المصادقة على اتفاقيات التراث العالمي والثقافي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي لتعويض الأضرار المترتبة عند التلوث بسبب المحروقات وانضمت للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة تلوث مياه البحر بالوقود واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط ، كما صادقت على بروتوكول التعاون بين دول الشمال

[1] بوطيب الناصر: «**انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)**»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2023، ص:257.

إفريقيا في مجال مكافحة التصحر وانضمامها كذلك للاتفاقيات المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية باعتبارها ملجأ للطيور البرية، كما أنها طرف في اتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وانضمت أيضا اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن الموارد المستفيدة لطبقة الأوزون واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعدها صادقت على الاتفاقيات الخاصة بالتنوع البيولوجي وانضمت بتحفظ إلى اتفاقية بازل المعنية بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.[1]

ثانيا: القوانين التي سنها المشرع الجزائري لصالح التنمية المستدامة.

سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال القوانين التي سنها المشرع الجزائري، فبالإضافة إلى القانون رقم 03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أيضا.

- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينها.
- قانون رقم 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة
- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 04-20 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

[1] زايد محمد: «**دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية**»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست ،2020.

الرابط: (https://alijtihed.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2020/01/alijtihed-mag-025-art-011.pdf)

- قانون رقم 07-06 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.[1]

يلاحظ أن هذه القوانين كلها تحوم حول المجال البيئي للتنمية المستدامة بحماية المساحات الخضراء والمناطق الجبلية والسواحل وتهيئة الإقليم، وهي تخدم المجتمع من حيث توفير محيط نظيف وملائم للعيش، كما يحافظ على ثروات البلد وعلى نصيب الأجيال القادمة منها.[2]

ثالثا: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة.

1. متابعة أهداف التنمية المستدامة:

تتابع الجزائر أهداف التنمية المستدامة عن طريق التنسيق المؤسسي الذي تتكفل بها ثلاثة هيئآت تتمثل في: [3]

أ. **وزارة الشؤون الخارجية:** وضع آليات وطنية لصد ومتابعة الأهداف كإنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات، وتوظيف خبير وطني لأغراض صياغة التقارير المرحلية عن مدى تنفيذ الأهداف، إنشاء ستة لجان عمل متخصصة تضم كل منها مجموعة من الأهداف، مبادئ توجيهية للجان العمل لحرص كل قطاع على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات القطاعية المكونة لتصور الجزائر 2035.

ب. **الديوان الوطني للإحصائيات:** تنظيم عدة دورات تشاورية وطنية مع القطاعات تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية مع تبني منهجية تدريجية وتوافقية، دراسة وتحليل المؤشرات وفقا لمجال صلاحيات كل قطاع، إعادة صياغة بعض العمليات الإحصائية بهدف التكفل بالمؤشرات التي هي على عاتق الديوان، كما يتعاون الديوان مع المنظمات الدولية المختصة.

ج. **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:** يهتم بالمجتمع المدني.

---

[1] **أمينة نغموشي؛ جزيرة معيزي: «وقع التنمية المستدامة في الجزائر - قراءة مؤشرات-»، الملتقى الوطني الإفتراضي حول: المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس،05 جانفي 2022، ص: 09-10.

[2] للتوسع يمكن الإطلاع على:

- أ.د الحدي نجوية؛ أ.د قطاف ليلى: «**دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة: من الإستراتيجيات الوطنية إلى التحديات**»، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09/ العدد 29/ 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص: 200-202.

[3] نفس المرجع: ص:10.

2.**استراتيجية الجزائر للتنمية في الفترة إلى آفاق** (2017 -2035):

كما تتكفل الإستراتيجية الوطنية للبيئة في رؤية الجزائر (2017 -2035)، بـ: 14 من بين 17 هدفا للتنمية المستدامة للأمم المتحدة[1] التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة. وتتركز هذه الإستراتيجية على 07 محاور كالتالي:

- **المحور الأول:** تحسين الصحة ونمط الحياة؛
- **المحور الثاني:** المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني؛
- **المحور الثالث:** تأمين الأمن الغذائي المستدام؛
- **المحور الرابع:** تطوير الاقتصاد الأخضر؛
- **المحور الخامس:** زيادة مقاومة الجزائر للتصحر؛
- **المحور السادس:** زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية؛
- **المحور السابع:** وضع حوكمة بيئية.

تركز هذه المحاور على المحافظة على المجال البيئي ومقاومة الأزمات البيئية، إضافة إلى تحسين الصحة والمحافظة على رأس المال الثقافي وتأمين الغذاء المستدام للأفراد.

3. **تعيين مؤسسات لخدمة مصالح التنمية المستدامة:**

بالإضافة إلى ذلك فقد كلفت الجزائر عدة مؤسسات بنشاطات تخدم مصالح التنمية المستدامة منها من يأخذ طابع الوكالة ومنها المركز ومنها المرصد ومنها ما يحمل تسميات أخرى كالتالي:[2]

- **الوكالات:** الوكالة الوطنية للنفايات، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيده.
- **المراكز:** المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاء، مركز تنمية الموارد البيولوجية.
- **المراصد:** المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة، المرصد الوطني للمدينة.
- **هيئات ومؤسسات تحت تسميات أخرى:** الحظائر الوطنية، المعهد الوطني للتكوينات البيئية، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة، الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، مؤسسات المساعدة عن طريق العمل، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الوطني للغابات وحماية البيئة، محافظة الطاقة الذربة، المحافظة الوطنية للساحل.

[1] الأمم المتحدة: الرابط:

- (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/)

[2] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، بلا تاريخ

نميز من مهام هذه المؤسسات أنها في خدمة مصالح التنمية المستدامة ولكن في مجالها البيئي، حيث أنها مكلفة بحماية البيئة من التلوث وحماية الحيوانات والمحيط والساحل ...، ما عدا البعض كمؤسسات المساعدة عن طريق العمل التي تعمل على المعوقين ومحاولة إدماجهم في المجتمع وترقيتهم، والمرصد الوطني للمدينة الذي يعمل على إعداد دراسات حول تطور المدن.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

نتطرق إلى المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى المؤشرات المؤسسية.

أولا: المؤشرات الاجتماعية.

1. **مؤشرّ التعليم:** يعد أهم حقوق الإنسان،لأنها السبيل لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول نسبة الأمية ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الثانوية والجامعية.[1]

أ. **معدل محو أمية الكبار:**

تعد مشكلة الأمية من المشكلات الكبيرة والخطيرة ومن أبرز العقبات التي تقف حجرة عثرة في وجه نهضة الشعوب وتقدمها، كما أنها تشكل عائقا أمام دفع مسيرتها التنموية الشاملة والمستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

بالنسبة لمحو الأمية فقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا معتبرة قصد التقليص من نسبة الأمية التي كانت غداة الاستقلال تمس نسبة 90% من السكان.[3]

[1] المجلس الأعلى للتعليم: «**مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**»، جوهنسبورغ، 2002، ص:63.

[2] منى مؤتمن عماد الدين: «**الدراسة التنموية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن**»، وزارة التربية والتعليم ومكتب اليونسكو عمان، 2007، ص:34.

[3] بن صديق زوبيدة: «**أثر التعليم وعمل المرأة في تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، دراسة ميدانية على أستاذات وطالبات الدراسات العليا بجامعة أبي بكر بلقايد**»، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2019، ص: 27.

شكل (01): تطور معدل الأمية للسكان في السن 10 سنوات فأكثر من 1966 إلى2021

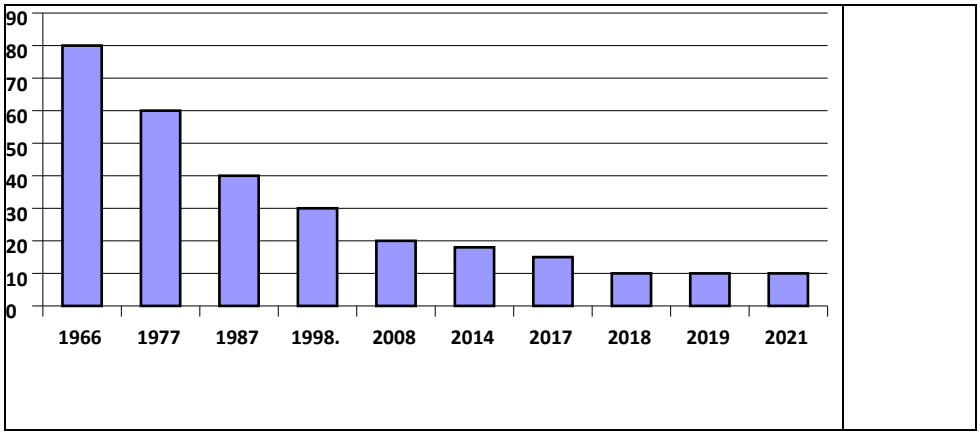

المصدر: – نتائج الإحصاءات الوطنية (1966، 1977، 1987، 1998، 2008).

– الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار (2014، 2017، 2018، 2019، 2021)

من خلال الشكل رقم(01) كشفت نتائج أول إحصاء سنة 1966 أن نسبة الأمية بلغت 74.6% (62.3 % ذكور و85.4% إناث) فيما سجل الإحصاء الثاني في سنة 1977 نسبة أمية قدرت ب 59.9% منهم 46.4% ذكور و72.46% إناث . وشهد الإحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض نسبة الأمية إلى 31.9% منها 23.6% ذكور و 40.3% إناث واستمر هذا الانخفاض في الإحصاء الخامس سنة 2008 حيث وصل 22.1% منهم 15.5% ذكور و28.9% إناث، وهكذا أصبحت في الانخفاض إلى غاية 2021 لتبلغ 8.5% فقد بدأت الحكومة الجزائرية في معالجة مشكلة الأمية ومحاولة تقليصها بشكل جدي، من خلال تنفيذ برنامج محو الأمية الذي يعد من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم خدماتها التربوية للكبار نظرا لكونه يمثل دائما القاعدة الأساسية لأي نوع من أنواع التعليم، أي بدون امتلاك المهارات الأساسية كالقراءة والكتاب والحساب والتي يوفرها هذا البرنامج، لا يستطيع الأمي مواصلة تعليمه وتدريبه.

ب. معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي، الثانوي:

الجدول (05): معدل التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي والثانوي

المستوى الدراسي	التعليم الابتدائي (%)	التعليم الثانوي (%)
1973	83.28	13.61
1976	92.15	18.51
1978	95.15	25.48
1995	97.44	58.66
1997	99.74	59.51
1998	100.90	--
1999	102.75	65.67
2001	104.02	68.81
2003	105.92	74.10
2011	104.23	98.61
2018	--	..
2019	107.33	--
2020	111	--

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات من الموقع:data.albankaldawli.org

من خلال الجدول رقم (05) نسجل وصول معدل الالتحاق بالقيد في التعليم الابتدائي كأحد مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من قيم البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، واقترب معدل القيد في التعليم الثانوي إلى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وهذا راجع إلى إصلاح التعليم وتلبية زيادة الطلب المتنامي عليه وزيادة طاقته الاستيعابية، فقد بلغ المعدل في التعليم الابتدائي في الجزائر 104.23% سنة 2011 كما أن معدل القيد في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا هو104.2% في نفس السنة.

أما معدل القيد في التعليم الثانوي قد بلغ 98.61% سنة 2011 أما بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فقد بلغ 91% [1]، هذا الارتفاع الملاحظ راجع إلى سياسات الدولة في تحقيق إلزامية التعليم حتى

[1] برنامج الأمم الإنمائي: «**تقرير التنمية البشرية. نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع نيويورك**»،2013، ص: 18.

نهاية المرحلة الأساسية، ما شجع على تحسين فرص رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بعد الزيادة في الطلب على التعلم.

ت. معدل الالتحاق بالتعليم العالي:

الشكل (02): معدل الالتحاق بالتعليم العالي (2003-2020) (%)

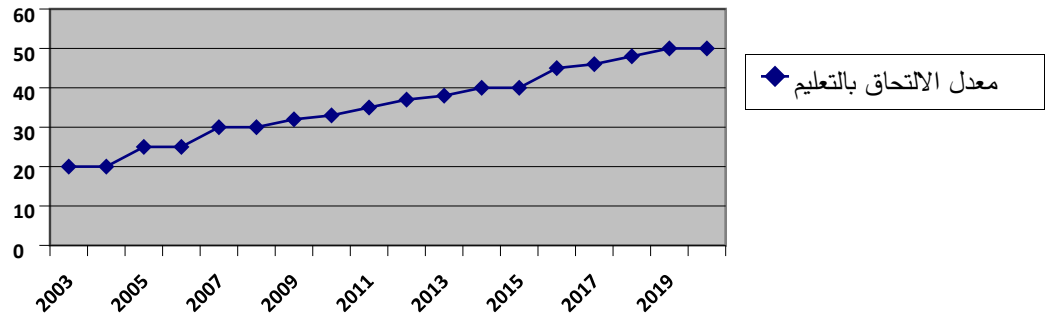

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات أطلس بيانات العالم (http://www.Knoema.com/atlas)

من خلال الشكل البياني (02) يلاحظ أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في ارتفاع مستمر حيث بلغ 18.5% سنة 2003 ليرتفع إلى 52% سنة 2018 م ما دفع على تحسن مستوى الإنفاق على التعليم في الجزائر، حيث استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 18.9 مليار دينار جزائري من قبل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و0.36 مليار دولار لقطاع التعليم، بينما رصد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) لقطاع التعليم 200 مليار دينار جزائري و141 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي.

و استهدف البرنامج الخماسي (2010- 2014) إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي.[1]

ومن هنا يتّضح الاهتمام الكبير الذّي أولته الجزائر من أجل تنمية رأس مالها البشري من خلال التركيز على التعليم بمختلف مستوياته، من خلال زيادة عدد المدارس والجامعات والمعاهد وتضاعف عدد الأساتذة والطلبة المسجلين، بهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع من أجل المساهمة في حل الإشكالات المطروحة والمواضيع المبهمة في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] عبد الجليل هويدي، وخالد يحياوي: «**السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الانمائية للألفية**». مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي العدد06، 2014، ص: 235.

2. **مؤشّر الصحة العامة:** تحسين الحالة الصحية للمواطنين هي إهتمام الدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، وهناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن أهم المؤشرات الرئيسية للصحة هي:[1]

- **حالة التغذية:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.
- **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكّان الذّين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

أ. **حالة التغذية:**

الجدول (06): العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (1991-2020)

السنوات	**العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات**	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي
1991	67,27	48.10
1994	68.19	44.80
1997	69.32	41.60
2000	70.64	39.70
2002	72.59	37.80
2004	73.31	35.10
2008	73.71	29.5
2009	74.64	28.4
2010	74.94	27.4
2011	75.2	26.7
2012	75.44	26.2
2013	75.66	25.8
2014	75.88	25.5
2015	76.09	25.2
2016	76.3	24.8
2017	76.5	24.3
2018	76.69	23.8
2019	---	23.3
2020	77	23

[1] بوربعين وهيبة: «**التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر دراسة تأهيلية لعلاقة المياه بالفقر للأسرة الجزائرية بولاية تلمسان**». كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2015، ص:16.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي.

نسجل من خلال الجدول (06) أن هناك تطور كبير للعمر المتوقع عند الولادة، فقد حققت الجزائر قيم عالية في هذا المجال تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدخل العالي، فقد زادت مدة الحياة عند الولادة من 67.27 سنة 1991 إلى73.31 سنة 2008 لتصل إلى77 سنة 2020 أي زيادة بأكثر من 4 سنوات خلال الفترة (2008-2020).

ويمكن إرجاع ارتفاع أمل الحياة عند الولادة إلى تناقص معدلات الوفيات الخام، والرضع والأطفال دون 05 سنوات بالجزائر، حيث أن أمل الحياة عند الولادة يحدد ويوجه الصحة وتطورها وبدوره يحدد مدى التحسن الصحي وبمعنى أخر التحول الصحي داخل المجتمع الجزائري، الذي شمل الاستثمارات في مجالات الصحة وحملات التلقيح ضد الأمراض بكافة أنواعها.

أما معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات فقد انخفض وتراجع، فقد سجلت 48.10 حالة وفاة لكلّ 1000 مولود جديد سنة 1991 لتصل إلى 24.4 حالة وفاة سنة 2010 لتنخفض إلى 3.23 حالة وفاة سنة 2019، يعود هذا الانخفاض إلى التوسع الكبير في نشر شبكة الخدمات الصحية وتحسين مستواها النوعي إلى حد مقبول، لنستنتج أن للتلقيح دور فعال خلال السنوات الأولى للحياة، إلاّ أن هاته الأعداد تبقى مرتفعة رغم أن هناك اتّجاه نحو التحسن، ويمكن إرجاع السبب إلى القضاء على جلّ الأمراض، فقط بقيت المستعصية والتّي لم يجد لها الطب الدواء اللازم، أو هي بعض الوفيات في المناطق النائية يعد الاستثمار في صحة الأطفال مطلبا أساسيا لحقوق الإنسان وهو من أضمن الطرق للانطلاق منها لمستقبل أفضل باعتبار معدلات وفيات الأطفال مؤشرا حساسا لتطور بلد ما ودليلا معبرا عن أولوياتها، باعتباره نتيجة لمجموعة واسعة من المدخلات (الوضع الغذائي، مستوى الرعاية الصحية، اللقاحات، مياه الشرب، الطعام...) وهو الأساس لتصنيف الدول للأغراض التنموية.[1]

بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة بين بقاء الطفل والتعليم بصفة عامة وتعليم المرأة بصفة خاصة، حيث كلما زاد تعليم الأمهات زادت صحتهن وعلى الأرجح صحة أطفالهن، فمنذ 1970 كان انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات إلى النصف في165 دولة، إلى التحسينات في تعليم النساء في سن الإنجاب.

وتقل احتمالية وفاة الأطفال في طفولتهم ممن أكملت أمهاتهم تعليمهن الأساسي بنسبة 40%مقارنة مع الأطفال الذين لم ترتاد أمهاتهن المدارس، وتقلّ احتمالية معاناتهم من سوء التغذية إلى النصف، فتأثير

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الجزائر، 2012، ص: 50.

المرأة أكبر من تأثير الرجل من حيث تحسين المستوى الصحي والغذائي للأطفال، وأنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد المستوى الصحي عند الأطفال، وهذا يؤكد على أهمية تعليم المرأة تعليما جيدا، ومن المؤكد أنه في أي بلد المرأة التي تلقت تعليما أساسيا كاملا يرجح أن تكون أقدر تسيير لحياتها في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متغيرة بصورة أفضل من التي ظلت من دون تعليم.[1]

الشكل (03): نسبة السّكان الّذين تتوفر لديهم مياه مأمونة للشرب وقدرة الحصول على مرافق الصرف

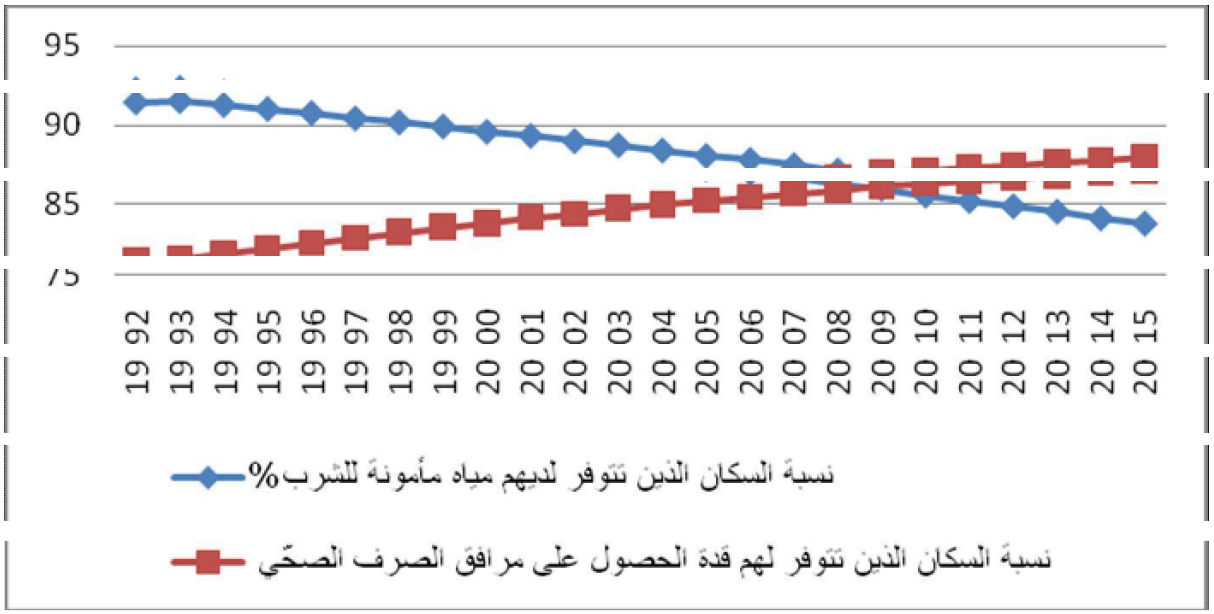

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل (03) وبالنّسبة لنسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي فهي في تحسن مستمر، حيث بلغت 80.7% سنة 1992 لتبلغ 84.30% سنة 2002 وترتفع إلى 87.6% سنة 2015.

أما فيما يخص نسبة السكان الحاصلين على مياه مأمونة للشرب فقد شهدت تناقصا، حيث سنة 1992 كانت تبلغ 91.7% لتبلغ 88.8% سنة 2002 وتنخفض إلى 83.6% سنة 2015 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تزايد عدد سكان الجزائر، وبالتالي فاحتياج الجزائر للمياه سيكون مضاعفا بتضاعف عدد السكان في الجزائر، وقلة الاستثمارات في هذا المجال.

[1] بن صديق زوبيدة: «**أثر التعليم وعمل المرأة في تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، دراسة ميدانية على أستاذات وطالبات الدراسات العليا بجامعة أبي بكر بلقايد**». كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص:35.

فقد أقرت منظمة الصحة العالمية أنّه حوالي ربع أطفال العالم النامي يعانون من نقص في الوزن بسبب سوء التغذية وعدم كفاية المرافق الصحية الضرورية[1]، حيث أن العلاقة بين حالة التغذية (خاصة وفيات الأطفال دون 5 سنوات) والإصحاح واضحة من خلال انخفاض نسبة الوفيات دون 5 سنوات بسبب الإسهال خلال التسعينات، حيث تعتمد التخفيضات المستمرة للنسبة الحالية على قدرة الأسر في معالجة الإسهال منزليا (إمداد الجسم بالسوائل والتغذية السليمة) ،وسوف يساعد الحصول على مياه نظيفة ونظام صرف صحي بصورة متزايدة على تضييق مدى الإصابة بالمرض[2]، ففي سنة 2000 أعلنت هيئة الأمم المتّحدة أن هناك مليار شخص يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب[3]، كما أعلن البنك الدولي أنّه في آفاق 2025 حوالي 3 مليار شخص سوف يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب.[4]

3. مؤشّر البطالة: يعكس هذا المؤشّر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد، حيث يسمح لنا هذا المعدل بالوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها.[5]

الشكل رقم (04): **تطور معدل البطالة في الجزائر (1991-2021) (%)**

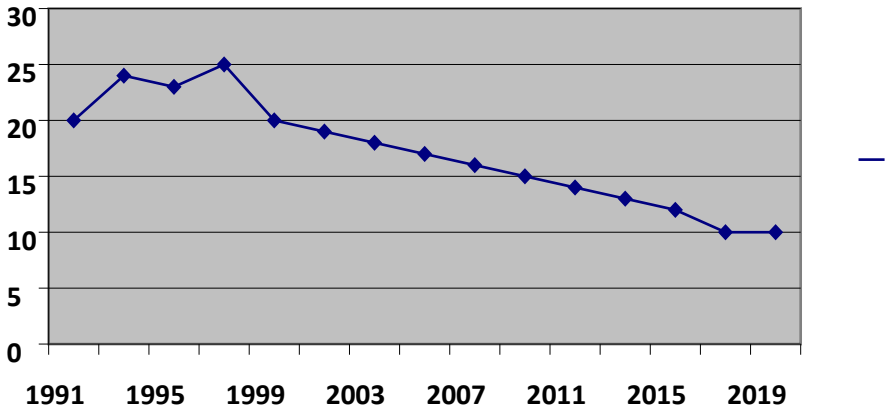

المصدر: – إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي؛

- Données statistiques : Activité, Emploi et chômage, ONS Algérie septembre 2020, p 1-2

من خلال **الشكل البياني رقم (04)** يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل:

[1] سالم توفيق: «**الأمن الغذائي العربي أوراق غربية**»، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2011، ص: 22.
[2] برنامج الأمم الإنمائي: «**تقرير التنمية البشرية أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**»، نيويورك، 2003، ص: 99.
[3] Romano Donato: «**sustainable rural development Syria projet. CGP, FAO. Scientifiques American** ». Avril 2001. (Pour la science, l'eau le risques de pénurie. Édition Français N, 282 ,2002, p : 24.
[4] تقرير التنمية البشرية: «**الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**»، نيويورك، ص:06.
[5] زكريا مسعودي: «**واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990- 2010)**»، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي – الجزائر، 2012، ص: 11.

- **المرحلة الأولى:** من 1991 إلى 2000 حيث أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر 1995، و2000 على التوالي: بلغت 42.8%، 57.13% ،59.16%، سنة 1991، 1995، 2000 على التوالي. هذا الارتفاع راجع إلى الظروف الأمنية الصعبة الوضعية السياسية المأساوية التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات وما خلفته من ركود على كل الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المديونية التي أثقلت كاهل الدولة وإعلان الكثير من المؤسسات الوطنية والمحلية حالة الإفلاس وبالتالي تسريح العمال الذي قارب 500 ألف عامل وغلق حوالي 1000 مؤسسة، وكل هذا موازاة مع فترة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي. فارتفاع معدل البطالة نتيجة لارتفاع نسب النشاط وزيادة طلبات البحث عن عمل.
- **المرحلة الثانية:** من 2001 إلى 2013 حيث أن البطالة السنوية انخفضت من 28.13%، و19.28% إلى9.3% في سنة 2005، 2010 و2013 على التوالي، حيث تعتبر النسبة الأخيرة هي أدنى نسبة لهذا المؤشّر منذ الاستقلال، هذا دليل على نوع من الحركية التي شهدتها الجزائر وكذا ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالسنوات الماضية، مما جعل الجزائر تنتهج لبرامج تشغيل الشباب في إطار ما يسمى برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج القرض المصغّر وبرنامج إنشاء المؤسسات المصغرة.
- **المرحلة الثالثة:**

بعد 2013 عودة ارتفاع معدل البطالة حيث بلغ 12.83% سنة 2020، هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة مما جعل الدولة تعيد النظر في سياسة التوظيف بالإضافة إلى انخفاض الحركية في سوق الشغل بصفة عامة.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية.

1. **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

الجدول رقم (07): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: الدولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج من المحلي الإجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1,727	2001	1,703
2002	1,743	2003	2,056
2004	2,550	2005	3,039
2006	3,391	2007	3,846
2008	4,846	2009	3,771
2010	4,350	2011	5,272
2012	5,348	2013	4,2
2014	1,65	2015	1,65

المصدر: البنك الدولي:(2000- 2008)، تقرير البنك الجزائري (2009-2013) تقرير البنك الجزائري (2014-2015)

الشكل رقم (05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الجدول السابق

خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة (2000-2015)، حيث ارتفع من 1.727 دولار سنة (2000) الى 4.848 دولار سنة (2008) وسجل أعلى مستوى له سنة (2012) بـ: 5.348 دولار سبب ذلك راجع الى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة أداء النمو في قطاع المحروقات ليعود الى الانخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير ذلك يعود الى الصدمة البترولية والتمسك بالاقتصاد الربعي.

2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (08): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الوحدة (%)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	4,7	2001	3,1
2002	5,8	2003	7,7
2004	4,5	2005	6,7
2006	1,5	2007	3,4
2008	2	2009	1,6
2010	3,6	2011	2,8
2012	3,3	2013	2,8
2014	3,7	2015	3,7
2016	3,8		

Source: www.ons.

الشكل رقم (06): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

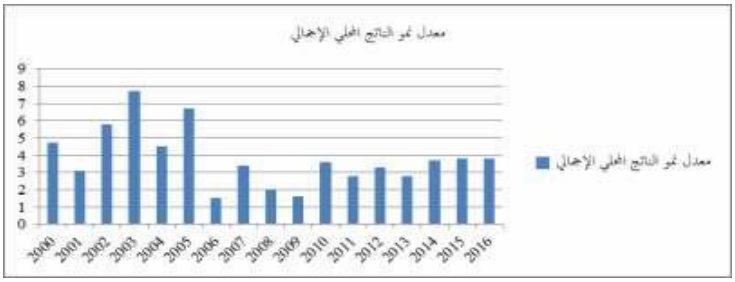

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق

نلاحظ خلال المنحنى أعلاه ان معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7.7% سنة 2003م والتي تعتبر أكبر نسبة وسبب ذلك راجع الى السياسة الاتفاقية التوسعية وأقل نسبة سجلت سنة 2006م بنسبة 1,5% ليعود في الارتفاع بداية من سنة 2014 الى ان وصلت نسبة 3,8% سنة 2016 ولكن بنسبة أقل مقارنة بسنة 2003 متأثرا بالصدمة الخارجية المتمثلة في انخفاض سعر البترول.

3. مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ومستوى علاقاتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة ومن خلال الجدول رقم (09) التالي سنعطي معطيات إحصائية للمازان التجاري خلال الفترة (2000-2016).

جدول (09): الميزان التجاري (2000-2016) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12,30	2001	9,61
2002	6,70	2003	11,14
2004	14,27	2005	26,47
2006	30,06	2007	34,24
2008	40,60	2009	27,78
2010	18,21	2011	25,96
2012	20,16	2013	9,88
2014	0,46	2015	18,08-
2016	16,82-		

المصدر:

- البنك الدولي (2000-2008) من سنة (2009-2013)؛
- تقرير البنك الجزائر (2009-2023)؛
- تقرير البنك الجزائري (2015-2017).

شكل رقم (07): الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)

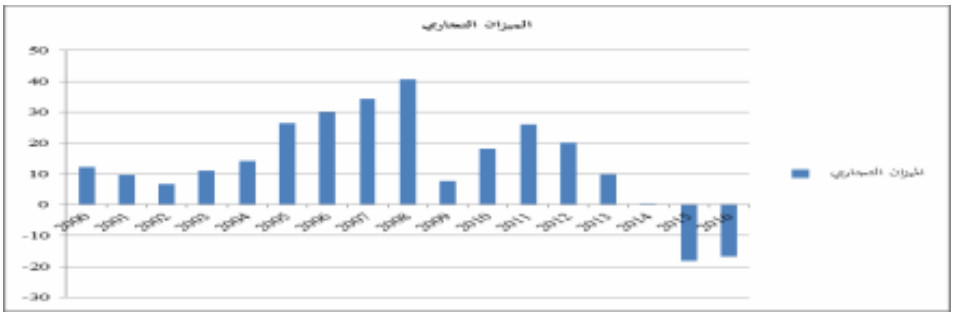

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال الفترة (2000-2011) اذ ارتفعت قيمة الفائض من 12,30 مليار دولار سنة 2000 الى 40,60 مليار دولار سنة أي 2008 أي بفارق 28,3 مليار دولار وذلك راجع الى انتعاش نشاط قطاع المحروقات، إلا أنه يسجل انخفاظا سنة 2009 ليصل الى 7,78 مليار دولار، ليزيد في الارتفاع و لكن بقيمة اقل من سنة 2008 ليصل الى 9,8 مليار دولار سنة 2013، في حين يسجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و2016 وسبب ذلك راجع الى هشاشة الإيرادات الخارجية إيزاء انخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3. نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي من خلال الجدول التالي الذي يوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015).

جدول (10): نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة إجمالي الدين	4.3	3.5	4.1	3.5	2.2	1.12	0.98	0.82	0.72

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012، (2013 الى 2015)؛

- تقرير بنك الجزائر (2015-2017).

الشكل (08): نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الخام خلال فترة (2007-2015)

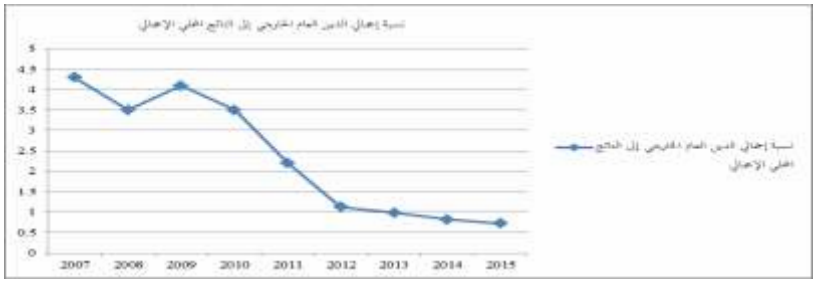

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي من 4,3% سنة 2007 الى 0,72%سنة 2015 وسبب ذلك راجع الى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء

المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، ارتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عمليات الاكتتاب في القرض الوطني.

5. معدل التضخم:

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية. وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

جدول رقم (11): تطور الأسعار (2007-2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة	4,3	3,5	4,1	3,5	2,2	1,12	0,98	0,82	0,72

الجدول (12): معدلات التضخم خلال فترة (2000-2016)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2001	1
2002	1,4	2003	2,6
2004	3,5	2005	1,6
2006	2,31	2007	3,68
2008	4,86	2009	5,74
2010	3,91	2011	4,52
2012	2,5	2013	2,8
2014	3,7	2015	4,8
2016	6,4		

Source : - Banque d'Algérie rapport:(200,2003 ,2006,2008 ,2009,2010,2015,2017.

- www.statistique-mondiales.com 2000-2016.

شكل (10): معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)

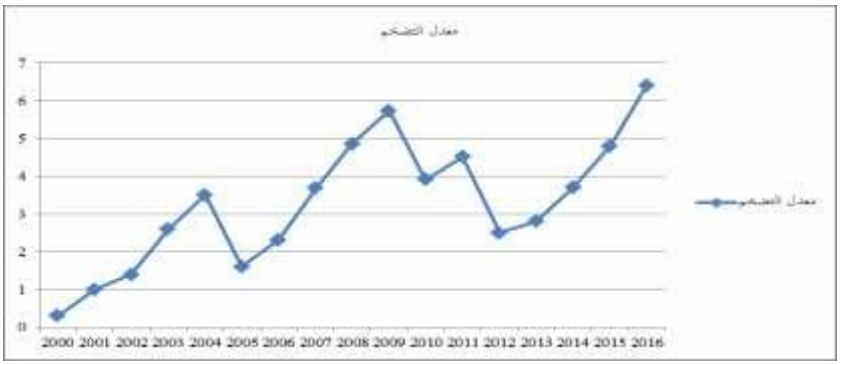

لمصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءا من سنة 2001 والذي قدر بـ: 1% الى سنة 2004 والذي قدر بـ: 3,5% وسبب ذلك راجع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2005 الى معدل 1,6% وسبب هذا الانخفاض راجع الى نقص نسبة النفقات الجارية الى اجمالي الناتج المحلي، ثم عاود معدل التضخم في الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3,68%وسبب ذلك راجع الى السياسة التوسعية في الانفاق العام وسجل أعلى نسبة سنة 2016 والمقدرة ب 6,4% وذلك راجع ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج، زد إلى ذلك الازمة المالية وارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء الاختلافات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق.

ثالثا: المؤشرات البيئية.

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والأرض وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء، وبالموارد المائية.

1. نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية:

تشير الأراضي الزراعية الى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة وحسب تعريف منظمة الأغذية الزراعة تشتمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل.

جدول رقم (13): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي
2000	16,8	2001	16,8
2002	16,7	2003	16,8
2004	17,3	2005	17,3
2006	17,3	2007	17,3
2008	17,3	2009	17,4
2010	17,4	2011	17,4
2012	17,4	2013	17,4
2014	17,4	2015	17,4

المصدر: البنك الدولي: تقرير التنمية البشرية (2013-2014)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد باغت أعلى نسبتها وقدرت بـ: 17,4% سنة 2015 لو قرن هذا المعدل بمساحة الأراضي في الجزائر لوجدناها أنها قليلة مقارنة بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول إلى الأحسن.

2. نسبة مساحات الغابات الى المساحة الكلية:

جدول رقم (14): مساحة الغابات من مساحة الأراضي خلال الفترة (2000-2015) (%)

السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي
2000	0,7	2001	0,7
2002	0,7	2003	0,7
2004	0,6	2005	0,6
2006	0,6	2007	0,6
2008	0,6	2009	0,6
2010	0,6	2011	0,6
2012	0,81	2013	0,81

2014	0,82	2015	0,82

المصدر: البنك الدولي.

3. أنواع الثدييات والنباتات المهددة بالانقراض:

حدد المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية قائمة أولية للأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالزوال في الجزائر نتيجة الممارسات غير القانونية والعشوائية سواء من قبل المواطنين أو سياح أجانب كخطوة أولى لحماية هذه الأصناف.

وتضم القائمة طائر الحبار، الفنك، الرد البربري، وغزال الصوين.....وغيرها.

وبالتالي يجب المحافظة عليها بالبرامج التي تعتني بالبيئة والمحيط على غرار برامج (أحياء نظيفة، والفرز الانتقائي للنفايات عبر الأحياء والمؤسسات.

جدول رقم (15): أنواع الثدييات والنبتات المهددة بالانقراض سنة 2016

السنة	2016
أنواع الثدييات المهددة	14
أنواع النباتات المهددة	15056

المصدر: البنك الدولي.

رابعا: المؤشرات المؤسسة.

1. **مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص:**

هو عبارة عن عدد مستخدمي الأنترنيت على مستوى الدولة مقسوما على مجموع عدد السكان مضروبا في 100، ويعد هذا المؤشر مقياسا لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات، أي يشير الى الأشخاص الذين يمكنهم استخدام الأنترنيت لكل 100 شخص.

جدول رقم (16): مستخدمو الإنترنت لكل 100 شخص للفترة (2000-2016)

السنوات	شخص100مستخدمو الانترنت لكل	السنوات	شخص100مستخدمو الانترنت لكل
2000	0,5	2001	0,6
2002	1,6	2003	2,2
2004	4,6	2005	5,8
2006	7,4	2007	9,5
2008	10,2	2009	11
2010	12,5	2011	14
2012	15,2	2013	15,7
2014	19 ،7	2015	25,3
2016	36		

المصدر: البنك الدولي.

الشكل رقم (11): مستخدمو الانترنت خلال الفترة (2000-2016)

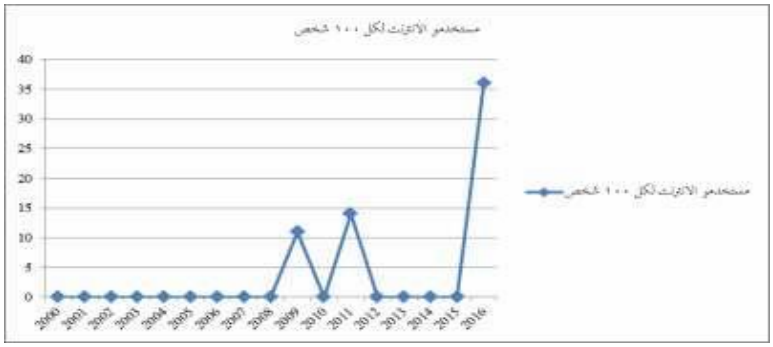

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل انتشار استخدام الإنترنت كان في السنوات الأولى محتشما والذي قدر بـ:0,5 %سنة 2000 وبعدها بدء يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة إلى أن وصل سنة 2016 الى 36%أي بزيادة قدرت ب 21,3%مقارنة بنسبة 2000 ويعود ذلك الى تطوير خدمات الانترنت والتخفيضات التي شهدتها في انتشار واستعمال الانترنت.

2. **الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد:**

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف النقال على مستوى الدولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في 100 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007، 2008 يعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث (G3) في الجزائر في ديسمبر كانون الأول عام 2013. وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم بنسبة 27 مرة في عام 2014 ووصل الى أكثر من 25 مليون مشترك في عات 2016 محققا بذلك معدل انتشار يبلغ حوالي 64%حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها.

وهذا ما يعكس زيادة عدد السكان وتطور نمط الحياة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يعكس زيادة الطلب على الهاتف النقال.

شهد سوق الاتصالات في الجزائر نموا كبيرا ولا سيما في مجال الهاتف الثابت، وهذا بتحسن جودة الخدمة والارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث بلغ 3404709 مشترك سنة 2016 بعد ان كان في سنة 2010 حوالي 3026469 حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها.

المبحث الثالث: متطلبات التنمية المحلية المستدامة وآفاقها في الجزائر.

نتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات التنمية المحلية المستدامة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نتطرق إلى آفاق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

تعتبر التنمية المحلية المستدامة من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر حاليًا. فهي تتطلب اتباع نهج شامل وبعيد المدى لضمان استدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة.[1]

وفي هذا الصدد، تبرز ثلاثة محاور أساسية لتفعيل التنمية المحلية المستدامة في البلاد، تتمثل في تفعيل نظام المعلومات المحلي، وتفعيل التنمية المكانية، وكذا تعزيز قدرات الموارد البشرية.

[1] Qudrat-Ullah, H. (2023). Exploring the Dynamics of Renewable Energy and Sustainable Development in Africa. Springer Nature

أولا: تفعيل نظام المعلومات المحلي.

يُعد تفعيل نظام المعلومات المحلي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. يُتيح هذا النظام جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من مختلف المناطق والقطاعات، وتحليلها، واستخدامها لاتخاذ قراراتٍ مدروسة تُساهم في تحسين حياة المواطنين.

ولتفعيل نظام المعلومات يتعين:

1. **إنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة:** لجمع وتخزين البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من مختلف المناطق والقطاعات، حيث يمكن لقاعدة البيانات هذه توفير معلومات شاملة ودقيقة للمسؤولين والقادة لاتخاذ قرارات مدروسة تتعلق بالتنمية المحلية.
2. **تطوير آليات تبادل المعلومات** يُساهم تبادل المعلومات بين الوزارات والهيئات الحكومية والجهات المحلية بشكل منتظم وفعال بين مختلف الجهات في ضمان تدفق المعلومات بسلاسة وتجنب الازدواجية والتضارب.
3. **تعزيز قدرات الموظفين المحليين:** من خلال برامج التكوين المتخصصة. تُتيح هذه البرامج للموظفين المهارات اللازمة لإدارة نظام المعلومات المحلي والاستفادة منه بشكلٍ فعّال.
4. **إنشاء نظم معلومات جغرافية محلية:** لتسهيل عملية رسم الخرائط والتخطيط المكاني للمشاريع التنموية. تُساعد هذه النظم على فهم وتحليل البيانات المكانية بشكلٍ أفضل، مما يُساهم في تخطيطٍ استراتيجيٍ مُحكم.
5. **ضمان الشفافية وإتاحة البيانات:** يجب ضمان الشفافية وإتاحة البيانات والمعلومات للجمهور والباحثين لتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار. تُتيح مشاركة المواطنين والخبراء اتخاذ قراراتٍ تنمويةٍ رشيدةٍ ومدروسة.
6. **الاستفادة من التقنيات الحديثة:** كالذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة لتحسين عملية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.[1] وتُمكن هذه التقنيات من استخلاص رؤى وتوقعاتٍ دقيقةٍ من كمياتٍ هائلةٍ من البيانات.
7. **إنشاء آليات للتنسيق:** بين الجهات المختلفة المسؤولة عن جمع البيانات لتجنب الازدواجية والتضارب. يُضمن التكامل والانسجام بين مصادر البيانات بناء نظام معلوماتٍ محليٍ فعّالٍ وموثوق.

[1] Safa, N. T., & Ories, M. R. (2024). A Holistic Overview of Agricultural Practices among CDIP Beneficiaries in Salimgonj Area: Current Status, Persistent Problems, and Promising Prospects.

8. **تطوير معايير واضحة لجمع البيانات:** يجب تطوير معايير واضحة لجمع البيانات وضمان جودتها لتسهيل عملية التحليل والمقارنة. تُساعد البيانات ذات الجودة العالية على اتخاذ قراراتٍ صحيحةٍ ومُستندةٍ إلى أدلةٍ قوية.

9. **إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية:** يجب إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تصميم وتنفيذ نظام المعلومات المحلي للاستفادة من خبراتهم العلمية. يُساهم الباحثون في تحسين نظام المعلومات المحلي من خلال تقديم خبراتهم في مجال جمع وتحليل البيانات.

10. **العمل على زيادة الوعي:** يجب العمل على زيادة الوعي لدى المواطنين والجهات المحلية بأهمية نظام المعلومات المحلي وفوائده. تُساهم المشاركة الفعّالة من جميع الأطراف في نجاح هذا النظام.

11. **الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة:** يجب الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في مجال إنشاء وإدارة نظم المعلومات المحلية من خلال التعاون والتبادل المعرفي. تُساعد الاستفادة من التجارب الناجحة على توفير الوقت والموارد، وتجنب تكرار الأخطاء، وتطوير نظام معلومات محلي مُتطوّرٍ يلبي احتياجات المجتمع.

12. **تخصيص الموارد المالية الكافية:** يجب تخصيص الموارد المالية الكافية لبناء البنية التحتية الضرورية ودعم البحث والتطوير في مجال نظام المعلومات المحلي. يُعدّ توفير التمويل المناسب أمرًا ضروريًا لضمان نجاح وفعالية هذا النظام، بما في ذلك شراء الأجهزة والبرامج، وتدريب الموظفين، وإجراء البحوث والدراسات، وتطوير تقنيات جديدة.

13. **إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية:** يجب إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية المحلية. تُتيح هذه الشراكات الوصول إلى مصادر جديدة للبيانات والخبرات، وتُساهم في تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بتحقيق التنمية المحلية.

14. **تنظيم ورش عمل وندوات دورية:** يجب تنظيم ورش عمل وندوات دورية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين مختلف الجهات المعنية بنظام المعلومات المحلي. تُساعد هذه الفعاليات على نشر المعرفة وتعزيز التواصل بين مختلف الأطراف، ممّا يُساهم في تطوير وتحديث نظام المعلومات المحلي بشكلٍ مستمر.

15. **تطوير أدوات وتطبيقات رقمية متطورة:** يجب تطوير أدوات وتطبيقات رقمية متطورة لتسهيل عملية جمع وتحليل البيانات على المستوى المحلي. تُتيح هذه الأدوات إمكانية جمع البيانات بشكلٍ أسرع وأكثر دقة، وتحليلها بشكلٍ أعمق، واستخدامها لاتخاذ قراراتٍ أفضل.

16. **الربط بين قواعد البيانات المحلية:** يتم الربط بين البيانات المحلية مع بيانات وطنية ودولية لتوسيع نطاق المعلومات المتاحة. يُتيح هذا الربط إمكانية الوصول إلى بياناتٍ شاملةٍ ومتنوعةٍ من مختلف المصادر، ممّا يُساهم في تحسين عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

17. **وضع إستراتيجية وطنية شاملة:** لتطوير وتنفيذ نظام المعلومات المحلي. تُحدد هذه الإستراتيجية الأهداف والغايات المرجوة من النظام، وتُحدد الأدوار والمسؤوليات المختلفة، وتُحدد الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذه.

18. **تخصيص كوادر بشرية مؤهلة:** لإدارة نظام المعلومات المحلي وتشغيله. تتطلب هذه المهمة مهاراتٍ عاليةٍ في مجال جمع البيانات وتحليلها، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وإدارة المشاريع.

19. **حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة:** يتم بتطبيق معايير الأمن والخصوصية الصارمة. تُشمل هذه المعايير ضمان سرية البيانات، ومنع الوصول غير المصرح به، وحماية البيانات من التلف أو الفقدان.

20. **تقييم فعالية نظام المعلومات المحلي:** يتم بشكلٍ دوريٍّ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه. يشمل هذا التقييم قياس مدى صحة البيانات، ومدى فاعلية عملية التحليل، ومدى تأثير النظام على عملية صنع القرار.

إذن يعد تفعيل نظام المعلومات المحلي خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المحلية المستدامة. من خلال تنفيذ الفقرات المقترحة في هذا الفصل، يمكن إنشاء نظام معلومات محلي فعّال وموثوق يُساهم في كل من تحسين عملية صنع القرار على المستوى المحلي وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية بالإضافة إلى توفير خدمات أفضل للمواطنين وكذا تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

يعتبر نظام المعلومات المحلي أداة قوية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. من خلال الاستثمار في هذا النظام وتنفيذه بشكلٍ فعّالٍ، يمكن للمجتمعات المحلية تحسين مستقبلها بشكلٍ كبير.

ثانيا: التنمية المكانية كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.

تعد **التنمية المكانية** مدخلاً مهمًا لتفعيل التنمية المحلية المستدامة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في كل منطقة.[1]

[1] Tolessa, A. (2024). Current Status and Future Prospects of Small-Scale Household Biodigesters in Sub-Saharan Africa.

ولتحقيق ذلك، يجب إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة بشكل أكثر عدالة على المستوى الجغرافي، مع مراعاة الخصوصيات المحلية وإمكانات التنمية في كل منطقة.

ولهذا فإن مفهوم التنمية المكانية يظهر من خلال توزيع الاستثمارات على النشاطات الاقتصادية المختلفة والأقاليم وبخاصة النشاط الصناعي في دول العالم كافة، كونها تمثل عملية اقتصادية اجتماعية وحضارية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية وتؤثر بشكل كبير على تركيب المجتمع مادياً وحضارياً.[1]

وفي ضوء ذلك فإن التنمية المكانية المتوازنة ترتكز على إعطاء أو تقديم نموذج للتوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية بغية الحد من ظاهرة التركز السكاني والتفاوت النسبي في مستويات المعيشة والدخول بين سكان الأقاليم أو المناطق المختلفة. أي تحريك الأعمال إلى السكان للحد من ظاهرة الهجرة وتحقيق حالة من الاستقرار المكاني للسكان.[2]

كما تعني التنمية المكانية بلوغ الهيكل المكاني* للاقتصاد في إي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور الملائم لتطوير وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل كفوء. اي انها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية الاقتصادية وتعمل على دمج الاهداف الموقعية بالأهداف القومية فلابد من النظر إليها نظرة شاملة للاقتصاد وبشكل كامل.[3]

تعد **التنمية المكانية** مدخلاً مهمًا لتفعيل التنمية المحلية المستدامة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في كل منطقة.[4]

1. أهداف التنمية المكانية.

ويمكن حصر عدة أهداف للتنمية المكانية كما يلي:

[1] أ. د. كريم سالم حسين الغالبي؛ سحر كريم كاطع علي: «**الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادسية في المجالين (الصناعي والزراعي)**»، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية ـ القادسية، العراق ـ المجلد 16 العدد 2 لسنة 2014، ص: 136.**

[2] نفس المرجع: ص: 136.

* **الهيكل المكاني**: مجموعة العناصر التي تمثل المكان وتحدد عناصره وتركيبة وتكوينه

[3] Antoni Kukenski : «Regional polices in Nigeria, Andia, and Brazil»Hungary mouton volume, 1978, p:195

[4]Tolessa, A: « **Current Status and Future Prospects of Small-Scale Household Biodigesters in Sub-Saharan Africa**»,2024.

أ. تحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الاستثمارات بقصد استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة داخل كل إقليم بالشكل الذي لا يعرض المشاريع والنشاطات الى الاختناق في مستلزمات الانتاج والعمالة ومشكلات التسويق.

ب. تحقيق التوازن بين الأقاليم والمدن بشكل يوفر تقارب في مستوى الدخل والمعيشة وتقليل الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات وانخفاض نسب البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ج. الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الناتج ونموه الذي يدعم معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية اقتصاديا واجتماعية التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي وتوليد نشاطات جديدة في مراكز النمو لها دور في زيادة الناتج الإقليمي.[1]

د. التوزيع الأمثل للسكان لأن عدم التوازن يولد مناطق جاذبة وأخرى طاردة للسكان كما هو الحال في الهجرة من الريف الى المدينة.

هـ. رفع مستوى الاستخدام الكمي والنوعي من خلال توليد فرص عمل داخل الاقليم مما له من أثر على تقليل حركة الهجرة الداخلية للسكان ما بين الأقاليم.

و. استحداث التكتلات الصناعية إذ أن ميل التكتلات الصناعية إلى تركيز أكثر من الانتشار أو التشتت لأن ذلك يؤدي الى تقليل تكاليف الانتاج قياسا" بالمواقع المعزولة من خلال ذلك نحصل على وفورات اقتصادية.[2]

ز. توليد تجمعات حضرية، فالتحضر يعني «زيادة سكان المدن عن طريق الانتقال من الريف الى المدن أو تغيير الريف من حياة ريفية الى حضرية وما يرتبط تغيير أنواع أنماط المهن وسلوك الأفراد»، التحضر ظاهرة اجتماعية تدل على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهنالك علاقة وثيقة بين التحضر والتنمية هما وجهان لعملة واحدة حيث يتأثر أحداهما بالآخر.[3]

ح. إحداث تغيرات بيئية من خلال الأخذ بمبدأ التنمية المكانية المستدامة ذلك لأن الآثار والعواقب المتولدة نتيجة تركز الاستثمارات والسكان في أقطاب تنموية تقليدية يضر بالبيئة ويؤدي إلى تدمير نظم

[1] AidenJ, and Morganr, Regional planning A com prehensive view "Great Britain pitman, press,1974, p :224

[2] Harvery , Armstrong :« **Regional economic policy" Game lot, press ,limited** »London,1979,p509

[3] تيم عبد الجابر والخطيب ابراهيم وآخرون: «**مستقبل التنمية في الوطن العربي**» دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص:69.

البيئة المختلفة فضلاً عن خطورتها على السكان فيرتفع مستوى التلوث البيئي بالنسبة للماء والهواء والتربة.

قد تكون أوليات هذه الأهداف هو زيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى الخدمات المقدمة في الأقاليم وزيادة فرص العمل وتخفيض البطالة وتقليل الفروقات الإقليمية في الدخل في الوقت نفسه رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للبلد. وقد تكون هذه الأهداف إما متعارضة أو متماثلة بشكل أو بأخر داخل حدود الاقليم أو بين إقليم وآخر كلاً حسب الإمكانات والموارد التنموية المتاحة فيه ونسب السكان والفئات العمرية والتعليمية والصحية. أو يعود إلى عدم قدرة الأقاليم في رفع معدل النمو الاقتصادي لافتقارها إلى وفورات التكتل والمزايا الموقعية.[1]

2. خطوات تفعيل التنمية المكانية.

ولتحقيق التنمية المحلية يجب إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة بشكل أكثر عدالة على المستوى الجغرافي، مع مراعاة الخصوصيات المحلية وإمكانات التنمية في كل منطقة. ويتم باتباع الخطوات التالية:

أ. إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة بشكل أكثر عدالة على المستوى الجغرافي: ويتم مراعاة الخصوصيات المحلية وإمكانات التنمية في كل منطقة. سيساهم ذلك في تقليص الفوارق الإقليمية وتحسين مستوى المعيشة في جميع المناطق.

ب.تطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية في المناطق الريفية والنائية: لتحسين جاذبيتها الاستثمارية وتعزيز فرص العمل المحلية.

ت.تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد الطبيعية المحلية: كالزراعة والصناعات الغذائية والسياحة البيئية.

ث.دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الريادية المحلية: بتوفير التمويل والحاضنات والخدمات الإستشارية اللازمة.

ج.تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص: وذلك بتحديد احتياجات التنمية المكانية والعمل على تلبيتها.

ح.إنشاء آليات للحوكمة المحلية الفعالة وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار: فيما يخص التنمية المكانية في مناطقهم.

[1] محمد حسن السيد: «**سياسات التنمية المكانية في العراق**»، وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي، بغداد، 2007، ص: 2.

خ. الاستفادة من التقنيات الحديثة لتحديد الموارد المتاحة وتخطيط المشاريع التنموية: مثل نظم المعلومات الجغرافية لاستغلالها بشكل أفضل.

د. تبني سياسات وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة وضمان الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية: لتجسيد التنمية المكانية.

3. تحديات التنمية المكانية وآليات علاجها.

أ. تحديات التنمية المكانية:

تواجه التنمية المكانية في الجزائر العديد من الصعوبات والتحديات، منها:

- ضعف البنية التحتية والمرافق الأساسية في المناطق الريفية والنائية، مما يعيق جذب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية إلى هذه المناطق.
- تعاني من محدودية الموارد المالية المخصصة للتنمية المكانية، وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات التنموية للمناطق المختلفة.
- غياب التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية المكانية، مثل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تواجه ضعف المشاركة المجتمعية وإشراك السكان المحليين في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية المكانية، وقلة الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة في مجال التخطيط المكاني والتنمية الإقليمية.

ب. آليات معالجة تحديات التنمية المكانية:

يتم حل مشاكل التنمية المكانية من خلال الآليات التالية:

- مساهمة الجماعات المحلية بشكل أكبر في تخطيط وإدارة التنمية المكانية من خلال تعزيز دور الحكم المحلي والمؤسسات المنتخبة محليًا في عملية صنع القرار المتعلقة بالتنمية المكانية؛
- إنشاء آليات للتشاور والمشاركة الفعالة مع المواطنين والجمعيات المحلية في تحديد أولويات التنمية المكانية وإعداد الخطط التنموية،
- تطوير قدرات الموارد البشرية في الجماعات المحلية من خلال برامج التكوين والتأهيل في مجالات التخطيط المكاني وإدارة المشاريع التنموية؛
- تشجيع الشراكات والتعاون بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع التنمية المكانية.
- تعزيز الموارد المالية والاستثمارات الموجهة للمشاريع التنموية على المستوى المحلي، من خلال آليات التمويل المبتكرة وجذب الاستثمارات الخاصة؛

- الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية لتحسين عمليات جمع البيانات وتحليل المعلومات المكانية لأغراض التخطيط التنموي.
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية المكانية مثل:

- تجربة فرنسا في تنفيذ سياسة التضامن المجالي التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين المناطق وإعادة توزيع الموارد والأنشطة بشكل أكثر عدالة؛
- نموذج التنمية المكانية في إسبانيا القائم على تعزيز التخطيط العمراني المتكامل وإشراك المجتمعات المحلية في عملية التنمية؛
- استراتيجية التنمية الإقليمية في تركيا التي تركز على تحديد القطاعات الإنتاجية الواعدة في كل منطقة وتوفير الحوافز والدعم اللازم لتطويرها؛
- خبرة دول الاتحاد الأوروبي في استخدام السياسات الاندماجية لتقليص الفوارق الإقليمية وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق.

- توفر للجماعات المحلية عدة آليات لتعبئة التمويل اللازم لمشاريع التنمية المكانية، منها:

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع التنموية، مثل عقود الشراكة والإمتياز؛
- الاستفادة من برامج التمويل الدولية المخصصة للتنمية المحلية، مثل برامج البنك الدولي والاتحاد الأوروبي؛
- إنشاء صناديق تنمية محلية تعتمد على مساهمات القطاع الخاص والمواطنين لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة؛
- تطوير آليات التمويل التشاركي والجماعي مثل حملات التمويل الجماعي والقروض الصغيرة لدعم المشاريع الريادية المحلية؛
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال التنمية المكانية من خلال توفير الحوافز الضريبية والتسهيلات التنظيمية.

أما في الجزائر، فهناك فاعلون رئيسيون يتطلب إشراكهم لتحسين حوكمة التنمية المكانية في الجزائر، وهم:

- السلطات المحلية والجماعات الترابية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المكانية؛
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية، لتوفير الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد احتياجات التنمية المكانية وتقييم السياسات المتبعة؛

- ممثلي القطاع الخاص، بما في ذلك رجال الأعمال والشركات والغرف التجارية، لضمان مشاركتهم في عملية التنمية المكانية؛
- منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية، لإشراك المواطنين وضمان تمثيل مصالحهم في برامج التنمية المكانية؛
- الهيئات الدولية والمانحين، لتوفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية المكانية؛
- وسائل الإعلام، لنشر الوعي بأهمية التنمية المكانية وتسليط الضوء على التجارب الناجحة والتحديات القائمة.

ولضمان نجاح الجماعات المحلية في دورها في تخطيط وإدارة التنمية المكانية، يجب مراعاة بعض المبادئ والمفاهيم الأساسية، مثل:

- **الحوكمة الرشيدة:** يجب أن تتمتع الجماعات المحلية بحوكمة رشيدة تتميز بالشفافية والمساءلة والمشاركة؛
- **اللامركزية:** يجب منح الجماعات المحلية صلاحيات ومسؤوليات واسعة في مجال التخطيط والإدارة؛
- **المشاركة المجتمعية:** يجب إشراك المواطنين بشكل فعال في جميع مراحل عملية التنمية المكانية؛
- **التخطيط الاستراتيجي:** يجب وضع خطط استراتيجية واضحة وواقعية للتنمية المكانية؛
- **التقييم المستمر:** يجب تقييم برامج ومشاريع التنمية المكانية بشكل دوري لقياس فعاليتها وإجراء التعديلات اللازمة.

وعليه نستنتج بأن التنمية المكانية مدخلاً هامًا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر. يمكن للجماعات المحلية لعب دور محوري في تخطيط وإدارة التنمية المكانية من خلال تعزيز دورها في صنع القرار، وإشراك المواطنين، وتبني أفضل الممارسات الدولية، ومراعاة المبادئ والمفاهيم الأساسية للحوكمة الرشيدة واللامركزية والمشاركة المجتمعية والتخطيط الاستراتيجي والتقييم المستمر.

ثالثا: تعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسساتية.

لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة دون توفر الكفاءات البشرية والمؤسسات القادرة على تنفيذ السياسات والبرامج التنموية على المستوى المحلي. لذلك، يجب العمل على **تعزيز قدرات الموارد البشرية**

من خلال برامج التكوين والتأهيل، فضلاً عن تطوير المؤسسات المحلية وتحديث آليات عملها لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.[1]

يجب على الفاعلين الرئيسيين في المجتمع الجزائري أن يضعوا جهودهم معا لمواجهة تحديات التنمية المحلية المستدامة. كما أن للحكومة المركزية دور مهم في وضع الإطار التشريعي والاقتصادي المناسب للاستثمارات. ومع ذلك، فإن الهيئات الإقليمية تمتلك معرفة دقيقة بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المناطق المحلية، ويجب وضعها في قلب سياسات التنمية المحلية المستدامة.

ويعد تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية أحد أهم العوامل لتحقيق التنمية المكانية المستدامة في الجزائر. يتطلب ذلك من مختلف الفاعلين في المجتمع الجزائري العمل معاً لمواجهة تحديات التنمية المحلية، وضمان مشاركة فعالة من قبل جميع الأطراف المعنية. تلعب الحكومة المركزية دورًا هامًا في وضع الإطار التشريعي والاقتصادي المناسب للاستثمارات، بينما تمتلك الهيئات الإقليمية المعرفة الدقيقة بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المناطق المحلية، مما يجعلها شريكًا أساسيًا في سياسات التنمية المكانية المستدامة. وعليه فالمحاور الرئيسية لتعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية هي:

1. تحسين نظام التعليم والتكوين المهني.

يعتبر التعليم والتكوين المهني من أهم الركائز لبناء القدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المكانية المستدامة. لذلك، يجب على الجزائر العمل على تحديث منظومتها التعليمية وفقًا لمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي.

من الضروري إصلاح مناهج التعليم والتكوين المهني بحيث تركز على اكتساب المهارات العملية والتقنية المطلوبة في القطاعات الإنتاجية الواعدة في كل منطقة. كما يجب تعزيز التعاون بين مؤسسات التكوين والشركات لضمان ملاءمة البرامج لاحتياجات سوق العمل.

[1] Safa, N. T., & Ories, M. R:« **A Holistic Overview of Agricultural Practices among CDIP Beneficiaries in Salimgonj Area: Current Status, Persistent Problems, and Promising Prospects**, 2024.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في إنشاء مراكز تدريب متخصصة في المجالات ذات الأولوية للتنمية المكانية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة.[1] كما يجب تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل هذه المراكز وضمان جودة التكوين المقدم.[2]

2.تعزيز البحث العلمي والابتكار:

لا يمكن تحقيق التنمية المكانية المستدامة دون الاعتماد على البحث العلمي والابتكار. لذلك، يجب على الجزائر زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، خاصة في المجالات ذات الصلة بالقطاعات الإنتاجية المحلية.[3]

من الضروري أيضًا تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص لتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي. كما يجب العمل على إنشاء حاضنات للشركات الناشئة وتوفير الدعم المالي واللوجستي اللازم لها.[4]

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع ريادة الأعمال والابتكار على المستوى المحلي من خلال توفير الحوافز والتسهيلات للمبتكرين والمشاريع الريادية. كما يجب العمل على نشر ثقافة الابتكار في المجتمعات المحلية من خلال برامج التوعية والتثقيف.[5]

---

[1] أ.د. قرزيز محمود؛ د. يحياوي مريم: «**التدريب الفعال وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة الإنتاجية الجزائرية- دراسة ميدانية**»، مجلة أفكار وآفاق، مجلة علمية أكاديمية، فصلية تصدرها جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، المجلد 9، العدد 1، السنة 2021، ص: 105-116.

[2] د. محمد عبد العال عيسى: «**الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والأسباب والدوافع والصور**»، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة إقليمية ربع سنوية، متخصصة في العلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية، تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مج 38، ع 3 - سبتمبر 2018، ص: 37-51.

[3] منيف الزعبي: «**تفعيل منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في العالم العربي**»، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 01، 2019، ص: 51-60.

[4] يمكن الإطلاع على:

- الجربي أحمد: «**دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة - دراسة عينة من حاضنات الأعمال الجامعية**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2024، ص: 16-23.

[5] حسين محمد حسين: «**أساليب التوعية والتثقيف في إطار التنمية الاجتماعية**»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص: 49-90.

3. تطوير الإدارة والحوكمة المحلية:

تعتبر الإدارة والحوكمة المحلية الفعالة من العوامل الحاسمة لنجاح برامج التنمية المكانية. لذلك، يجب على الجزائر العمل على تحديث الإطار التشريعي والمؤسساتي للجماعات المحلية لتمكينها من أداء دورها في التنمية بشكل أفضل.

من الضروري أيضًا تعزيز قدرات الموظفين المحليين من خلال توفير التكوين المناسب في مجالات التخطيط والإدارة والتنسيق. كما يجب تبني نهج الحوكمة الرشيدة القائم على الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي.

4. تعزيز الشراكات والتعاون المحلي.

لا يمكن تحقيق التنمية المكانية المستدامة بدون تعاون وتنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي. لذلك، يجب تشجيع الشراكات بين السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع التنمية المشتركة.[1]

من الضروري أيضًا تعزيز التعاون بين الجماعات المحلية المجاورة لتنسيق الجهود وتبادل الخبرات في مجال التنمية المكانية. كما يجب العمل على إنشاء آليات للتشاور والحوار بين مختلف الأطراف المعنية لتحديد أولويات التنمية وحل النزاعات المحتملة.

5. تعزيز دور المجتمع المحلي:

لا يمكن نجاح برامج التنمية المكانية دون إشراك المجتمعات المحلية وضمان تمثيل مصالحها. لذلك، يجب العمل على تمكين المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية في مناطقهم.[2]

من الضروري أيضًا تشجيع المبادرات المجتمعية والمشاريع التضامنية التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. كما يجب الاستفادة من المعارف والخبرات التقليدية للمجتمع محليا في تصميم وتنفيذ برامج التنمية المكانية.

---

[1] بجقينة ياسين، كنزة مغيش حامة: «**الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر**»، مجلة دراسات الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 385-400.

[2] قاسيمي ناصر؛ فراطسة سمير: «**دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**»، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد: 09 العدد: 02، 2022 ،ص: 476-491.

كما يتطلب تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية كل من:[1]

- تطوير برامج تكوين مستمر للعاملين في مجال التنمية المكانية لمواكبة المستجدات بحيث أنه يعد تطوير وتحديث برامج التعليم والتكوين المستمر للعاملين في مجالات التنمية المكانية أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم في تنفيذ البرامج والمشاريع بفعالية أكبر.
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في التنمية المكانية المستدامة والتي تلعب دورًا أساسيًا في توليد المعرفة والابتكار في هذا المجال. يشدد على أهمية إنشاء تلك المراكز لدعم البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تحديد أفضل الممارسات والسياسات التنموية المستدامة.
- الاستفادة من تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في عمليات التخطيط والمتابعة والتي تعد من أهم الأدوات الحيوية في تحسين عمليات التخطيط والمتابعة في مجالات التنمية المكانية.
- تفعيل دور المجالس المحلية في تقييم تنفيذ مشاريع التنمية ومتابعة المشاكل بحيث يعتبر تفعيل هذا الدور أمراً بالغ الأهمية في ضمان نجاح مشاريع التنمية المكانية وتحقيق أهدافها بشكل فعال.
- تفعيل آليات للتواصل مع المجتمع المحلي والاستماع إلى مختلف الأصوات والآراء، لضمان شمولية وشفافية العملية التخطيطية والتنفيذية.
- تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المحلي بحيث تعد الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المحلي من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز التنمية المكانية وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية.
- مساهمة الاستثمارات بشكل كبير في توليد فرص العمل المحلية ودعم الاقتصاد المحلي. وتحسين بيئة الأعمال المحلية وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار.
- تبني السلطات المحلية والحكومات المركزية سياسات داعمة وإنشاء بيئة استثمارية ملائمة تشجع على الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الدعم المالي والفني للمبادرات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل والموارد اللازمة. وينبغي للسلطات المحلية أن تعزز التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية لتوفير الدعم اللازم وضمان استدامة الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المحلية.
- تعزيز التدابير القانونية والتنظيمية لحماية المستثمرين وتشجيع الاستثمارات المستدامة والمسؤولة في السوق المحلية.
- إحداث قواعد بيانات معلوماتية محلية متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة والتي تعتبر كخطوة حاسمة نحو تعزيز التنمية المكانية وتحسين الإدارة والتخطيط في المجتمعات المحلية.

[1] أ.د. ثابتي الحبيب؛ أ.د. بن عبو الجيلالي: «**تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية- دعائم النجاح الأساسية لمؤسسات الألفية الثالثة**»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر.

- تسهم قواعد البيانات المعلوماتية في تحسين قدرة الجهات المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على الأدلة.
- توفير البيانات الضرورية لتقييم تنفيذ المشاريع ومتابعة الأداء، مما يسهل على السلطات المحلية والمنظمات ذات الصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المحلية بكفاءة.
- توفير التدريب والتأهيل للكوادر البشرية المعنية بإدارة وصيانة هذه القواعد، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والتقني لضمان استمرارية عملها وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة.
- تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة بحيث تعد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة شركاء حيويين في تحقيق التنمية المكانية المستدامة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية للعمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية في المناطق المحلية.
- تفعيل الشراكات بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يسهم في تنفيذ مشاريع للحفاظ على البيئة بطريقة مستدامة.
- يمكن أن تشمل الشراكات إطلاق مبادرات مشتركة لتحسين جودة الهواء وإدارة المخلفات، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في المناطق المحلية.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا فاعلاً في توعية الجمهور وزيادة الوعي بأهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- تفعيل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى إنشاء مشاريع بيئية مبتكرة ومستدامة، تساهم في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.
- العمل على تشجيع على التعاون المستمر وتبادل المعرفة والخبرات بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والفني للمشاريع البيئية المشتركة.
- توفير آليات فعالة للرصد والتقييم المستمر للمشاريع البيئية، لضمان استدامتها وفاعليتها على المدى البعيد.
- تركز الجهود على تعزيز القدرات الفنية والإدارية للأطراف المعنية، وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والاستدامة بين الجمهور والمجتمعات المحلية.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن الاستراتيجيات البيئية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني المشاركة المجتمعية الفعالة، حيث يشارك المواطنون والمقيمون في اتخاذ القرارات البيئية المحلية وتنفيذها.
- تضمين السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية إطاراً قانونياً وتنظيمياً يدعم التعاون والشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني في مجال حماية البيئة.

- يمكن أن تكون ورش العمل المشتركة والاجتماعات الدورية بين الأطراف المعنية فضاءً لتبادل الخبرات والمعرفة، ولتعزيز التفاهم المشترك حول التحديات البيئية وكيفية مواجهتها بشكل مستدام.

وبالتالي يمثل تعزيز دور المجتمع المحلي عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المكانية المستدامة في الجزائر. من خلال تمكين المواطنين وتشجيع مشاركتهم الفعالة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ، يمكن ضمان تحقيق التنمية بشكل شامل وعادل.

المطلب الثاني: آفاق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

أولا: آفاق التنمية المستدامة لـ2030.

إعمالا بأبعاد التنمية المستدامة وفق رُؤى 2030 قامت الجزائر بوضع أسس قانونية تهدف من خلالها إلى مسايرة تلك الطموحات بهد ف الوصول لتجسيد أجندة القرن 21 مستندة في ذلك تفعيل دور الهيئات اللامركزية، بالرجوع للقانون البيئي الجزائري فق د أقر بموجب المادة 11 منه على وجوب أن تكفل الدولة حماية الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي متخذ ة في ذلك كافة التدابير التنظيمية.[1]

وباعتبار أن الولاية والبلدية تمثل الدولة فهي تعد جزءا من الآليات التي تعول عليها الدولة لحفظ البيئة، وعليه سيتم التطرق:

في سنة 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة، وعلى إثره تم الاتفاق على خطة للتنمية المستدامة، تمتد إلى سنة 2030.على أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية متابعة التقدم في تنفيذ الخطة. وأبرز ما جاء في هذه الخطة 17 هدفا رئيسا، بالإضافة إلى عدة أهداف فرعية. ويمكن ذكر هذه الأهداف الرئيسية على النحو التالي:[2]

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

[1] القانون - 03 - 10 المؤرخ في 19 / 07 / 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، المؤرخة في 20 / 07 / 2003.

[2] الأمم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة، الرابط:

- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة؛
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
9. إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع للجميع،وتشجيع الابتكار؛
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: جهود الجزائر في تعزيز التنمية المستدامة:

إعمالا بأبعاد التنمية المستدامة وفق رُؤى 2030 قامت الجزائر بوضع أسس قانونية تهدف من خلالها إلى مسايرة تلك الطموحات بهدف الوصول لتجسيد أجندة القرن 21 مستندة في ذلك تفعيل دور الهيئات اللامركزية، بالرجوع للقانون البيئي الجزائري فقد أقر بموجب المادة 11 منه على وجوب أن تكفل الدولة حماية الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي متخذ ة في ذلك كافة التدابير التنظيمية[1]، وباعتبار أن الولاية والبلدية تمثل الدولة فهي تعد جزءا من الآليات التي تعول عليها الدولة لحفظ البيئة.

وعملا بأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 فإن السلطات الجزائرية سعت على تجسيدها من خلال إسناد الدور للجماعات المحلية للقيام بهذا الدور.

1. دور الجماعات المحلية **في تجسيد آفاق 2030 للتنمية المستدامة:**[2]

[1] القانون - 03 - 10 المؤرخ في 19 / 07 / 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، المؤرخة في 20 / 07 / 2003

[2] للتوسع يمكن الإطلاع على:

ساهمت أهداف التنمية المستدامة في تحفيز الدول ومن ضمنها الجزائر في بذل عناية لتحقيق طموحات **أجندة القرن 21** مستندة في على الولاية لتحقيقها خاصة في مجال الصحة العمومية والتحضر المستدام.

أ. دور الولاية في تجسيد آفاق 2030 للتنمية المستدامة:

- بالنسبة **للصحة العمومية،** فبتدهور الوسط البيئي وتلوثه أصبح الإنسان يواجه العديد من المخاطر ليس بمعزل منها ومن ضمنها الأمراض التنفسية والسرطان والملاريا...إلخ وهو الهدف الثالث من أهداف الإنمائية والذي ينص على: «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»[1].

وتكريسا لذلك فقد منح المشرع الجزائري للولاية عدة مهام مرتبطة بحفظ الصحة العمومية.

تلعب الولاية دورا هاما في حفظ الصحة العمومية حيث أنها تضم لجنة دائمة تتعلق بالصحة والنظافة وحماية البيئة وفق ما تضمنته المادة 33 من قانون الولاية، كما أن منح أيضا للمجلس الشعبي الولائي صلاحية التكفل بمتابعة تنفيذ أنشطة المتعلقة بحماية البيئة، التراث الثقافي المادي، الغابات، تهيئة الإقليم...إلخ.[2]

وتفعيلا لخطة الألفية بشأن تحقيق الهدف الثالث نجد أن الجزائر فد امتثلت لكافة البنود المتعلقة بخطة الألفية والتي ترتكز على: «التغطية الصحية الشاملة، تحمل نفقات الرعاية اللازمة للفئات الفقيرة، صحة الأم والطفل».[3]

إذ تقوم الولاية بتعزيز النظام الصحي في الحالات العادية وفق ما نصت عليه المادة 33 من القانون 12 – 07 إلا أنه وحتى في الحالات الاستثنائية خاصة في الأزمة الصحية التي وضعت تحديات للولاية من أجل فرض الحماية والتدابير المتعلقة بالحد من انتشار جائحة كورونا 19 أين منح المشرع الصلاحيات التامة من خلال تسخير عدة أسلاك لمكافحته ومن ضمنهم مستخدمي الصحة كما منح له صلاحية غلق الأنشطة ...إلخ.

- أما بالنسبة **للتحضر المستدام** وتحقيقا **للهدف 11** من أهداف ريو والمتضمن **«جعل المدن والمستوطنات البشرية**

- ريم تومي: **«دور الجماعات المحلية في إحقاق آفاق التنمية المستدامة وفق رؤية 2030»** الملتقى الوطني حول: تفعيل دور الهيئات اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المنعقد يوم 10 جوان 2023 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

[1] لورين باريدو، وإيرين أجيبونغ، وغوردون ليو، وسريناث ريدي: وقائع الأمم المتحدة، الهدف **3-** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، أهداف التنمية المستدامة وصحة أفضل في عام 2030. الراط: الأمم المتحدة:
(https://www.un.org/ar/chronicle/article/20252)

[2] المواد: 33 - 73 - 77 - 78، القانون رقم 12 - 07 المؤرخ في 21 / 02 / 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية عدد 12، مؤرخة في 29 / 02 / 2012.

[3] لورين باريدو، وإيرين أجيبونغ، وغوردون ليو، وسريناث ريدي: الرابط:(https://uncitral.un.org/ar/about/sdg)

شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة»[1]، من هذا المنطلق تلعب الولاية دورا هاما في تسيير الأنشطة الصناعية من خلال الاستناد لدراسة تأثير المؤسسات المصنفة وفقا لنص المادة 07 من المرسوم المتعلق بدراسة التأثير أين منحت للوالي سلطة اتخاذ القرار المتعلق قبول أو رفض المشاريع بناء على دراسة العلمية لانعكاساته على المحيط لتحكم في التلوث من جهة والقدرة على تنمية الاقتصاد من جهة ثانية.

أما بالنسبة للامتداد الحضري تسهر الولاية على حفظ الأراضي الزراعية باعتبارها مصدر الغذاء وحماية الأملاك الغابية والسهر على تشجير للقدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية والسعي نحو التكيف معها.

ب. دور البلدية في تجسيد آفاق 2030 للتنمية المستدامة:

تلعب البلدية دورا هاما في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وفق ما تضمنه قانون البلدية، ومن ضمن أهم الأهداف المسطرة نجد التوسع الحضري والأمن الغذائي ونظافة المحيط المعيشي والصحة العمومية.

- **بالنسبة للصحة العمومية:** بالنسبة للتنمية المستدامة الثاني فالهدف (02): «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة». والهدف (06): «**ضمان** توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة»

إن قانون البلدية فقد منح صلاحية حفظ الصحة العمومية ونظافة المحيط وهذا لانعكاسات السلبية على الصحة العمومية التي يمكن للملوثات أ ن تتسبب بها، إذ تسهر على جمع النفايات ومعالجتها كذلك بالنسبة لصرف المياه القذرة والحد من تنقل الأوبئة والأمراض كما تكفل أيضا صحة الأغذية.

- **بالنسبة للتحضر المستدام:**

تساهم البلدية في تحقيق الطموحات المتعلقة بالتحضر المستدام وهي من ضمن الأهداف التي سطرها مؤتمر ريو دي جانيرو1992: [2]

- الهدف 12: «ضمان جودة أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»؛
- الهدف 14: «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

[1] الأمم المتحدة: الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 / 09 / 2015 ، **1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 :**
الرابط: (**https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/291/87/PDF/N1529187.pdf?OpenElement**)
[2] **الأمم المتحدة**: الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 / 09 / 2015، مرجع سابق، ص:25.

– الهدف 15: «حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على النحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي».

لتسهيل دور البلدية للقيام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق طموحات القرن 21 نجد أن البلدية منحت لها عدة مهام تتعلق بالتوسع الحضري المستدام من خلال حفظ الأراضي وفق ما تضمنه القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي استند لمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية على مستوى البلديات وتقوم البلدية بإصدار رخص البناء أو التجزئة مراعية في ذلك مخطط شغل الأراضي[1] وهو ما يساهم في حفظ الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية من الغزو الاسمنتي الذي سيؤدي إلى تهديد النظام البيئي والتأثير على التنوع البيولوجي، فالبلدية تعمل على تسيير وحفظ المساحات الخضراء وجمع النفايات المنزلية باعتبارها تندرج ضمن صلاحياتها.

إن أنشطة المؤسسات المصنفة هي الأخرى تؤثر على المحيط العمراني ما يجعل من البلدية من ضمن الآليات التي يعول عليها لحفظ البيئة، إذ تختص بتقديم التراخيص أو التصريح للمؤسسات المصنفة قبل نشاطها وفق ما نصت عليه المادة 19 استنادا لدراسة و/أو موجز التأثير تلك الأنشطة على المحيط البيئي.

[1] المادتين 16 - 65، القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 01 / 01 / 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية عدد 03، المؤرخة في 17 / 01 / 1990.

خلاصة:

مما سبق، فإن المخططات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال بداية من المخططات التنموية في ظل الاقتصاد الموجه إلى البرامج التنموية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بعد الأزمة البترولية التي أدت إلى انهيار المنظومة الاقتصادية بسبب شح الموارد المالية التي تغطي الاحتياجات الاجتماعية. فقد تضمن ت مشاريع وإجراءات تحقيق التنمية المستدامة التي تحقق الرفاهية وتحفظ حقوق الأجيال مستقبلا. فقد التزمت الجزائر في رسم المخططات التنموية بالاتفاقيات الدولية التي تنص على الحفاظ على البيئة وفق أهداف التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر وتعزيز الزراعة المستدامة وضمان الرفاهية وجودة التعليم والمساواة بين الجنسين واستعمال الطاقة الحديثة للحفاظ على المناخ، وحفظ المحيطات والنظم الايكولوجية.

إن آفاق تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر واعدة من خلال النصوص القانونية والإجراءات الميدانية وكذا نتائج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية المحققة.

الخاتمة

من خلال عرض وتحليل موضوع التنمية المحلية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة، تم التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها ومبادئها وأبعادها، مقوماتها، مرتكزاتها، ومؤشرات قياسها ثم كيفية التخطيط لها والاتجاهات الحديثة التي تفعل هذا الدور، متطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تعد التنمية المحلية المستدامة الشغل الشاغل وهدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقه كل الدول والشعوب دون استثناء، وإذا كانت التنمية المحلية هي عملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون المثمر بين جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات للارتقاء بمستويات المعيشة للسكان محليا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة، فان التنمية المستدامة تعني استدامة الموارد والمحافظة عليها للإيفاء باحتياجات الجيل الحاضر دون المخاطرة والإضرار بهذه الموارد لتلبية الإحتياجات المستقبلية.

إن التنمية المحلية المستدامة التي تسعى الدول النامية ومنها الجزائر لتحقيقها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وفكرية أو غيرها، لا يمكنها أن تتم إلا من خلال عملية التنمية المحلية، والتي إن تحققت أهدافها في المجتمعات المحلية أدت بالضرورة إلى تنمية هذه المجتمعات في مختلف المناطق وعلى كل المستويات، وذلك بتحسين الظروف المعيشية وتطويرها، من خلال تلبية الحاجات والمطالب التي تمتاز بالاستمرارية والتجدد لأفراد المجتمع المحلي، والعمل على تكامل التنمية المحلية وبين الريف والمدينة، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء، وبين الجوانب المادية، والجوانب المعنوية لجعلها تتمتع بخاصية الشمولية لكل القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية والسياسية، لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وهذا لا يتحقق إلا بتضافر الجهود الفردية مع الجهود الحكومية وفق الخطط الموضوعة للتنمية المحلية، والمبنية على دراسة دقيقة وموضوعية لكل الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها، وذلك بانتهاج الأساليب الحديثة في مختلف مراحل التنمية المحلية، والتركيز على كل العناصر المكونة لها(العنصر البشري، والعنصر المادي، والعنصر المالي)، وجعل تفاعل هذه العناصر تفاعلا إيجابيا يؤدي إلى الأحسن في كل الأحوال، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات.

بعد دراسة الموضوع يمكننا اختبار الفرضيات المنصوص عليها في مقدمة البحث كما يلي:

1. **الفرضـــية الأولى** التي تنص على أن: **تســـاهم التنمية المحلية في تحقيق التنمية المســـتدامة في المجتمع**، فقد تبين من خلال العرض والشـرح والتحليل الســابق ودعمته البحوث والدراســات التي تناولت

بالشرح والتحليل هذا الطرح، ذلك أن الانجازات المحققة نتيجة البرامج المعتمدة محليا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هي في الحقيقة تحقيق للتنمية المستدامة سواء تعلق الأمر بالمستوى المحلي أو بالمستوى الوطني، وبالتالي هذه الفرضية صحيحة.

2. **الفرضية الثانية** التي تنص على أن: **الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر عكستها البرامج التنموية وسياسات الإصلاحات الاقتصادية،** فقد تم التعرض بالشرح والتحليل فيما سبق لمختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر سواء في فترة المخططات التنموية من 1967 إلى غاية 1989، أو تلك البرامج والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الهيئات النقدية والمالية الدولية خلال 1989 إلى غاية 1998 ، أو تلك البرامج التي أطلق عليها تسمية الإصلاحات الاقتصادية في فترة انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه آليات اقتصاد السوق من 2000 إلى غاية 2015 ، فكل هذه المخططات والبرامج تدل على أن الجزائر كانت ولا تزال تضع مسالة التنمية المحلية في الجزائر على رأس أولوياتها والأهمية البالغة، وهذا من خلال المحاور والأهداف التي احتوتها وتضمنتها والمبالغ المالية التي رصدت لها ، وعليه فهذه الفرضية صحيحة كذلك .

3. **الفرضية الثالثة** والموسومة بـ: **ساهمت التنمية المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالنظر للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق البرامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية** ، من خلال عرض وتقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها في الفصل الثالث ، يمكن القول بأن هذه المؤشرات ايجابية وتدل على تطور الاقتصاد الجزائر نحو الأحسن، والعرض المقدم يتماشى ويتوافق مع التقارير الدولية ، ومنها تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير مجموعة البنك الدولي، الصادرة حديثا بأن الاقتصاد الجزائري يعد ثالث أقوى اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، ومصر، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بـ 267 مليار دولار سنة 2024، وهو الأول بدون مديونية خارجية ، وهو أقوى اقتصاد إفريقيا وعربيا، مع احتمال اقتراب ناتجه المحلي الإجمالي من 400 مليار دولار في نهاية سنة 2025 .

ويعتبر الاقتصاد الجزائري من أقوى الاقتصاديات الإفريقية، من حيث معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 4% سنة 2023، و3.8% سنة 2024، ومن المتوقع أنه سيستمر في التحسن والارتفاع في المدى المتوسط والطويل في ظل مشاريع جديدة وكبيرة

كما يأتي الاقتصاد الجزائري في المرتبة الأولى من حيث حجم الاحتياطيات النقدية، قبل جنوب إفريقيا (62 مليار دولار)، وجمهورية مصر (40 مليار دولار)، فقد بلغت الاحتياطات الرسمية حوالي 70 مليار

دولار، وستصل إلى 80 مليار دولار مع نهاية سنة 2024، مما يسمح لها بتغطية أكثر من 20 شهرا من الواردات، وتحسنت وضعية الاقتصاد الجزائري الخاصة بانخفاض معدل التضخم إلى أقل من8% سنة 2024 وفي حدود 6% في سنة 2025.

ويوجد منذ عدة سنوات في المرتبة الأولى، في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في قطاعات: الصحة، والتعليم العالي، والتربية، والسكن، والنقل والتوظيف، والقاعدة الهيكلية، السياسات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وما نتج عنها من توظيف، ودعم، وتحويلات، وإعانات مالية أو عينية لاحتواء مشكل الفقر، وبالتالي الفرضية صحيحة.

4. **الفرضية الرابعة** تنص بأنه: **تملك الجزائر مقومات التنمية المستدامة.**

تملك الجزائر إمكانيات هائلة وحقيقية لتحقيق وثبة اقتصادية محلية مستدامة تتناسب والمقومات التي تتوفر عليها، إذ تتربع على مساحة جغرافية كبيرة عربيا وإفريقيا ومتنوعة التضاريس والمناخ، وتقع في موقع جيوسياسي يربط أوروبا بإفريقيا، متنوعة الثروة الطبيعية بتنوع التضاريس والجغرافيا، تملك بنية تحتية وهياكل قاعدية (طرق ومطارات وسكك حديدية وجامعات .....إلخ) متنوعة وفي تطور متواصل، تطل على ساحل بحري بطول 1200 كلم ما يجعلها منفتحة على العالم الخارجي في أريحية، تحتل المراتب الأولى إفريقيا وعربيا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما اشرنا إليها من قبل، وهذا ما أشارت إليه حتى تقارير الهيئات المالية والنقدية الدولية في الكثير من تقاريرها الدورية، لأنها تملك من عناصر القوة المالية والبشرية والسياسية ما يؤهلها لان تكون رائدة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة إفريقيا وعربيا إذا صدقت النوايا وقويت الهمم والعزائم، رغم الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة والمتقلبة التي أصبحت تحكمها مصالح الحدود الضيقة ولا تبالي بمصالح الآخرين، وعليه فالفرضية الرابعة صحيحة .

ثانيا: نتائج البحث.

بعد التعرض لهذا الموضوع والإحاطة به وصفا وتحليلا، فإن أبرز ما أمكننا التوصل إليه من نتائج يمكن عرضها فيما يلي:

* إن التنمية المحلية المرجوة هي ليست الرفاهية المعيشية للفرد أو المجتمع للأجيال الحاضرة فقط، ولكنه ضرورة للمحافظة على استمرارية هذه الرفاهية وهذا يتطلب وضع خطط واستراتيجيات تنموية قطرية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة وهذا ما تنطوي عليه التنمية المستدامة.

* إن تنمية المجتمع المحلي على كل الأصعدة في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل أو توفير خدمات عمومية تراعي وتلبي رغبات المجتمع المحلي وتأمين فرص عادلة في توزيع الموارد، وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات، هي في النهاية تحقيق للتنمية المحلية المستدامة.

* تعثر التنمية المحلية في الجزائر قبل تسعينات القرن الماضي وفي بعض مراحلها، وذلك لعدة أسباب اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،...الخ. الشيء الذي لم يؤد بالجزائر إلى بناء اقتصاد وطني قوي في مختلف القطاعات يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر، لأن هذه المرحلة تزامنت في بعض الفترات مع انخفاض أسعار النفط وبالتالي تم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل عملية التنمية. مما صعب من مهمة تحقيق التنمية، حيث أصبحت المداخيل النفطية توجه لتسديد الديون الخارجية وخدماتها، عوض استثمارها من أجل تحقيق التنمية مستقبلا.

* هناك أزمات عديدة (اقتصادية واجتماعية وسياسية...الخ) واجهت الجزائر في بداية التسعينات صعبت من مهمة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة بأزمة الديون الخارجية وخدماتها وضغوط المؤسسات المالية الدولية على الجزائر التي انتهت إلى جدولة الديون الخارجية، إضافة إلى ذلك ظاهرة الأزمة الأمنية التي أخرت عملية التنمية في المجتمع.

* انتقال الجزائر من نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي ذو إيديولوجية اشتراكية إلى نظام اقتصاد السوق والتعددية السياسية، صعب على المجتمع التأقلم مع النظام الجديد بمختلف أنواعه، أوقف وأخر مسالة التنمية المحلية.

* غياب ثقافة التنمية المحلية وروح المسؤولية لدى أفراد المجتمع المحلي لتطوير مجتمعاتهم المحلية، ومن ثم المساهمة في التنمية الشاملة في المجتمع بسبب تهميش المشاركة الشعبية وعدم الشعور بالمسؤولية الفردية.

* ضعف مستوى الموظفين والإداريين وتدني مهاراتهم وكفاءتهم والتحكم في التقنيات العصرية على المستوى المحلي، إما بسبب قلة التكوين والتدريب أو قلة توظيف الإطارات وذوي الكفاءات، وهذا لن يكون في صالح التنمية المحلية المستدامة وما تتطلبه رهانات وتحديات العولمة.

* اعتماد الجزائر على مداخيل النفط لتمويل التنمية المحلية وعدم تنويع مصادر هذا التمويل في كل مراحل التنمية جعل هذه الأخيرة تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

* ظاهرة النمو السريع لنفقات الجماعات المحلية الناتجة عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان من جهة، وزيادة حاجيات المجتمع من جهة أخرى، والنمو البطيء لإيراداتها أدت إلى عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات (أي وجود عجز موازني) وهذا انعكس سلبا في تحقيق التنمية المحلية.

* الزيادة السريعة في النمو الديموغرافي والنزوح الريفي لانعدام المرافق الضرورية وظهور مشاكل اجتماعية دفعت العديد من البلديات إلى الزيادة في تقديم الخدمات إلى المواطنين الموجودين في حدود الإقليم، مما أدى إلى زيادة الإنفاق بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات، وهذا إحدى عوائق التنمية المحلية المستدامة.

* العولمة الناتجة عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أثرت على اقتصاديات الدول النامية، مما شكل لها صعوبة في التأقلم معها والحفاظ على مكانتها، فهذه الصعوبة انتقلت حتى إلى المستوى المحلي بعدم تحقيق ما كانت تصبو إليه من تنمية محلية مستدامة.

ثالثا: التوصيات.

بناء نتائج الدراسة السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي يمكن إيجازها كالآتي:

* ينبغي تجنب إلحاق الضـرر بالموارد الطبيعية بكل أشـكالها والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة أو حيادية عن تحقيق تنمية مستدامة.

* ضرورة دمج الترتيبات – الأهداف والمحاور والمخصصات المالية – المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج التنموية والسياسات الاقتصادية.

* ضرورة مشاركة أفراد المجتمع أو ما يسمى بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، من خلال برامج تحسيسية، بهدف تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة كل حسب موقعه ومسؤوليته والنتيجة النهائية هي تحسـين الإطار المعيشـي وتمكين الجميع من الاسـتفادة من الموارد المتاحة بغرض دفع حركية إيجابية.

* تكثيف الأبحاث والدراسات العلمية وتوفير البيانات والمعلومات والاحتكاك بالخبرات الأجنبية والاستفادة منها عند وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية بكل أبعادها.

* وضع وصياغة البرامج والخطط الإستراتيجية ذات الصبغة المحلية في إطار التنمية المستدامة.

* ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية بتطوير كفاءات الموظفين وتأهيلهم أكثر لمواجهة تحديات الإدارة المحلية، باعتباره هذا المورد هو المحور والحلقة الرئيسـية لتحقيق التنمية المحلية المسـتدامة بكل أبعادها وأشكالها.

* توجيه وترشـيد النفقات العمومية حسـب ترتيب الأولويات طبقا لما تقتضـيه متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

* ضرورة إيجاد حل ومخرج استعجالي لمشكل العقار الذي تشكوا منه الكثير من البلديات منذ الاستقلال، فكثير من البلديات توجد في حالة منازعات مع الخواص أمام القضاء بحجة أن هذه البلديات موجودة على ارض ليس ملكها، وهذا المشكل في حد ذاته عائق كبير قبل الحديث عن التنمية المحلية المستدامة

* العمل على إيجاد حل لمسـالة التمويل على مسـتوى البلديات بتشـجيعها على إيجاد بدائل لموارد مالية محلية لتمويل نفسها بنفسها لضمان نجاح أداء دورها، بالتقليل من الاعتماد على الإعانات المالية من قبل الدولة للقضاء على عقلية الاتكال على ما تجود به الخزينة العمومية.

* منح وإعطاء المجالس الشـعبية المحلية مرونة أكبر في تحديد احتياجاتها التنموية وبما يتناسـب مع إمكانياتها المالية، وتوسيع صلاحياتها واختصاصاتها ورفع القيود والوصاية عنها حتى تكون مسؤولة عن نتائج أعمالها أمام أفراد المجتمع المحلي في إطار الرقابة والمحاسبة البعدية.

* ضـرورة اعتماد التخطيط الاسـتراتيجي القائم على الأسـس العلمية في وضـع البرامج التنموية المحلية بعيدا عن الارتجالية والفوضى والشعبوية والولاء الجهوي بما يخدم ويحقق الصالح العام.

* ضـــرورة ســـن قوانين صـــارمة تصـــب في مصـــلحة اســـتقرار المجالس البلدية المنتخبة وإبعادها عن الانتماءات والتجاذبات السـياسـية والحزبية والعشـائرية والجهوية الضـيقة، وحث الإطارات الجامعية الكفؤة التي لها دراية أكثر من غيرها بأبعاد التنمية المحلية المســـتدامة بالانخراط في هذه المجالس، ودون ذلك تبقى هذه المجالس تدور وتسبح في حلقة الفساد الإداري والمالي والصراعات بين أعضائها والانسداد الذي يدوم لفترة أطول في كثير من الحالات، ويبقى الحديث حينها عن التنمية المحلية المستدامة مجرد أوهام لا علاقة له بالواقع

رابعا: آفـاق الدراسـة.

إن موضـوع التنمية المحلية المسـتدامة موضـوع واسـع وذو شـجون، ومهما تعددت الأبحاث والدراسـات بشـــأنه فلا يمكن الإلمام به من كل جوانبه، ولتدارك النقص والقصـــور في هذا البحث لأنه عمل بشـــري، نقترح بعض المواضيع ذات صلة بالموضوع وتتمة وتكملة له، وهي كما يلي:

* البيئة والتنمية المستدامة في إطار منظمة التجارة العالمية.
* دور النشاط التقليدي في التنمية المحلية والتنمية المستدامة.
* دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
* التنمية المحلية المستدامة دراسة مقارنة
* التنمية المحلية المستدامة ومسؤولية حماية البيئة.

وفي الأخير اســـأل الله ســـبحانه تعالى أن يوفقنا لكل ما فيه خير، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المراجع

أولا: المراجع باللـغة العربية

أ. الكتـــب:

1. أحمد زهير نامية: مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة، عمان 1992.

2. أحمد عبد الفتاح ناجي: «التخطيط للتنمية في الدول النامية»، المكتب الجامعي الحديث، صنعاء، اليمن، 2011.

3. أحمد عبد اللطيف: التنمية المحلية، دار لدينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2011.

4. أحمد مصطفى خاطر: «تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع »، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

5. أحمد مصطفى خطر: «التنمية الاجتماعية (المفهومات الأساسية نماذج، ممارسة)»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

6. أحمد هني: «اقتصاد الجزائر المستقلة»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991.

7. ادوارد جيم بلاكيلي: بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا الإستراتيجيات)، ترجمة حمدي الحناوي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1990.

8. أديب، عبد السالم: أبعاد التنمية المستدامة، مجلة البيئة والتنمية، العدد 67، شركة المنشورات التقنية المحدودة ومركز الشرق الأوسط لتكنولوجيا الملائمة، بيروت، 2003 .

9. إسماعيل قيرة؛ على غربي: «في سيكولوجية التنمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

10. ألبرت هيرشمان: إستراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين عمر، القاهرة 1967.

11. الأمم المتحدة: تقرير المدير التنفيذي عن حسن الإدارة البيئية الدولية، المنبثق عن اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء، 18 افريل 2001.

12. أنور عبد الله ليمان: «التنمية المستدامة (مدخل لمفاهيم التنمية المستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع)»، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، الخرطوم، السودان،2022.

13. باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003.

14. البنا علي علي: المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

15. بولين المعوشي أيوب: إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار افكار لطباعة والنشر جونيه – لبنان، 2016.

16. تيم عبد الجابر والخطيب ابراهيم وآخرون: «مستقبل التنمية في الوطن العربي» دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

17. جودة حسانين جودة: «جغرافيا أفريقيا الإقليمية»، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

18. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

19. حسين محمد حسين: «أساليب التوعية والتثقيف في إطار التنمية الاجتماعية»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

20. خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007

21. خبابة عبد الله؛ بوقرة رابح: الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2009.

22. رشيد أحمد عبد اللطيف: «أساليب التخطيط والتنمية»، المكتبة الجامعية، القاهرة 2002.

23. ساجد أحميد عبل الركابي: التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2020.

24. سالم توفيق: «الأمن الغذائي العربي أوراق غربية»، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2011.

25. سامح سيد جعفر: دور التمويل المحلي في عملية التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 1996.

26. السيد الحسيني: تنمية والتخلف (دراسة تاريخية نهائية) ، طبعة 02، دار المعارف، 1982.

27. سيف ضياء دعير: التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد، (نماذج مختارة) فيتنام رواندا تشيلي، الدار الجامعية للنشر والطباعة والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، بغداد 2021.

28. صالح صالحي: «المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

29. طراف، عامر، حسنين، حياة: المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان، 2012.

30. طلعت محمود منال: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2003.

31. عبد الباسط محمد حسين: «التنمية الاجتماعية»، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر،1977.

32. عبد الحليم شاهين: «التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي»، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021.

33. عبد الرحمن محمد العيسوي: «علم النفس والتنمية الشمولية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.

34. عبد العزير قاسم محارب: «الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة»، مركز الأسكندرية للكتاب، مصر 2006.

35. عبد اللطيف بن أشنهو: تجربة الجزائر الاقتصادية والتطور الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

36. عبد المالك وآخرون: «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي»، طبعة 02، دراسات الوحدة العربية، 1983.

37. عبد المطلب عبد الحميد: «التمويل المحلي والتنمية المحلية» دار الجامعية الإسكندرية، مصر 2011.

38. عبد الهادي محمد والي: «التخطيط الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية»، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1983،

39. عبد الوهاب إبراهيم: «معوقات التنمية في العالم الثالث (مع دراسة الحالة المصرية)»، دار النهضة العربية، مصر 1985.

40. عبير عبد الخالق: آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد،24 العدد،78، بيروت، لبنان، 2017.

41. عثمان محمد غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.

42. عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

43. عصام خوري، عدنان سليمان: التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2002.

44. علي خاطر شطناوي: «قانون الإدارة المحلية»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2002.

45. عمرو محي الدين: ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، مصر، 1990 .

46. غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة أحمد: التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء ط.1، 2006

47. فلاج جمال معروف العزاوي: «التنمية المستدامة والتخطيط المكاني»، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

48. فؤاد بن غضبان: «التنمية المحلية ممارسات وفاعلون»، المجلد الطبعة الأولى، دار الصفار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2015.

49. كريستان بالوا: الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، طبعة 01، دار ابن خلدون، بيروت، 1978 .

50. كمال التابعي: «تعريف العالم الثالث، دراسة تغذية لعلم الاجتماع التنمية»، دار المعارف، القاهرة 1993.

51. كولون ريز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثلاثون، العدد 4، ديسمبر 1993.

52. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، سلسلة علم المعرفة، العدد 142، الكويت 1989.

53. مجدي حجازي وشادية قناوي: التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة 1987.

54. محمد الصغير بعلي: «قانون الإدارة المحلية الجزائرية»، دار العلوم، الجزائر، 2004.

55. محمد بلقاسم حسن بهلول: «سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر– الجزء الثاني»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزء الثاني الجزائر 1999.

56. محمد حسن السيد: «سياسات التنمية المكانية في العراق»، وزارة التخطيط والتعاون الإقليمي، بغداد، 2007.

57. محمد حسن السيد: «سياسات التنمية المكانية في العراق»، وزارة التخطيط و التعاون الإقليمي ، بغداد، 2007.

58. محمد شفيق: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

59. محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

60. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، «التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية»، بدون مكان، 2000.

61. محمد عبد العزيز وآخرون: «التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص –النظريات الإستراتيجية– المشكلات)»، مطبعة البحيرة، مصر،2008.

62. محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي: «التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياستها»، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

63. محمد علي الليثي: «التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياستها»، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

64. محمد محمود الإمام: «السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

65. محمد مخلوف: «اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.

66. محمود أبو العنين: «الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية»، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة 2001.

67. محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح: «التنمية في ظل عالم متغير»، د ار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2006.

68. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: «التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها»، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.

69. مدحت القريشي: «التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)»، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

70. مركز دراسات الوحدة العربية، «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي»، الطبعة الأولى، بغداد العراق،1958.

71. مزيم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: «قضايا التنمية في الدول النامية»، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

72. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: «التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية»، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2015.

73. منى مؤتمن عماد الدين: الدراسة التنموية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن. وزارة التربية والتعليم ومكتب اليونسكو عمان، 2007.

74. نبيل السملوطي: «علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)»، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، مصر 1976.

75. النجار، د. يحيى غني، د. آمال شلاش: «التنمية الاقتصادية»، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.

76. نعمة الله نجيب: أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1987.

77. الهيتي، نوزاد عبد الرحمان. المهندي، حسن إبراهيم. إبراهيم، عيسى جمعة: مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط.1 الأردن، 2010.

78. وردم، باتر محمد على: العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والطبع والتوزيع. الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

ب. الأطروحات والرسائل الجامعية.

1. أوكيل حميدة: «دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016.

2. رابح حمدي باشا: أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجزائر،2007.

3. ذبيحي عقيلة: الطاقة في ظل التنميةالمستدامة، رسالة الماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2009.

4. بلقاسم نويصر: «التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف»، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر،2010/2011.

5. عبد الله بلوناس: «الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

6. كريمة جباري: «الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق – دراسة تحليلية للسياسة التنموية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962–2019)»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

7. محمد بالخير: «التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية»، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.

8. منيف الزعبي: «تفعيل منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في العالم العربي»، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 01، 2019.

9. الجربي أحمد: «دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة عينة من حاضنات الأعمال الجامعية»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2024.

10. مسعود درواسي: «سياسة التصنيع في الجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (1980–1994)»، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

11. مسعود دراوسي: «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر (1990– 2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

12. بن صديق زوبيدة: أثر التعليم وعمل المرأة في تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، دراسة ميدانية على أستاذات وطالبات الدراسات العليا بجامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2019.

13. زكريا مسعودي: واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990– 2010) معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي – الجزائر، 2012.

14. بوربعين وهيبة: التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر دراسة تأهيلية لعلاقة المياه بالفقر للأسرة الجزائرية بولاية تلمسان. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2015.

15. الجربي أحمد: «دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة عينة من حاضنات الأعمال الجامعية»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2024.

16. بوطيب الناصر: «انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019– 2001)»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2،2023.

17. عبوش سعيد: إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، غير منشورة، جامعة الجزائر 2009.

18. الطاهر خامرة: «المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة»، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007.

ج. الدوريات والمجلات:

1.بن سعيد لخضر، أونان بومدين: «حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة»، مجلة دفاتر اقتصادية، العد د السادس، السنة الرابعة ،2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2013.

2. أمحمد بلقاسم، عمار طهرات: تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية نماذج لتجارب دولية رائدة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيثر بسكرة، المجلد81 / العـدد: 20 ، الجزائر 2018 .

3. بالرقي تيجاني: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2011)، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

4. بجقينة ياسين، كنزة مغيش حامة: «الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر»، مجلة دراسات الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد (05)، عدد (02) ،2019.

5. بسمة عولمي: «تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010.

6. بن الحاج جلول ياسين: «أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحليةّ حالة الجزائر»، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، 2017.

7. بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.

8. بن حليمة سليمة؛ أ.د. خضراوي ساسية: «واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر، العدد رقم 06 / سبتمبر ،2016.

9. بن فرج زوينة؛ أ.نوي نبيلة: «قراءة للبرامج التنموية في الجحزائر خلال الفترة (2001-2014) – الدور في تحقيق التنمية والمستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية»- مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مجلة علمية دورية محكمة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر ، العدد:02/ جوان 2015.

10. بودير ايمان، مختاري فيصل: المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر، مؤشر التعليم. المجلة الجزائرية للاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 8، العدد 2، 2017.

11. بوشامة مصطفى؛ مولود حواس: الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحمية ودورها في تحقيق التنمية بجامعة البليدة 2، العدد 1، الجزائر 2011.

12. جمال دقيش: «أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-1915)»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد /03 العـدد: 02

(2019)، مجلة دورية علمية دولية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2019.

13. حجاب عبد الله: «التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها»، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 06 / جوان 2017.

14. الحدي نجوية؛ أ.د قطاف ليلى: «دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة: من الإستراتيجيات الوطنية إلى التحديات»، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09/ العدد 29/ 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2017.

15. حسين عمر:«التطور الاقتصادي»، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون سنة نشر).

16. خلفة سارة؛ عيساوي فلة: «التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها»، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد: 02/ العدد:01/ فيفري 2021.

17. محمد عبد العال عيسى: «الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والأسباب والدوافع والصور»، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة إقليمية ربع سنوية، متخصصة في العلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية، تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مج ،38 ع 3 – سبتمبر 2018.

18. زايد محمد: دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست ،2020.

19. سامح سيد جعفر: «دور التمويل المحلي في عملية التنمية الاقتصادية»، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر 1996.

20. سعد الدين عبد الجبار؛ شتاتحة عمر:«التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الثالث/أفريل 2016.

21. سي فضيل الحاج؛ حيتالة معمر؛ بن عطة محمد: «إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 09 – جانفي 2017.

22. شريفي أحمد: «تجربة التنمية المحلية في الجزائر»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 19، الجزائر 2009.

23. بوشامة مصطفى؛ مولود حواس: «الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحمية ودورها في تحقيق التنمية بجامعة البليدة 2، العدد 1، الجزائر 2011.

24. الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007.

25. طلعت محمود منال: «الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي»، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2003.

26. عادل إنزارن: «التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة دولية، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمّة لخضر، الوادي، العدد السادس عشر، جوان 2017.

27. عامر دياب: التنمية والتخصص والمعوقات، مجلة العربي، مجلة شهرية تصدر عن وزارة الإعلام، العدد 438، الكويت 1985.

28. عامر هني: «قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)»، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي – دورية دولية سداسية علمية محكمة متخصصة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، المجلد 2 /العدد02/ 2018.

29. عبد الجليل هويدي، وخالد يحياوي: السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الانمائية للألفية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي العدد06، 2014.

30. عبير عبد الخالق: «آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ،24 العدد ،78، بيروت2017.

31. عبير محمد علي عبد الخالق: «تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 13/ جانفي 2022.

32. العربي حجام، أ. سميحة طري: التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج – الجزائر المجلد (06) / العدد (2) / ديسمبر 2019

33. عمرو محي الدين: ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، مصر، 1990.

34. قاسيمي ناصر؛ فراطسة سمير: «دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي»، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات- جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد: 09 العدد: 02،2022.

35. قرزيز محمود؛ د. يحياوي مريم: «التدريب الفعال وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة الإنتاجية الجزائرية – دراسة ميدانية»، مجلة أفكار وآفاق، مجلة علمية أكاديمية، فصلية تصدرها جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، المجلد، 9 العدد ،1 السنة 2021.

36. كريم سالم حسين الغالبي؛ سحر كريم كاطع علي: «الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادسية في المجالين (الصناعي والزراعي)»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية – القادسية، العراق – المجلد 16 العدد 2 لسنة 2014.

37. كولون ريز: «النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثلاثون، العدد 4، ديسمبر 1993.

38. مجلة البيئة والتنمية: «العالم في 2003»، مجلد خاص العددين 52، 53.

39. محمد شريف بشير: «إشكالية التنمية: من الكم إلى الإنسان»، مقال منشور بتاريخ 27 / 05 / 2009، جامعة بتراء– الأردن، موقع اسلام أون لاين (www.islamonline.net)

40. محمد عبد العال عيسى: «الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والأسباب والدوافع والصور»، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة إقليمية ربع سنوية، متخصصة في العلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية، تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مج ،38 ع 3 – سبتمبر 2018.

41. محمد محمود العجلوني: «آثار الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية»، المجلة العربية للتنمية، مجلد 39، العدد 04، مصر.

42. مريم ساخن: «متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري»، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلة دولية سنوية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، المجلد رقم 09، العدد رقم 01، برج بوعريريج، الجزائر 2022.

43. مطانيوس مخول، غانم عدنان: «نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية»، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، سوريا، 2009.

44. معيزي قويدر: «البرامج التنموية وانعكاساتها على سياسة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)»، مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، لونيسي على 2018.

45. منيف الزعبي: «تفعيل منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في العالم العربي»، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 01، 2019.

46. نجاح قدور: «أفريقيا ومكافحة التصحر في ظل الاتحاد الإفريقي»، مجلة دراسات، العدد 12، طرابلس 2003.

د. الملتقيات والندوات

1. أمينة نغموشي؛ جزيرة معيزي: «وقع التنمية المستدامة في الجزائر – قراءة مؤشرات –»، الملتقى الوطني الإفتراضي حول: المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس،05 جانفي 2022.

2. بن فرحات ساعد، عباس وداد: «فعالية سياسة التشغيل في الجزائر»، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004، يومي11و 12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث.

3. خير الدين معطى الله، سامية بزازي: «البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة (2001 – 2014)»، أبحاث المؤتمر الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 20014)، يومي 11 و12 مارس 2013، سطيف1، الجزء الثالث.

4. ريم تومي: «دور الجماعات المحلية في إحقاق آفاق التنمية المستدامة وفق رؤية 2030» الملتقى الوطني حول: تفعيل دور الهيئات اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المنعقد يوم 10 جوان 2023 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023.

5. زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الدحماني، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أفريل 2008.

6. عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام 24 و25 و26 مارس 2008.

7. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى دولى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف1، الجزائر 07 و08 أفريل 2008.

8. مزريق عاشور؛ بن نافلة قدور: التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية واالتزام المؤسسي، مداخلة في الملتقى: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2010.

9. وزاني محمد، نقوت وفاء، ريم قصوري، الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، يومي 30 نوفمبر 01 ديسمبر بسكرة، الجزائر،2011.

هـ. التقارير والدراسات

1. الأمم المتحدة: الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 / 09 / 2015 ، 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2. الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، (المنعقد بريو دي جانيرو:03-14 يونية 1992) المجلد الأول القرارات التي اتخذها المؤتمر الأمم المتحدة نيويورك 1993، الرابط :

3. الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس- 4 أيلول/سبتمبر 2002.

الرابط: (https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n02/636/91/pdf/n0263691.pdf)

4. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، الرابط:

(ttps://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wpontent/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf)

5. برنامج الأمم الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، نيويورك، 2003.

6. برنامج الأمم الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية. نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع نيويورك»،2013.

7. البنك الدولي: تقرير التنمية البشرية للسنوات2013 و2014.

8. البنك الدولي:(2000- 2013)،

9. بيان اجتماع مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة)، الدراسة والموافقة لبرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين (2010-2014)، اجتماع لمجلس الوراء يوم الإثنين 24 ماي2010.

10. تقارير البنك الجزائري (2009-2023)

11. تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2012 إلى 2017.

12. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الجزائر، 2012.

13. تقرير التنمية البشرية لعام 1993 منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1993.

14. التقرير الموجز للأمم المتحدة: السكان والبيئة والتنمية، نيويورك 2001.

15. جبهة التحرير الوطني: «التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980–1984)»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

16. جبهة التحرير الوطني: «التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980–1984)».

17. جبهة التحرير الوطني: «التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985–1989)»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، جانفي 1985.

18. جبهة التحرير الوطني: «حصيلة العشرية (1967–1978)»، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980.

19. الجمعية العامة للأمم المتحدة: تحول عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير 1/70 (نيويورك: الجمعية العامة، 2015).

20. لورين باريدو، وإيرين أجييبونغ، وغوردون ليو، وسريناث ريدي: وقائع الأمم المتحدة، الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، أهداف التنمية المستدامة وصحة أفضل في عام 2030. الرابط: (https://www.un.org/ar/chronicle/article/20252)

21. المجلس الأعلى للتعليم: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهنسبورغ، 2002.

22. مجلس الأمة: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2010).

و. القوانين والتشريعات

1. الأمر رقم 74–68 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني.

2. المادة 10 من الأمر رقم 74–68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) المؤرخ في 26 جوان 1974، الجريدة الرسمية العدد 42 الصادرة في 28/ 06 /1974.

3. المواد: 33 – 73 – 77 – 78، القانون رقم 12 – 07 المؤرخ في 21 / 02 / 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية عدد 12،مؤرخة في 29 / 02 / 2012 .

4. المرسوم التنفيذي 96–60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن إحداث مفتشية على مستوى الولايات، الجريدة الرسمية، العدد 07، المؤرخة في 28 جانفي 1996.

5. المرسوم التنفيذي رقم 01–102 مؤرخ في 21 آفريل 2001، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 22 آفريل 2001.

6. المرسوم التنفيذي رقم 98-147 المؤرخ في 13 ماي 1998 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة، المعدل والمتمم بالرسوم التنفيذي رقم 01-408 المؤرخ في 13 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 78 المؤرخة في 19 ديسمبر 2001.

7. المادتين 16 – 65، القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 01 / 01 / 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية عدد 03، المؤرخة في 17 / 01 / 1990.

8. مرسوم تنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في الفاتح مارس 1993، والمتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الخطيرة على البيئة.

9. المرسوم التشريعي رقم 93 – 07 يتعلق بالأهداف العامة للفترة 1993 – 1997 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 1993،الجريدة الرسمية، عدد 26، الصادرة في سنة 1993.

10. القانون المصري الجديد رقم 04 الصادر في02 فبراير 1994، الجريدة الرسمية، العدد05 الصادرة في 1994/02/03.

11. مصادقة الجزائر على معاهدة ريو دي جانيرو أمر 03-95 ل 21 جانفي 1995، الجريدة الرسمية، عدد 07، المؤرخة في 15 جانفي 1995.

12. المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998، والمتضمن التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والأنشطة الملحقة بها، الجريدة الرسمية، العدد 82، مؤرخة في 04 نوفمبر 1998.

13. قانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، عدد 92 ،1999.

14. القانون رقم 01-21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، عدد 79 /2001.

15. القانون رقم 02-02 مؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، العدد 10، 2002.

16. القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 / 07 / 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، المؤرخة في 20 / 07 / 2003.

17. مرسوم تنفيذي رقم 01–08 المؤرخ في 07 يناير سنة 2001 يحدد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية ، العدد 04، الصادرة بتاريخ 2001/01/14، المادة 02.

18. مرسوم تنفيذي رقم 01–09 المؤرخ في 07 يناير سنة 2001، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 2001/01/14.

19. قانون رقم 83–03 مؤرخ في 05 فبراير سنة 1983 يتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصادرة بتاريخ 1983/02/08.

20. مرسوم رئاسي رقم 94–465 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 1995/01/08.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

A. Les Ouvrages

1. Abdelhamid Brahimi : « **L'économie Algérienne - Défis et enjeux** », Imprimerie Dahlab, 2éme edd, Alger 1991.
2. Abdelkader Sid Ahmed : **Croissance et développement**, Tome1, Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, volume2.
3. Abdelouahab Keramane :« **l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché**»", Media Bank, N15, banque d'Algérie, décembre/juin 95.
4. Ahmed BEN BITOUR: « **Exposé de programme économique et financières, travaux sur le pas** »Alger ,1995.
5. AidenJ, and Morganr, Regional planning A com prehensive view "Great Britain pitman, press,1974,
6. Antoni Kukenski : «Regional polices in Nigeria, Andia, and Brazil»Hungary mouton volume, 1978.
7. Bartle, Ian and Vass, Peter (2006): «**Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance**», UK: University of Bath, Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research, Report No. 18, October
8. Benachenhou:«**développement et coopération international**», OPU, Alger, 1982.
9. Catherine Aubertin ; Frank Dominique ; « **Le Développement Durable-Enjeux Politique Economique Et Sociaux** » ; La Documentation Française ; France, 2006.
10. Chakib, C : « **Programme d'Ajustement Structurel et résultats socio-économique en Algérie** ». (U. M. Constantine, Éd.) Revue des Sciences Humaines, décembre 2002.

11. El Hadi MAKBOUL :« **le P.A.S en Algérie problématique et Application** », Revue CENEPAP, N° :15 2000.
12. Haller, A. P: «**Concepts of economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge**». Economy Transdisciplinary Cognition,15,2012.
13. Harvery, Armstrong: « **Regional economic policy" Game lot, press ,limited** »London,1979.
14. Hocine BENISSAD : Algérie Restructuration et réformes économiques, (1979-1993), opu, Alger,1994.
15. Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu : « **LA DIMENSION SOCIALE DU DEVELOPPEMENT DURABLE : Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale**», 2003.
16. K. Kemem," Qu'est-ce que le développement local ", Obtenu : www.make-deveopement-inclusive.rog. At: 03/01/2022.
17. Maamer boudersa:«**La ruine de l'économie Algérienne sou Chadli**», édition Rahma, Algéri,1993.
18. Marc Raffinot et Pierre Jacquemont : le capitalisme de l'État Algérien, Paris,1977.
19. Peter heller :« **Les programme d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres** », in finances développement, decembre,1988
20. Qudrat-Ullah, H. (2023). Exploring the Dynamics of Renewable Energy and Sustainable Development in Africa. Springer Nature
21. Romano Donato: «**sustainable rural development Syria projet. CGP, FAO. Scientifiques American** ». Avril 2001. (Pour la science, l'eau le risques de pénurie. Édition Français N, 282 ,2002.
22. Safa, N. T., & Ories, M. R. (2024). A Holistic Overview of Agricultural Practices among CDIP Beneficiaries in Salimgonj Area: Current Status, Persistent Problems, and Promising Prospects.
23. Safa, N. T., & Ories, M. R:« **A Holistic Overview of Agricultural Practices among CDIP Beneficiaries in Salimgonj Area: Current Status, Persistent Problems, and Promising Prospects**, 2024.
24. Salah mouhoubi : **«la politique de coopération Algéro- française »,** OPU- Alger 1986
25. Tahar Ben Houria : « L'économie de L'Algérie », François Maspero, Paris, 1980.
26. Tolessa, A. (2024). Current Status and Future Prospects of Small-Scale Household Biodigesters in Sub-Saharan Africa.
27. Tolessa, A: « **Current Status and Future Prospects of Small-Scale Household Biodigesters in Sub-Saharan Africa**»,2024.
28. Xavier Michel Et Autre : « **Management Des Risques Pour Un Développement Durable** » ; L'usine Nouvelle ; Série Gestion Industrielle ; Dunod ; Paris, 2009.

c. Les Articles

1. Ben Abdellah. Y :« **La réforme économique en Algérie : entre rente et production** », revue monde arabe -Maghreb-Machrek, N166,1999, p.
2. Gustav Ranis: «**Economic Growth and Human Development**», **World Development Journal**, Vol. 28, No. 2, 2000
3. Lavoisier : « le développement durable », Revue Française de gestion, N152, Hermès, 2004, P118.
4. Parihar, Surinder Singh (2012): «**Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage**», International Journal of Economic Research, Vol. 3, No. 5.

5. Robert Dorfman: «**Economic development from the beginning to Rostow**»", **Journal of Economic Literature**, Vol. 29(2),1991.

D – Les RAPPORTS &Les PERIODIQUES

1. Banque d'Algérie :« **Algérie situation financières et perspectives à Moyen terme**», juillet 95.
2. Banque d'Algérie : Résume du programme du Stand by 1994.
3. Données statistiques : Activité, Emploi et chômage, ONS Algérie septembre 2020.
4. ESCWA: **United Nations Data Hub for the Arab Region**, https://data.unescwa.org
5. MEDIA BANK n° :27 Décembre/Janvier 1997.
6. OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", **OECD Publishing**, Paris, 2017.
7. Programme de période de transition, Août 1994.
8. Revue Media Bank : « **le pré accords acquis, ajustement stucturele**», N°16 m banque d'Algérie, mars 1995.
9. Sudhir Anand &Amartia Sen, "Human Development and Economic Sustainability", **World Development Report**, Vol. 28(12), December 2000.
10. Word Bank: «**World Development Indicators**»,2008(https://databank.worldbank.org)
11. World Economic Forum: «**Global Competitiveness Report**» **(**https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020)